قال إن قيادات الخارج تؤثر سلباً على القضية الجنوبية، ورحب بموقف طارق الفضلي

باعوم: نناضل من أجل استعادة حقنا ودولتنا ولا نستهدف أبناء الشمال

انتقد حسن باعوم القياديين اليمنيين الجنوبيين المتواجدين خارج اليمن لعدم إعلانهم موقفاً صريحاً من نتائج حرب 1994. وإذ أقر بدورهم القيادي قبل الوحدة وبعدها، أخذ عليهم عدم توصيف ما جرى في 1994 بأنه احتلال، واعتبر أن تفاعل هؤلاء مع الحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية والشرقية يؤثر (سلباً) على توحيد الناس حول القضية الجنوبية ونصحهم بأن يدعوا الأمور تسير في طريقها.

وعاد باعوم إلى منزله في المكلا الأحد الماضي بعد عدة أشهر أمضاها في منطقة العسكرية بيافع، التي قال إنها «نواة لاحتضان قضية الجنوب» وإنه وجد من أبنائها التفاهم وبما ينسجم مع منطقتهم الأبية.

حسن باعوم وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أكد لـ«النداء» بأنه قد جمد نشاطه في الحزب منذ سنوات، لكنه شدَّد على تمسكه بعضوية الحزب، مبدياً تحفظه على أية محاولات لشق الحزب باعتبار أن وجود عمل حزبي هو مكسب وإنهاؤه مسألة غير صحيحة.

ويرأس باعوم المجلس الوطني الأعلى لاستقلال الجنوب واستعادة دولته الذي أعلن في اكتوبر الماضي بعد لقاء في منطقة العسكرية بيافع. وكان شارك الشهر الماضي في لقاء تنسيقي بردفان حضره ممثلون عن هيئات أخرى.

ونفى باعوم في الحوار الذي أجراه معه الزميل شفيع العبد في منزله بالمكلا مساء أول أمس الاثنين، أن يكون الحراك الجنوبي يستهدف أبناء الشمال، مشدداً على أن هدف الحراك هو استعادة حق ودولة.

نص الحوار في الصفحة 3

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 12 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 8 ابريل 2009 العدد (191) Wed. 12/4/1430 - 8 April 2009 70 ريالاً 16 صفحة

عمال شركة مملوكة للعميد يحيى محمد عبدالله صالح يضربون عن العمل ومطالبات بحل مشاكلهم لتجنب تعثر أعمال شركة "توتال" النفطية

■ "النداء"

صعد قرابة مائة سائق يعملون لدى شركة "ماز" للخدمات النفطية المملوكة للعميد يحيى محمد عبدالله صالح، احتجاجهم ضد ما وصفوه بالمماطلة في تسليم مستحقاتهم المالية منذ أشهر بتنفيذ إضراب جزئي عن العمل ابتداء من الثلاثاء الفائت.

ولوحت نقابة السائقين بتنفيذ إضراب شامل ابتداء من السبت المقبل، وهو ما قد يتسبب في تعثر أعمال شركة "توتال"

التتمة في الصفحة 4

إضراب شامل لعمال النفط بدءا من الأحد

حددت النقابة العامة لعمال النفط بالجمهورية الأحد المقبل موعدا لبدء تنفيذ إضراب شامل قالت انه سيشل جميع المنشآت النفطية بالبلاد في حال تجاهلت الحكومة تنفيذ مطالب العمال باستحقاقات مالية.

وتنتهي السبت المقبل مهلة كانت النقابة منحتها للحكومة نهاية مارس لإنفاذ مطالبهم باعتماد مكافآت بدل إنتاج لجميع العاملين في القطاعات النفطية.

التتمة في الصفحة 4

الوساطات القبيلة تفشل في تحرير الهولندي وزوجته والخاطفون يحملون السلطة المسؤولية إذا لجأت للقوة

■ "النداء" - خاص

فشلت وساطات قبلية في الافراج عن الخبير الهولندي وزوجته المختطفين لدى احدى قبائل بني ضبيان بمحافظة صنعاء.

ويضطر الخاطفون إلى نقل الرهينتين من منطقة إلى أخرى مع اطباق الحصار العسكري الذي تفرضه السلطات منذ أكثر من اسبوع على منطقة بني وافي موطن الخاطفين الذين حملوا السلطات مسؤولية أي أذى قد يلحق بالهولنديين اذا قررت استخدام القوة لتحريرهما.

وقال علي ناصر السراجي إن الوساطات القبلية المكونة من عدد من مشائخ منطقة بني ضبيان لم تصل معه إلى أي إتفاق لإطلاق سراح الرهينتين بسبب عدام الاستجابة لمطالبه.

التتمة في الصفحة 4

محامو الادعاء في قضية الطبيب الراشدي يطالبون بإعادة ملف القضية للنيابة لاستكمال التحقيقات والأطباء يستأنفون الاعتصام أمام الحكومة

"النداء" - صنعاء

طالب محامو الادعاء في مقتل الدكتور درهم الراشدي، قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة، بإعادة ملف القضية للنيابة لاستكمال التحقيق مع المتهمين.

وعقدت المحكمة الجزائية المتخصصة ثانية جلساتها، الاثنين، للنظر في القضية. بينما قررت نقابة الأطباء استئناف الاعتصام أمام مقر الحكومة للمطالبة بالقبض على بقية المتهمين بقتل الدكتور الراشدي.

وفي الجلسة قال المحامي نبيل المحمدي، عضو هيئة محامي الادعاء، ردا على الدفع المقدم من محامي المتهمين بشأن عدم اختصاص المحكمة في الجلسة السابقة انه "ادعاء كيدي يراد منه إرهاق أولياء الدم والمدعي المدني لإجراءات تقاضي لا داعي منه".

وأوضح في مرافعته أن الاختصاص النوعي ينعقد للمحكمة بمقتضى مذكرة النائب العام على نحو ما جاء في قرار إنشائها. وقال إن على محامي المتهمين الرد على ما ورد في العريضة من اتهامات.

وتقدم المحامي شكيب الحكيمي، بطلب للمحكمة بإضافة إيضاح لما تقدم به زميله المحمدي، حيث قال إن ما ورد في محاضر النيابة وأقوال الشهود (يظهر) أن

التتمة في الصفحة 4

طنطنة تحت القبة

■ سامي غالب

يخوض مجلس النواب منذ أسبوعين حرباً جاهلية، خاسرة، ضد السلطة القضائية باسم الدفاع عن الشرعية الدستورية والحفاظ على مهابة السلطة التشريعية.

انتفض نواب الشعب بعد سبات طويل انتصاراً لأحد زملائهم من كتلة الأغلبية الكسيحة متهم بجريمة قتل، فيما جدول أعمالهم متخم بقضايا تراكمت على امتداد دورتهم الدستورية. ودفع الغضب بممثلي الشعب حد مطالبة وزير العدل بالتدخل في مسار قضية باتت في عهدة القاضي المختص، من أجل الإفراج عن زميلهم. وفي الأثناء يواصل بعض هؤلاء الممثلين الزعيق احتجاجاً على قانون يحدِّد سناً للزواج سبق أن أقره البرلمان. وفي الحالين يتموضع وزير العدل كبند وحيد في جدول أعمال البرلمان الذي ينتظر الرأي العام المحلي والخارجي كلمته بعد 3 أسابيع في اقتراح تعديل دستوري مثير للجدل يضيف إلى عمر نوابه عامين مجانيين باتفاق سياسي بين الحكم والمعارضة. ومعلوم أن وزير العدل، مدعوماً من منظمات مدنية ونسوية، خاض سجالاً راقياً في البرلمان من أجل تمرير قانون الأحوال الشخصية، الذي يُراد الآن وأده باسم الشريعة المفترى عليها.

خلال مدة البرلمان الدستورية التي تنتهي في 10 مايو المقبل ظهر برلمان الأغلبية الكاسحة

التتمة في الصفحة 4

وفاة 4 أشخاص وإصابة 53 في 50 حادثة وقعت في يوم واحد

قالت وزارة الداخلية إن 50 حادثة مرورية وقعت الاثنين الفائت في عموم محافظات الجمهورية أدت إلى مصرع 4 أشخاص وإصابة 53 آخرين.

وأفادت تقارير أولية عن الإدارة العامة للمرور بأن الحوادث توزعت بين 15 حادثة دهس مشاة، نتج عنها وفاة 4 أشخاص وإصابة 12 آخرين، و28 حادثة صدام سيارات تسببت في بإصابة 29 شخصا، بالإضافة إلى 7 حوادث انقلاب مركبات نجم عنها إصابة 12 شخصا بإصابات مختلفة.

ووفقا للمركز الإعلامي للوزارة فإن التقارير أرجعت أسباب الحوادث المسجلة إلى السرعة وإهمال السائقين والمشاة والتجاوز الخاطئ.

دفعات جديدة من اللاجئين الصومال تصل إلى خرز

رحلت السلطات الأمنية بمديرية ذباب 56 لاجئا صوماليا إلى المخيم الرئيسي لاستقبال اللاجئين الصومال بخرز في محافظة تعز بعد نزوحهم إلى سواحل المديرية الثلاثاء عن طريق التهريب.

وقالت الأجهزة الأمنة في المديرية، إن من بين اللاجئين 24 امرأة، تم ترحيلهم بالتنسيق مع الهلال الأحمر اليمني إلى المخيم الرئيسي لإيواء اللاجئين الصومال بخرز.

التتمة في الصفحة 4

أمل الباشا: المعتقلون محرومون من حقوقهم الدستورية والقانونية

الاعتصام رقم 10 لأهالي المعتقلين على خلفية أحداث صعدة

تحت عنوان "معا ضد انتهاكات الدستور والقانون" نفذت منظمات المجتمع المدني مع أهالي المعتقلين على خلفية أحداث صعدة اعتصاما حاشداً أمس أمام رئاسة مجلس الوزارء والذي يأتي تواصلا للمطالبات المستمرة للتحرك العاجل من أجل اطلاق سراح جميع المعتقلين.

وفي الاعتصام طالبت رئيس منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، أمل الباشا، في كلمتها عن منظمات المجتمع المدني، السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية باحترام الدستور والقانون وكرامة الإنسان عبر الظلم الذي مس المعتقلين. واعتبرت ذلك خرقا كاملا للدستور والقانون، وأن من يقوم بارتكاب ذلك هي الجهات التي يفترض أنها تخدمها.

وقالت الباشا إن المعتقلين حرموا من حقوقهم الدستورية والقانونية، سواء كان في حق الدفاع عن أنفسهم أم إحالتهم لمحاكمات عادلة في حال إذا ثبت أنهم ارتكبوا أي جرائم، متسائلة: "كيف نعيد للدستور هيبته في دولة تنتهك الدستور؟!".

وأكدت أنها ضد هذا الخرق واللا احترام لكرامة الإنسان ولهؤلاء النسوة أو للتوجيهات الرئاسية أو أوامر الإفراج.

وتساءل المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، علي الديلمي، عن مصير هؤلاء المعتقلين في إطار حرية مقيدة واعتقال يؤكد أنه احترازي ودون أي تهمة أو تدخل النيابة أو القضاء. وأضاف أنه "لأول مرة نسمع عن اعتقال احترازي لمدة ست سنوات، كما أنه لأول مرة نرى استهتار بالتوجيهات لإطلاق سراح المعتقلين وللدستور الذي يقوم عليه الوطن".

وناشد أحمد الجرموزي (أب لأحد المعتقلين الذي تم أخذه من المدرسة) رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكافة الوزراء وأعضاء مجلس النواب سرعة الافراج عن المعتقلين وتعويضهم حتى لا تستمر هذه الخروق الدستورية. كما ناشد منظمات المجتمع المدني وجميع الخيرين التضامن معهم والمواصلة معهم في مثل هذه الفعاليات.

على الصعيد نفسه اتهمت زوجة المعتقل العزي راجح الجهات المسؤولة بالتجاهل لما مسهم من ظلم والاحتقار لمواطنتنا "وما أنت بمسمع من في القبور"، مبدية العزم على مواصلة الاعتصامات التي بدأت منذ أكثر من تسعة أشهر.

وأملت من الجميع النظر إلى قضيتهم بعين الإنسانية، والوقوف إلى جانبهم والاستمرار في النضال حتى يتم الافراج عن كل المعتقلين، وشكرت كل من وقف معهم منذ بداية معاناتهم.

وإليها تحدثت زوجة المعتقل ياسر الوزير: "لم نجد خلف هذه الأبواب من يقدر حجم مأساتنا، حيث أننا تركنا بيوتنا وخرجنا للمطالبة بإطلاق سراح أقربائنا المعتقلين لكن دون طائل".

ووجهت سؤالها لمجلس الوزراء: "ألا تسمعون صرخات الأمهات والزوجات ونداء الأطفال، هل انعدمت الإنسانية في قلوبكم؟!".

وطالب المعتصمون في رسالة مكتوبة قدموها إلى رئاسة الوزراء بالتحرك العاجل بسرعة إطلاق سراح المعتقلين وإنهاء معاناة الأهالي، وأكد المعتصمون بين أهالي ومنظمات مجتمع على مواصلة فعالياتهم الاحتجاجية حتى تتحقق مطالبهم.

العند تشهد أحداثا ساخنة على مدى أسبوعين

■ عدن - ماهر الشعبي

قام أحد ضباط الأمن بمعسكر العند بإطلاق النار على أربعة مواطنين من قرية الشقعة الواقعة بالقرب من المعسكر بمديرية تبن، أصابهم إصابة متفاوتة، ما دفع بأهالي المنطقة، ظهر اليوم التالي، لقطع طريق عدن صنعاء، احتجاجا على ما قام به الضابط.

وقالوا إن أفرادا من قوات الأمن المرابطة في المعسكر اعتدوا على المواطنين والمقاوتة، وكذا تهجموا على المحلات التجارية والشروع بإغلاقها، الأمر الذي دفعهم إلى الخروج للتعبير عن غضبهم إزاء ما قامت به قوات الأمن. وشهد السبت الماضي أحداث شغب ومطاردات بين رجال الأمن والمواطنين الذين قاموا بقطع الطريق وإشعال إطارات السيارات ورمي الأحجار على الطريق، واستمر إغلاق الطريق أكثر من خمس ساعات، وتوقفت الحركة بشكل تام، الأمر الذي دفع قوات الأمن للتدخل وقامت بإطلاق النار والقنابيل المسيلة للدموع على المواطنين، الأمر الذي خلق حالة من الخوف والذعر في نفوس الأسر والمواطنين الذين كانوا مرتصين بمحاذاة الطريق بانتظار أن يتم فتح الطريق ليتمكنوا من الوصول لأسرهم في كل من عدن وصنعاء وتعز، والذين ظلوا عالقين هناك قرابة الخمس الساعات حد قولهم لـ"النداء". وكانت "النداء" قد التقت عددا من المسافرين وكذا سائقي الأجرة، مساء السبت، بعد أن تم فتح الطريق، الذين أبدوا انزعاجهم الشديد لما يتكرر بصورة دائمة من قطع الطريق بشكل مستمر في مثلث العند، الأمر الذي يؤدي لترويع النساء والأطفال. وطالب مواطنون من مديرية تبن بمحافظة لحج قيادة المحافظة بسرعة التحقيق في الحادث وتقديم المعتدين على المواطنين الجمعة الماضية للعدالة. وكان المواطنون قد تجمهروا بعد اتهام احد الضباط لأحد المواطنين بالسرقة، ما دفعه لرفع مسدسه الشخصي وأصاب أربعة مواطنين هم" بسام محمد سعيد، محمد ثابت خديري، اشرف المنصوري، أمجد محمد منذوق، مطالبين في الوقت ذاته بالتحقيق في اعتداءات أطقم عسكرية على مواطنين في العند السبت الماضي بحجة الاعتداء على أحد الجنود.

واتهم مشايخ ومواطنو تبن أفراد الأمن بإطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع تجاه المواطنين المحتجين على هذه الممارسات.

ورفع مواطنون من مديرية تبن رسالة إلى قيادة السلطة المحلية بمحافظة لحج ممثلة بمحافظ المحافظة لتوضيح ما جرى وحملوا قيادة اللواء 200 العند مسؤولية ما جرى من اعتداءات على المواطنين من أهالي قرية الشقعة.

هذا وقد شهدت منطقة العند الاسبوع قبل الماضي أحداثا مماثلة عندما أقدم أبناء الصبيحة في محافظة لحج بقطع الطريق العام "عدن – صنعاء" على خلفية إقدام متنفذين بالاستيلاء والاستحواذ على المحاجر ومحافر الرمل في صحراء "عابرين" والمناطق الواقعة على جانبي الطريق العام عدن – تعز. وفي منطقة العند تصاعدت الخلافات حول تملك وتأجير المحاجر ومحافر الرمل والتي تتبع لمديرية طورالباحة ومديرية تبن محافظة لحج، الأمر الذي دفع بأبناء الصبيحة للوقوف صفا واحدا في وجه المتنفذين وقتل في الحادثة الشاب فهيم محسن العدة، 25 عاما، وتقع محافر النيس والمحجر وكذا الكسار والتي تتبع ملكيته لأبناء الصبيحة في كل من منطقه العند ومنطقة خبت الرجاع التي يستفاد منها أبناء الصبيحة.

في ندوة المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية عن الفساد في الإدارة العامة

أسباب قهرية تؤدي إلى قبول الفساد مجتمعيا واصلاح البنية السياسية أول شروط تقويض الفساد البنيوي

أكدت دراسة حول "كلفة الأثر المحدث" التي أعدها عبد الباقي شمسان مدرس الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء وجود تفهم مجتمعي لعملية الفساد وتعاطي بعض الموظفين مع بعض مظاهر الفساد ومؤشراته من قبيل أخذ الرشوة، معتبرة ذلك مؤشراً خطيراً على أن الفساد أصبح ظاهرة بنيوية لن يكون للقانون دور مجد في مكافحتها.

وقال شمسان في دراسته التي قدمها في ندوة "دراسة الفساد في الإدارة العامة ووسائل مكافحته" التي عقدتها المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) السبت الماضي في قاعة فندق حدة إن أسباب الفساد غالباً هي أسباب موضوعية قهرية خارجة عن إرادة أفراد المجتمع ما يؤدي إلى قبول الفساد كقيمة مجتمعية، وبينت الدراسة أن غياب الرقابة الداخلية للجهات الإدارية، وقصور تنفيذ القوانين وضعف الوازع الديني، وضعف دور وتأثير وسائل الإعلام وعدم تكامل الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد، وضعف دور وتأثير مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الضرورة الحياتية للموظف جميعها أسباب تؤدي إلى وجود الفساد الصغير في الإدارات العامة، والذي تعدُ الرشوة أحد أهم تجلياته ومظاهره.

وطالب بتحسين أجور الموظفين التي قال إنها غير واقعية، داعياً الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد لإيجاد آليات ملموسة لمكافحة الفساد، مؤكداً أنه بغير ذلك يكون دورهما إعادة إنتاج الفساد.

كما طالب بتوسيع نطاق ممارسة الديمقراطية، وجوهرها التداول السلمي للسلطة كشرط لإصلاح البنية السياسية التي هي بدورها أول شروط التقويض التدريجي للفساد البنيوي والمساءلة والشفافية.

المستشار في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عصام العبسي في دراسته عن "الفساد في البنية التشريعية والمؤسسية القائمة في مكافحة الفساد في الإدارة العامة القواعد القانونية المتعلقة بمنع الفساد في الإدارة العامة تحدث عن القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، مصدرا تحليله بجريمة الرشوة والتي تعد من أكثر أفعال الفساد انتشارا، مشيرا إلى توسع المشرع اليمني في وضع الأحكام المتعلقة بجريمة الرشوة، حيث خصص لها أكثر من 10 مواد في القانون.

وطالب العبسي بالإسراع في استكمال الإجراءات الخاصة بإنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، ومعالجة التضارب في اختصاص الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بشأن إجراء التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد.

هدى العطاس رئيسة المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية أشارت في كلمتها إلى تغلغل الفساد في المنظومة الهيكلية للإدارة العامة للدولة الأمر الذي أدى إلى اصطناع هيئة لمكافحة الفساد مثل ما تكافح الأوبئة والجراد، مؤكدة على ضرورة دراسة أسباب هذه الظاهرة من قبل كافة منظمات المجتمع المدني والحكومي والأجهزة الإعلامية وتحليلها ليتم معالجتها.

وأشار مراد ظافر نائب رئيس المعهد الوطني الديمقراطي إلى مشاركة الجميع في الفساد الصغير، مؤكداً أن ذلك يعطي شرعية للفساد الأكبر والذي يلغي في النهاية سيادة القانون.

وقال: "نحن وإن كنا في سفينة نوح لا نتحاج إلى حمامة لتدلنا إلى الشاطئ، لكننا محتاجين إلى نعيق الغراب الذي يدلنا على وجود خرق في السفينة".

وجدد عزالدين الأصبحي مدير قطاع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهيئة مكافحة الفساد دعوته منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية إلى الخروج من دائرة الشكوى والإنتقادات، إلى دائرة الرقابة والمساءلة الجادة، معولا في نفس الوقت على تفعيل دور المجتمع وتقديم النموذج وتعزيز بيئة النزاهة وحوكمة المؤسسات في مكافحة الفساد.

وقال: "نحن بالفعل بحاجة إلى تشخيص الفساد عمليا كثقافة مجتمعية"، وقد "شخصنا إلى حد ما الفساد، لكن هذا التشخيص لا يرضي البعض"، مطالبا بعدم استهلاك القضية إعلامياً حتى تفقد معناها.

الأصبحي وهو رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان أضاف: "هناك أدوات لمكافحة الفساد مناطة بالمؤسسات، وهناك أدوار للمجتمع والإعلام والمجتمع المدني، لكن الشكوى المستمرة تفقد الهدف النبيل مضمونه، والمجتمع المدني لديه أدوار عملية تبدأ بالتوعية، وتنتهي بالممارسة".

وإذ قلل من أهمية المساءلة القانونية في ظل غياب المساءلة المجتمعية والنظرة المجتمعية للفاسدين، التي تنظر إليهم بازدراء، شدد على ضرورة إيجاد نوع من المساءلة الجادة وتفعيل دور المجتمع وتعزيز بيئة النزاهة كأهم الخطوات القادمة في مكافحة الفساد، والتي حينها يصبح الفساد طارئ واستثنائي.

المجتمع المدني رحب بها وانتقدها لإغراقها في تعريف الفساد

منتدى التنمية السياسية يطلق مشروع مبادرة لمعايير وطنية لقياس وتقييم الفساد

■ أحمد الزيلعي، نيوزيمن:

ناقش منتدى التنمية السياسية اليوم مع عدد من ممثل بمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مبادرة تقدم بها عن معايير لقياس وتقييم الفساد، حملت اسم "معايير منتدى التنمية السياسية لقياس وتقييم الفساد" والتي هي عبارة عن وثيقة تم إعدادها بواسطة لجنة استشارية من الخبراء وتمويل من المعهد الديمقراطي الأمريكي.

ورغم الانتقادات التي وجهت للوثيقة التي ما زالت في إطار المسودة، خاصة منها إغراق الوثيقة في تعاريف الفساد، لقيت ترحيب ورضى المشاركين الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية، خاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح ورابطة أبناء اليمن اللذين تواجدت بعض قياداتهما في الحلقة النقاشية، بمقابل تغيب بقية الأحزاب السياسية.

ووصف أمين عام المنتدى الاجتماعي الديمقراطي نبيل عبد الحفيظ الوثيقة بـ"المهمة جدا"، لكنه انتقدها لإغراقها في تعريف الفساد بشكل كبير جدا، حسب تعبيره، متسائلا عن استسقاء معديها لمفهوم الفساد العربي.

وفيما أشار إلى عدم اعتراضه على مقترح الوثيقة الخاص بالجهة المنفذة لعملية القياس والتقييم، استوضح عبد الحفيظ عن إمكانية استفادة الوثيقة من جهود منظمات المجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد، حيث اقترحت الوثيقة تسمية الجهة المنفذة بالمرصد اليمني لقياس وتقييم حالة الفساد.

أما المحامي جمال الجعبي فوافق عبد الحفيظ في انتقاده الوثيقة لإكثارها في تعريف الفساد، حيث اعتبره "توسع مخل"، لكنه وافقها-الوثيقة- في مقترح الجهة المنفذة لعملية القياس والتقييم، واصفا إياه بـ"الفكرة الجميلة والإيجابية"، داعيا إلى تفعيل قانون حرية تداول المعلومات وفق القوانين الدولية وليس وفقا للقوانين المحلية، لكنه أكد الحاجة إلى السرية في بعض الأحيان التي توجد فيها إشكالات، محددا منها "عند التحقيق في قضايا الفساد والتي يحتاج فيها المحقق لإخفاء بعض المعلومات حتى يكتمل التحقيق، متسائلا عن كيفية إزالة هذا التعارض.

أما رنا غانم فوصف الوثيقة بالعمل الضخم والمعقد، مقدمة تساؤلا عن الكيفية التي يتم بها رصد قضايا الفساد الكيفية، وذلك بعد إشارتها إلى حديث الوثيقة عن كيفية رصد قضايا الفساد من الناحية الكمية، إضافة إلى انتقادها الوثيقة لعدم توضيحها كيفية استخدام مؤشر قياس الفساد.

من جانبه قلل المدير التنفيذي لمنظمة هود خالد الأنسي من مؤشرات القياس التي وضعتها الوثيقة، مفضلا بذلك المؤشرات التي وردت في قانون مكافحة الفساد، مشيرا إلى عدم انضباط مكونات ومؤشرات القياس والتقييم. لكن الدكتور علي الوافي سلك اتجاها مختلفا في مداخلته والتي تمحورت حول الفساد السياسي، والذي اعتبره "الحاضن والمفرخ والمعزز لكل أشكال الفساد"، وهو الأمر الذي دعا رئيس منتدى التنمية السياسية لمطالب الأحزاب السياسية لأن تضع وتتفق على معايير للفساد السياسي حتى تكون مكونا في الوثيقة، مطمئنا الجميع بعدم انحيازه لأي طرف.

وفي توضيحه لبعض تساؤلات المشاركين، أشار عضو اللجنة الاستشارية المعدة للوثيقة الدكتور عبد الكريم السياغي إلى أن الجهة المقترحة في الوثيقة والموكل إليها مهمة التقييم والقياس لقضايا الفساد ستكون مستقلة ولن تتبع أي جهة، لكنه قال إنها ستكون مجرد هيئة تنسيق بين منظمات المجتمع المدني المهتمة برصد قضايا الفساد، وانها دورها لن يكون دور هيئة مكافحة الفساد.

وأوضح السياغي عن إشكالية تواجه المرصد اليمني لقياس وتقييم حالة الفساد، والمتمثل في إشكالية التمويل، ليوكل تلك المهمة على منظمات المجتمع المدني" إذا شاءت أن يستمر المرصد في عمله فعليها أن تدعمه". وأضاف زميلة في اللجنة الاستشارية الدكتور محمد مغرم فقال إن المرصد سيكون هيئة استشارية يتم بواسطة منتدى التنمية السياسية، مطمئنا منظمات المجتمع المدني بأن المرصد لن يستأثر بالعمل منفردا وأن سيتم البناء والاستفادة مما هو موجود من خبرات ورصد للمجتمع المدني لقضايا الفساد.

وكان رئيس قطاع المجتمع المدني في الهيئة العليا لمكافحة الفساد عز الدين الأصبحي أشار إلى التضحية التي قدمها المجتمع المدني في قضية رصد وكشف قضايا الفساد ومكافحته ولم يقف موقف المتفرج، أو في دائرة الشكوى والمنتقدين، وعدم تقديم المبادرة.

وقال إن "منتدى التنمية السياسية قدم فكرة متقدمة إلى حد كبير وهي من أهم الأفكار التي نحن بحاجة إليها"، مشيرا إلى عدم وجود حتى اللحظة معايير لقياس وتقييم الفساد أو تقرير وطني لمكافحته.

وأوضح الأصبحي أن أهم التحديات التي تواجه الجهات والمنظمات المهتمة والعاملة في كشف ومكافحة الفساد، التحديات التشريعية والقانونية وتعارض وازدواجية القوانين إلى حد كبير والمفاهيم المختلطة، مشيرا إلى أنهم "الآن في مرحلة بناء معايير حقيقية لمكافحة الفساد"، ثم في مرحلة متقدمة "إخراج المجتمع المدني إلى خطوة متقدمة في مسألة تعزيز النزاهة والشفافية على المستوى الوطني".

وشدد رئيس قطاع المجتمع المدني في هيئة مكافحة الفساد على قضية الحوكمة، داعيا في هذا الصدد إلى تقديم القدوة الحسنة في مسألة الحوكمة على مختلف المؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوسائل الإعلامية، معبرا عن سعادته لتقديم منتدى التنمية السياسية فكرة خاصة بوضع معايير ومقاييس وطنية لقياس الفساد ومحاربته

محامي المدعى عليها لم يعلم بها إلا في الجلسة

المسيبلي يأسف لدخول وثائق جديدة في ملف قضيته ضد التلفزيون

أعرب المذيع أحمد المسيبلي عن أسفه لظهور وثائق ومستندات جديدة تدخل ملف القضية التي يواجه فيها قطاع التلفزيون في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون خارج جلسات المحكمة أثناء فترة حجز القضية.

ودخلت وثائق ومستندات جديدة في جلسة أمس التي كان مقرراً أن يتم فيها الفصل في الدفع المقدم من المدعى عليها حسب قرار المحكمة في الجلسة السابقة، حيث فوجئ محاميا المدعي أحمد المسيبلي بتلك الوثائق والمستندات تدخل ملف القضية خارج جلسات المحكمة أثناء فترة حجز القضية للفصل في الدفع وبصورة غير قانونية من قبل رئيس قطاع التلفزيون ودون علم محاميه حسب إفادته أمام رئيس المحكمة.

وأكد محامي رئيس قطاع التلفزيون أمام قاضي المحكمة عدم علمه بالوثائق والمستندات الجديدة، طالباً سحبها متمسكاً بالدفع الذي قدمه، إلا أن قاضي المحكمة رفض ذلك، واضطر إلى تصحيح ذلك الإجراء بمواجهة محامي المسيبلي بها، وبصورة غير قانونية.

وقال المسيبلي بعد انتهاء الجلسة إن "ما حصل من قبل الإخوة في التلفزيون وبدون علم محاميهم متوقع، لأن من ينتهكون النظام والقانون ويصدرون القرارات العشوائية، ولا يعيرون موظفيهم أدنى أهتمام يتوقع منهم أي شيء".

وتابع: "لكن المحزن والمؤسف هو تصرف المحكمة المناط بها تطبيق النظام والقانون، فكان الأجدر بها عدم قبول أي وثاق أو مستندات خارج جلسات المحكمة والفصل في الدفع المقدم من المدعى عليها، حسب قرارها في الجلسة الماضية، وما حصل من محامي المدعى عليها في جلسة اليوم (أمس) من عدم علمه بما قدمه موكله واعتراضه عليه يثبت مدى تخبط الإخوة في التلفزيون بعد صدور قرار المحكمة بإطلاق راتبي الذي لم يعيروه أي أهتمام ويثبت مدى صدق دعواي".

وتمنى المسيبلي أن تظل ثقته بالمحكمة قائمة بعد ما حصل أمس.

وعقدت محكمة شمال الأمانة برئاسة القاضي عبدالله صالح النواري رابعة جلساتها في القضية التي تقدمت بها مؤسسة علاو للمحاماة والاستشارات القانونية بالوكالة عن المذيع أحمد المسيبلي ضد المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بشأن قيام رئيس قطاع التلفزيون بإصدار قرار إداري انطوى على عدة عقوبات في حق المسيبلي وهي: توقيفه عن العمل مع تنزيل كافة مستحقاته، بحجة ما أسموه تجاوزه بالحديث عن قمة الدوحة أثناء قراءته خبر قمة الكويت الاقتصادية في نشرة التاسعة مساء 18 يناير الماضي.

وحضر المحاميان عبدالرقيب القاضي وصالح المريسي بالإنابة عن مؤسسة علاو للمحاماة والاستشارات القانونية عن المذيع المسيبلي، كما حضر ممثل المدعى عليها أحمد غوبر مدير عام الشؤون القانونية.

نصح قيادات الخارج بالبقاء بعيداً عن الحراك وانتقد عدم وصفهم ما جرى بعد الحرب بأنه احتلال

حسن باعوم لـ«النداء»:

نناضل من أجل استعادة حقنا ودولتنا ولا نستهدف أبناء الشمال

انتقد حسن باعوم القياديين اليمنيين الجنوبيين المتواجدين خارج اليمن لعدم إعلانهم موقفاً صريحاً من نتائج حرب 1994. وإذ أقر بدورهم القيادي قبل الوحدة وبعدها، أخذ عليهم عدم توصيف ما جرى في 1994 بأنه احتلال، واعتبر أن تفاعل هؤلاء مع الحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية والشرقية يؤثر (سلباً) على توحيد الناس حول القضية الجنوبية ونصحهم بأن يدعوا الأمور تسير في طريقها.

وعاد باعوم إلى منزله في المكلا الأحد الماضي بعد عدة أشهر أمضاها في منطقة العسكرية بيافع، التي قال إنها «نواة لاحتضان قضية الجنوب» وإنه وجد من أبنائها التفاهم وبما ينسجم مع منطقتهم الأبية.

حسن باعوم وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي أكد لـ«النداء» بأنه قد جمد نشاطه في الحزب منذ سنوات، لكنه شدّد على تمسكه بعضوية الحزب، مبدياً تحفظه على أية محاولات لشق الحزب باعتبار أن وجود عمل حزبي هو مكسب وإنهاؤه مسألة غير صحيحة.

ويرأس باعوم المجلس الوطني الأعلى لاستقلال الجنوب واستعادة دولته الذي أعلن في اكتوبر الماضي بعد لقاء في منطقة العسكرية بيافع. وكان شارك الشهر الماضي في لقاء تنسيقي بردفان حضره ممثلون عن هيئات أخرى.

ونفى باعوم في هذا الحوار الذي أجري معه في منزله بالمكلا مساء أول أمس الاثنين، أن يكون الحراك الجنوبي يستهدف أبناء الشمال، مشدداً على أن هدف الحراك هو استعادة حق ودولة.

● باعوم

■ حوار: شفيع العبد

■ طمئنا على صحتك بعد إجرائك عملية جراحية في مستشفى لبعوس مؤخراً؟

– الحمد لله، أتماثل للشفاء. أجريت عملية وكانت عملية ناجحة والحمد لله، وهي عبارة عن استخراج كيس دهني، وقام بها فريق متمكن، أكانوا أطباء أم طبيبات أم ممرضين، وقد كبروا في عيني وفي أعين زملائهم، لأنهم كانوا مثالا للعمل الإنساني، وقد ازداد حبي لهؤلاء الناس وما يقومون به من عمل من أجل خدمة المواطن. وكانت العملية كبيرة بحد ذاتها، حيث استأصلوا ورماً كنت أعاني منه ظهر أثناء وجودي في المعتقل، وعندما بدأت بالذهاب إلى مستشفى الشرطة العام بصنعاء لم يحددوا طبيعة المرض هذا، ولكن أحد المرافقين لي قال: لا بد من ذهابك إلى المستشفى الجمهوري. وهناك حددوا المرض، وخرجت من المعتقل دون أن أتمكن من استكمال العلاج، وبدأ الورم ينمو. وذهبت إلى مستشفى لبعوس للمعاينة وأجروا العملية.

■ تعرضت لمحاولة اغتيال أثناء وجودك في "العسكرية" عندما اعترضت مجموعة من الأطقم العسكرية موكبك. حدثنا عنها؟

– هذه ليست المحاولة الأولى، ولن تكون الأخيرة، ولن أدخل في تفاصيلها. محاولات اغتيالي مستمرة، وأبرزها أثناء قيام العمل الجماهيري في حضرموت، واستشهد فيها بارجاش وبن همام، حيث كانا يلبسان نفس الزي الذي كنت ألبسه، ولهم نفس ملامحي، حتى عندما قتل بارجاش وجدته مسجى ورأسه باتجاه الجسر، وأخذته بمساعدة الجنود وحملناه في السيارة التابعة للأمن دون أن يتعرفوا عليَّ كونهم ظنوا القتيل أنا.

ومن المحاولات أيضاً ما قام به قائد المنطقة الشرقية السابق، محمد اسماعيل، ففي اجتماع اللجنة المركزية جرت محاولة لاعتقالي، وأشعرت بذلك وأنا في اجتماع اللجنة المركزية، الذي اتخذنا فيه القرار بمقاطعة الانتخابات النيابية في عام 97، وأثناءها أخذت الزمبة سعد سالم فرج الذي كان حاضراً الاجتماع، فخرج أثناء الاجتماع، وجاء أشخاص وحاولوا أخذه معتقدين أنه باعوم، وعندما سألهم: ماذا تريدون؟ قالوا له: أنت معتقل. فكشف لهم عن هويته، وجاءني سعد سالم فرج ليحذرني ويخبرني أن هناك محاولة لاعتقالي، عندها خرجت بصحبة الإخوة سعيد الكحيل واحمد صالح الضالعي رئيس هيئة الأركان ونائب وزير الدفاع سابقاً، فكنت جالسا بينهم. وعلى شان أتأكد هل سيلاحقنا أولئك الأشخاص طلبت من سائق السيارة التوقف بغرض شراء سيجارة، فتوقف وإذا بهم يهجمون علينا من الجانبين، وأمسكت مجموعة احمد صالح الضالعي ومجموعة أخرى سعيد الكحيل، وأنا خرجت من بينهم وهم الذين كانوا يستهدفونني. على أن محاولات الاغتيال لم تتوقف، ففي إحدى المرات تعرضت عجلات سيارتي للعبث من قبل مجهولين بينما كنت ذاهباً للمشاركة في مهرجان جماهيري في "الديس الشرقية"، وبينما كنت أسوق السيارة في الطريق بعد خروجي من الشحر فوجئت بأحد الإطارات الأمامية للسيارة يتدحرج أمامنا، وبفضل رعاية الله ولأنه مازال في العمر بقية تحكمت في السيارة وسرت بها رويداً حتى توقفت من تلقاء نفسها.

المحاولات كثيرة، ولكن الحمد لله أنا نوايا صادقة وأعمل بطريقة ليس فيها أي عمل غادر، أناضل من أجل وطن محتل من الجمهورية العربية اليمنية، وهذا ما قلته في أول اجتماع للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بعد عودتي من عمان، حين دعيت لحضور الاجتماع، فوجدت أن التقرير السياسي لا يعبر عن حقيقة الأوضاع. طالبت بتسمية الأمور بمسمياتها، لأن التقرير لم يتناول الأوضاع التي نعيشها، إذْ كان (التقرير) يصف الوضع بأنه ضمٌ وإلحاق، في حين أن الجنوب يعيش تحت احتلال الجمهورية العربية اليمنية. ومنذ تلك اللحظة وموقفي واضح لم يتبدل، حتى عندما شكلوا في صنعاء مجلس تنسيق لأحزاب المعارضة في تلك الفترة شكلنا نحن في حضرموت لجنة للتنسيق، لأننا لا نريد أن نتبع الأحزاب التي لها موقف يناوئ ما هو موجود على الأرض. لجنة التنسيق قادت نضالا لا هوادة فيه ضد الاحتلال، واستطعنا جماهيرياً أن نسقط محاولة السلطة لتقسيم حضرموت إلى محافظتين، وهناك محاولات عديدة للالتفاف على نضال شعبنا، ولكن الحمد لله نشعر أن الحراك الشعبي امتد إلى كل مناطق الجنوب، وأنا أعتبر أن الحركة الشعبية الجنوبية هبة من الله، أتت لإنقاذ الجنوب من احتلال متخلف غاشم يريد أن يعيدنا سنوات عديدة للخلف. نقول هذا لأننا لسنا يمنيين؛ نحن جنوب، واليمن هو عبارة عن جهة يمين الكعبة، وما أطلق اسم اليمن إلا في العهد الماضي في عهد المملكة المتوكلية اليمنية. وعليه فنحن جنوبيون، ونناضل لطرد الجمهورية العربية اليمنية من بلادنا، واستعادة استقلالنا واستعادة دولتنا، وشعبنا كله يناضل من باب المذب وحتى تبة رأس علي في محافظة المهرة.

■ تتكلم عن استعادة الجنوب، فهل تقصد الجنوب العربي، أم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؟

– أنا لا أسعى من أجل استعادة تسمية معينة، بل من أجل عودة وطن محتل من الجمهورية العربية اليمنية، وهو احتلال متخلف، فالعالم والتاريخ يعطينا صوراً من أنظمة الطغيان، من أمثال جنكيز خان وهولاكو وتيمور لنك... وهؤلاء من طغاة التاريخ. وما نعيشه في الجنوب لا يمثل حتى بهؤلاء، كونهم يريدون اجتثاثنا من أرضنا ومواقعنا، يريدون أن يعيدونا قروناً إلى ما قبل التاريخ.

■ لماذا اخترتم "العسكرية" لإعلان المجلس الوطني الأعلى لاستقلال الجنوب واستعادة دولته؟

– لأننا وجدنا هناك الموقف الذي يؤيد توجهنا، وقد وجدنا من أبناء يافع وأبناء هذه المنطقة التفاهم والانسجام، إضافة إلى أن المنطقة الجغرافية تتشابه في تضاريسها الجغرافية وطبيعتها النفسية، فاحتضنوا قضية الجنوب بشكل يؤدي بالفعل إلى أن تكون هذه نواة لاحتضان قضية الجنوب كجنوب وطرد المحتل، وهذه نعمة من الله، أننا اخترنا هذا التوجه وهذه المنطقة الأبية، وأنا لا أريد أن أشكرهم، لأن هذا واجب يؤدونه تجاه قضيتهم العادلة، وهو نابع من موقف وطني.

■ تعددت هيئات الحراك وتشتت الجهد، وتدعي كل هيئة أنها تتفق مع الأخرى في الأهداف، فما الداعي إلى هذا التعدد وهذا الاختلاف؟

– في الحقيقة أنا أعتقد أن هدف كل الهيئات واحد. والأهم من هذا كله أن يحدد الموقف من هذه القضية بشكل واضح وصريح. فأنا لا أريد التخفي وراء تسميات غير واضحة، هلامية، وإنما تحديدها في هدف واضح؛ احتلال الجنوب من قبل الجمهورية العربية اليمنية، والتي يجب أن نطردها لاستعادة استقلالنا ودولتنا. ونحن لا نبحث إلا عن شيء كان موجوداً، دولة في الجنوب كان معترفاً بها من العالم، وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية والمنظمات الإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. من حقنا استعادة هذه الدولة وفق الشرعية الدولية. وأحب أن أؤكد هنا أنه لم تتم أي وحدة بين الشمال والجنوب، فأراضينا معروفة، وخلجاننا معروفة، وبحارنا معروفة، وجزرنا معروفة... ومن حقنا أن نستعيد حقنا.

■ البعض يفسر تعدد الهيئات بأنه تسابق على الزعامة؟

– أولا: لا بد من التأكيد أنني شخصياً ورفاقي كذلك لا نبحث عن زعامة، وعملية النضال تتطلب منا أن نكون كلنا مجمعين على هدفنا وملتفين حول القضية، بحيث نثري هذا العمل الذي نقوم به، وفي نفس الوقت نوجد الخلفيات الفكرية والسياسية، بحيث نرتكز على أسس صحيحة. وأعتقد أن هذه قضية لا خلاف عليها. وهناك محاولات للتشتيت. ولكن أنا متأكد أن الناس مجمعة على أنه لم يعد هناك مجال للتشتت.

■ في اجتماع ردفان اتفق رؤساء الهيئات كافة، وأنت أحدهم، على ضرورة التوحد، فما الذي عملتموه بشأن ذلك؟

– حتى نضع النقاط على الحروف فإننا شكلنا لجنة في المجلس الوطني من أكفأ العناصر التي ستثري هذا الحوار، على أساس أن لدينا عدداً من الخيارات ولا نفكر في إقصاء أحد، ولدينا صيغ محددة: إما وحدة اندماجية بين مكونات الحراك وإما وحدة جبهوية أو شكل من أشكال التنسيق. فالطريق غير مغلق، والمهم أن تكون النوايا صادقة، فالأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى، فطالما أن النوايا صادقة من أجل قضية الوطن يجب أن نستمر في حوارنا حتى نخرج من هذا الوضع الذي يؤدي إلى تشتيت الناس.

■ المواطن البسيط لديه مخاوف من أن القيادات يتسابقون على الزعامة فقط؟

– المخاوف بالتأكيد موجودة، ولكنني أريد أن أقول إنه مادامت النوايا صادقة، وهي رائدة عملنا في سبيل تحقيق أهداف قضيتنا العادلة، فنحن قادرون على الوصول إلى نتائج إيجابية، وكل الأمور تؤشر إلى أننا سنصل في النهاية إلى صيغة موحدة.

■ البعض يقول إن قيادات الهيئات يبحثون عن زعامات، بدليل أنهم أتوا من الأعلى، ثم تذكروا أن هناك قواعد فسارعوا إلى تشكيل الفروع، ما رأيك؟

– (ضاحكاً) والله التفسيرات كثيرة موجودة، ولا أقول: لا. ثم إنني شخصياً لا أظن في الناس أي ظن سوء، أشعر بأن النوايا طيبة وما زالت موجودة، ويجب أن نحكم حسن النوايا وأي علاقة يجب أن تبنى على الثقة.

■ مبدأ التنازل للآخر مفقود في الحراك الجنوبي، وهذا مؤشر خطير، كيف تنظر أنت إلى الأمر؟

– إذا كان الناس صادقين، والأمور تتطلب أن نتنازل، بعضنا لبعض، فلا مانع؛ لكن دون أن نتنازل عن الهدف الذي يجب ألا يكون موضع نقاش.

■ الانقسامات والاختلافات انعكست على مستوى الشباب، فبدلاً من مجلس واحد يجمعهم هاهي المجالس تتعدد دون أن تحركوا ساكناً، لماذا لا تعملون على وحدة الشباب، على اعتبار أنهم عصب الحراك الجنوبي؟

– شخصياً ليس عندي هذه الصورة، ولكن يجب معالجة الأمور بما يؤدي إلى التقليل من التشظي. ويمكن معالجة هذه الأمور بشيء من الروية والحرص.

■ ما زلت متمسكاً بعضوية المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، ونجد أن البعض يريد للحراك أن يستهدف الحزب، كيف تفسر الأمر؟

– شخصياً ليس عندي أي موقف من الحزب الاشتراكي اليمني، وما زلت محتفظاً بعضويتي بالمكتب السياسي، ولكن موقفي واضح (فأنا) لم أحضر أي اجتماع للمكتب السياسي أو للجنة المركزية منذ المؤتمر العام الرابع. ومنذ المؤتمر الخامس حضرت اجتماعين للمكتب السياسي فقط، وأنا مجمد نشاطي في الحزب الاشتراكي.

لا أعتقد أن هناك استهدافاً للحزب الاشتراكي اليمني. التعبيرات السياسية موجودة، وأشعر أن الوقوف ضد أي تعبيرات سياسية غير صحيح، فمن حق كل واحد أن يعبر عن موقفه والجنوب للجميع.

■ أثناء انعقاد دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي مؤخراً في عدن تحت شعار "دورة الوفاء لعدن" طالب بعض الأعضاء بتشكيل الحزب الاشتراكي الجنوبي، ما رأيك؟

– من حق أي شخص أن يعبّر عن رأيه ويشكل ما يراه أفضل للتعبير عن رأيه، ولكن يجب أن نحرص على ألاّ ننسف شيئاً تحقق، لأن إيجاد العمل الحزبي يعد مكسباً، وإنهاءه مسألة ليست صحيحة.

■ هناك اتهامات للحزب الاشتراكي بأنه يحاول الالتفاف على الحراك؟

– يجب ألا نقف ضد أي عمل يقوم به الآخر، وعلينا أن نقف ضد أي محاولة لقمع هذه النشاطات.

■ كيف هي علاقتكم مع قيادات الخارج؟

– موقفي واضح وصريح، وقد أبديته في أكثر من مناسبة: القيادات التي في الخارج لهم دور قيادي قبل الوحدة وبعدها، وكانوا على رأس السلطة. ولكن يؤخذ عليهم أنهم بعد الحرب لم يعلنوا موقفاً محدداً وصريحاً، لم يقولوا: هذا احتلال؛ تركوا الحبل على الغارب، وهذا موقف محسوب عليهم تاريخياً. الآن عندما شاهدوا الحراك الشعبي يتصاعد بدؤوا يدلون بدلوهم، وهذا يؤثر على محاولات لمّ الناس وتوحيدهم من أجل قضية الجنوب. هذه ملاحظة أقولها للحقيقة والتاريخ.

■ هل ترى في تفاعلهم محاولة للوصاية على الحراك أم اعترافا بالذنب؟

– لا، ليس هناك شيء اسمه "اعتراف بالذنب". هذه المسألة لا أحكم عليها، وأتركها للتاريخ ليحكم عليها، لكن الشيء الأساسي وكنصيحة أخوية، لهم أن يدعوا الأمور تسير في طريقها.

دع مائة زهرة تتفتح ومائة مدرسة فكرية تتبارى، أما أن يتدخلوا بهذا الشكل فمسألة عليها علامة استفهام.

■ كيف ينظر باعوم إلى بيان الشيخ طارق الفضلي وإعلان انضمامه للحراك، هل هو مؤشر أولي إلى انضمام السلاطين والمشايخ للحراك؟

– لا أنظر للأمور هكذا. أنا أعتبر هذا الوطن حاضن لكل أبنائه، سواء كان سلطانا أو فلاحا أو أميرا أو شيخا، وبالتالي من حق هؤلاء أن يكون لهم دور وإسهام. ولهذا، ومن واقع التجربة الماضية، أشعر بأن الثروة ليس بما لديك من نفط ومعادن، وإنما الثروة بالتجارب التي مررنا بها، والتي يجب أن نستفيد منها وألاّ نكرر الأخطاء، وهذه ثروة بحد ذاتها ستفيدنا، والمجال مفتوح لكل أبناء الجنوب، أياً كانوا، لكي يسهموا في هذه التجربة النضالية العظيمة.

■ هناك من يتهم هيئة حركة النضال السلمي (نجاح) بأنها تابعة للحزب الاشتراكي، كيف تنظر لثقافة اتهام الآخر ومحاولة إقصائه؟

– مسألة اتهام الآخر ستقودنا إلى طريق لا يمكن أن يخدم القضية الجنوبية. ينبغي بالفعل أن نكون حريصين على القضية الوطنية.

■ هل الحراك الجنوبي يستهدف ابن الشمال؟

– لا الجنوبي يستهدف الشمالي، ولا الشمالي يستهدف الجنوبي، ونحن نناضل من أجل استعادة حق.

■ كلمة أخيرة...!

– أشكر صحيفة "النداء" ورئيس تحريرها. وقد وقعت بيدي ملزمة من خمس وخمسين صفحة "فلسكاب"، عبارة عن مذكرات لعبدالحميد الشعبي، وأعتبرها أكبر هدية قدمتها لنا "النداء"، واطلعت فيها على أشياء لم أكن أعرفها، وهي مذكرات أعادت لي كثيراً من الأمور، وجعلتني أعيد النظر في كثير من المسائل.

■ مذكرات عبدالحميد الشعبي أكبر هدية قدمتها لنا «النداء»، وجعلتني أعيد النظر في كثير من المسائل

● أثناء الحوار

تزامنت مع تهديدات مباشرة من الأمن السياسي بتوزيع رقمه على المعسكرات

علي الديلمي يتلقى تهديدات وبذاءات بواسطة مكالمات ورسائل sms من أرقام متعددة

تلقى علي حسين الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية عددا من المكالمات والرسائل القصيرة sms من ارقام متعددة ومتنوعة تحتوي على تهديدات صريحة وبذاءات متعمدة تستهدفه.

وقالت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في بلاغ وجهته لوزير الداخلية إن هذه التصرفات الغير مسؤولة التي يتلقاها المدير التنفيذي على مدار الساعة ولأكثر من سبعة ايام مضت تزامنت مع تهديدات مباشرة من منتسبي الأمن السياسي له بقيام الأمن بتوزيع رقمه الشخصي على المعسكرات.

واضافت انها في الوقت التي تستنكر مثل هذه الأعمال الصبيانية التي نزل بها اصحابها إلى الحضيض ودلت على إفلاس اخلاقي يدل على الحالة غير الطبيعية التي يعيشها مثل هؤلاء، فإنها تحمل الأمن السياسي مسؤولية سلامة المدير التنفيذي عن اي أضرار قد تلحق به، خصوصا وان اللغة المستخدمة في الاتصالات والرسائل تدل على سقوط كل القيم.

وطالبت وزير الداخلية للوقوف على مثل هذه التصرفات وتتبع مرتكبيها والمحرضين عليها وإيقافهم عند حدهم وإحالتهم إلى القضاء حتى لا تصبح اعراض الناس أو سلامتهم الجسدية مباحة لكل من هب ودب.

يهتم بها لأنها موجودة

كتاب جديد لإسكندر سعد عن الأقليات، وسبل تخفيف التوترات الاثنية

صدر مؤخراً للباحث والكاتب اسكندر شاهر سعد كتاب "مسألة الاقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط"، يتناول الكتاب بالدراسة مسألة الاقليات في منطقة الشرق الاوسط وبالذات اليمن.

ويرى الكاتب في مقدمة كتابه أن ثمة ارتباطا بين التوترات الدينية والاثنية من ناحية، ومسالة الاقليات ذات الخصوصية الاستراتيجية، تتكون كل الأمم من اقليات متعددة ومتنوعة.

وجاء الكتاب في 200 صفحة من القطع المتوسط برقم 68 - مارس 2009، ضمن سلسلة اعداد قضايا استراتيجية الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق الذي أسسه ويشرف عليه الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد.

يجيب الكاتب على السؤال الهام، لماذا نهتم بالاقليات؟ بان الاقليات موجودة بشكل كاف لتبرير الدراسة بشأنها.

ويؤكد ان منطقة الشرق الأوسط تتمتع بظهور طباع للتعددية الدينية والإثنية واللغوية، فالتعدد والتنوع واضح وبارز في اللوحة الديموغرافية في منطقة الشرق الأوسط التي كانت ممراً لقوافل التجارة والتبادل الثقافي، وطريقا للجيوش والهجرات. والأهم من هذا كله ان الديانات السماوية الثلاث وجدت فيها.

يتحدث الكاتب عن انواع من الاقليات، فمنها المتوطنة وهي التي تتكون من ابناء المنطقة وتنتسب إلى شعوب عاشت في المنطقة منذ مئات وربما الاف السنين، ومن ذلك الأشوريون، وهناك الوافدة التي جاء ابناؤها إلى المنطقة قبل مئات السنين على نحو ما هم التركمان، وبعضها ممن وفد إلى المنطقة منذ فترة قصيرة، كالأرمن الذين تم الدفع بهم بالقوة للهجرة من هضبة ارمينيا وتوزعوا في بلاد الشام، وحالهم حال الشركس الذين هاجروا من شمال القفقاس.

للمرة الرابعة الورثة الشرعيون للمظلل يناشدون رئيس الجمهورية اعادة ارضهم ويشكونه من لجنة رفع المظالم

فخامة الاخ المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المحترم نرفع اليكم شكرانا هذه بخصوص وصايا واوقاف اجدادنا المظلل وال فضايل والتي كان تم اعلان بها في عهدكم الميمون الا انه مضى علينا 25 سنة ننابع لدى جميع اجهزة الدولة والتي جزت عن انصافنا بأي حق من حقوقنا الا يأمر من لديكم حيث لكم اعلنتم حمايتكم الشخصي على هذه الوصايا واوقافها مما دفعنا لمناشدتكم عدة مرات عبر بعض الصحف. وكان اخر جهة راجعناها مكتب رفع المظالم الشرعية والذي ادخلنا ملف قضيتنا اليه بتاريخ 2004/8/18 باشارة منكم عبر برنامج بلا حدود. وقد وصل الملف إلى اللجنة بصورة رسمية واطلعوا عليه وناكدو من سلامة موقفنا. لذلك فقد طالبناهم بأن يرفعوا لنا اليكم تقريرا بما تبرر به ذمتهم الا انهم امتنعوا واخذو يتهربون بحجة انهم لا يستطيعون يعملون لنا شيئا إلا اذا اوصلنا لهم امرا خطيا من لديكم فافهمناهم باننا عاجزين عن الوصول اليكم ولا نستطيع مقابلتكم لأسباب اوضحناها لهم. وقد ابدينا استعدادنا لتفويضهم في حل المشكلة صلحا وفقا لحكم هذه الاية الكريمة وهي قول الله تعالى «فمن خاف من موص جنفا او اثما فاصلح بينهما وطبقنا منهم ابلاغكم فلم يبلغوكم مما دفعنا لمناشدتكم عبر بعض الصحف بتاريخ 5/رجب /1429 وبعد عيد رمضان قابلنا رئيس اللجنة وسلمنا عليه سلام العيد وسألناه فاكد لنا انكم اتصلتم بهم وانتم لهم بحل المشكلة إلا انه لم يحدد لنا صيغة التفويض واخذ يتهرب و يتهرب ونحن نتابع ونتابع واخيرا حررنا لهم تفويضا خطيا بتاريخ 20/9/3/21 وسلمناه لرئيس اللجنة الذي امتنع عن استلامه معتذرا بحجج واهية مما جعلنا نحس بخوف ورعب مما دفعنا لمناشدتكم بهذه الصورة راجين منكم سرعة الاتصال بهم والزامهم باستلام تفويضنا ومباشرة عملهم بما يمكننا من حقوقنا. اننا في عداد الله وعدالتكم كبير والا فسنحاسبكم بين يدي الله.

الورثة الشرعيون عنهم ومنهم
علي محمد حمزه فضايل

عمال...

النقطة التي تعمل شركة "مار" لحسابها كمتعهد في هذا المجال من الباطن.

وكانت الإدارة التنفيذية لـ"مار" قررت فصل رئيس اللجنة النقابية للسائقين مطلع الأسبوع، عقب اعتصام نفذته نقابة السائقين للمطالبة بمستحقات مالية للعمال، واتهمت الشركة بالمماطلة في تسليم مستحقاتهم منذ اربعة اشهر.

وقال رئيس النقابة العامة لشركة "توتال" الفرنسية، حسين هندي، لـ"النداء" إنه لا يعرف طبيعة المستحقات التي يطالب بها السائقون، لكنه اكد ان النقابة وجهت رسالة رسمية لوزير النفط طالبته بالتدخل وإلزام الشركة بإعادة رئيس اللجنة النقابية إلى عمله، وحل قضايا جميع العاملين.

ونفذ السائقون إضرابا جزئيا الثلاثاء في الإدارة العامة بصنعاء لمدة ساعتين، استدعت على إثره الإدارة التنفيذية لشركة "مار" 4 من اعضاء اللجنة النقابية للسائقين، بغرض "التحقيق معهم حول الإخلال بسياسة الشركة وتحريض السائقين على الشغب والإضراب وإنشاء نقابة عمالية بدون الرجوع للشركة"، وفق ما نقل عنهم موقع "نيوز يمن".

وهددت النقابة بتنفيذ إضراب شامل بدءا من السبت في حال عدم تلبية مطالبهم.

وقال رئيس اللجنة النقابية المفصول من العمل، عبدالله المحضار، إن الشركة "تواصل مماطلتها، رغم توجيهات نقابة اتحاد عمال الجمهورية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لحل مشاكل السائقين".

لكن رئيس النقابة العامة لعمال "توتال" شدد على ضرورة معالجة مشاكل السائقين، وقال: "إذا استمر الإضراب فإنه سيؤثر على عمل توتال بشكل عام".

وتعمل شركة "مار" التي يملكها نجل شقيق رئيس الجمهورية ويشغل في الوقت نفسه موقع اركان حرب الأمن المركزي، في اكثر من 13 مجالا بينها الاستيراد والتصدير، والخدمات النفطية من ضمنها تعهدات خدمية من الباطن لحساب شركات النفط الأجنبية، وتعمل لمصلحة "توتال" منذ عام ونصف، خلفا لشركة سابقة.

واستغرب المسؤول النقابي "تصرف مار" وقال إنه "مؤشر خطير يظهر عدم اكتراثها لحقوق موظفيها واوضاع شركة كبيرة كتوتال مؤثرة في قطاع النفط والغاز".

وحذر من ان تصرف إدارة الشركة "سيؤدي إلى عواقب وخيمة" معتبرا الإستغناء عن السائقين "استهتار بقوانين العمل والعقود الموقعة معها".

وتحدث المحضار عن تهديدات بالفصل من "مار" يتلقاها زملاؤه البالغ عددهم 100، واستبدالهم بآخرين، غير انه اكد ان تلك التهديدات لن تخيفهم وسيستمرون بالإضراب حتى يتم تسليم مستحقاتهم.

وحمل الاتحاد العمل لنقابة عمال الجمهورية في رسالة وجهها لوزير النفط "مار" المسؤولية الكاملة عن اي عواقب جراء ما وصفه بـ"الاستفزاز التعسفي من قبل الشركة".

وانتقدت الرسالة الإجراء الذي اتخذته الشركة بحق رئيس اللجنة النقابية، واعتبرته سببا "أدى إلى اتحاد السائقين واللجنة النقابية بتصعيد الإضراب".

ودعا المحضار مالك مجموعة "مار" "العميد يحيى محمد عبدالله صالح إلى" التدخل لإنصافهم من تصرفات المدير التنفيذي هدى الشرفي".

واضاف: "نثق ان رئيس الشركة لا يمكن ان يماطل في حقوق العاملين، وهو "محل ثقة كل السائقين".

وطالبت رسالة الاتحاد العام لعمال اليمن وزير النفط بالتدخل العاجل وتوجيه الشركة بإعادة رئيس اللجنة النقابية إلى عمله وحل مشاكل السائقين.

إضراب...

وقال حسين هندي رئيس النقابة العامة لشركة توتال الفرنسية لـ"النداء" "ان الاضراب سيشمل جميع المنشآت النفطية في البلاد الحكومية والخاصة باستثناء حقول إنتاج النفط".

وعلب سلسلة من الاحتجاجات نفذها عمال المنشآت النفطية بالجمهورية مطلع مارس الفائت وصولا الى تنفيذ اضراب جزئي، شكلت الحكومة لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن لجنة لدراسة المطالب ورفع تقرير بشأن المعالجات المطلوبة لرئيس الحكومة لقاء انهاء احتجاجات العمال،وهو ما وافقت عليه النقابة بمهلة زمنية لاتتجاوز الشهر.

واوضح الهندي ان عمال النفط ينتظرون ما ستقرره اللجنة الحكومية وستحدد النقابة العامة الموقف المناسب حيال الامر.

طنطنة...

خائراً على الدوام في مواجهة السلطة التنفيذية ومراكز القوى داخل السلطة الرسمية وخارجها. وفي عهده المبارك اندلعت 5 جولات حرب في صعدة دون ان يتمكن من محاسبة اي مسؤول عن اسبابها ونتائجها الكارثية على البلد. وبينما تلوح في الافق إشارات تنذر باندلاع الحرب مجدداً هناك، لم يصدر صوت من تحت قبته يدعو ممثلي الشعب إلى الاحتشاد لمنع المقامرين من التجرؤ مجدداً على دم اليمنيين وسوقهم إلى جولة سادسة من حرب عبثية.

في عهد هذا البرلمان، طويل العمر، طلع المئات من المتقاعدين العسكريين والأمنيين في تظاهرات سلمية تطالب بإنصافهم. وسنة تلو سنة تعالم الغضب في المحافظات الجنوبية والشرقية حتى بلغت القلوب الحناجر فيما ممثلو الشعب الغيورون على الشرعية الدستورية وعلى مهابة مجالسهم العتيد، منغمسون في لعبة «الأيادي الخشبية» الذي في ظلها تم إهدار مئات المليارين من الدولارات سنوياً في اعتمادات إضافية سمح التصرف فيها من «سلطة البعد الواحد» التي لا تحسن سوى إعمال القوة لمواجهة المطالب الشعبية.

يطنطن ممثلو الشعب هذه الأيام انتصاراً لأحد زملائهم تزعم النيابة العامة انه ضبط متلبساً في جريمة قتل. ويطنطن بعضهم انتصاراً لفهمهم لمقاصد الشريعة الإسلامية. وبعد اسابيع من الآن سترتفع ايادٍ خشبية تحت القبة لتمرير اتفاق سياسي يطيل اعمار أصحابها حولين كاملين. ساعتها سيستأنف هؤلاء دور الثلاثاء. الدور الأثير في مواجهة «سلطة البعد الواحد» التي تقود البلد إلى المجهول!

الوساطات...

ويطالب الزعيم القبلي بتسليم ضباطاً من الامن المركزي للقضاء يتهمهم بإطلاق الرصاص عليه إثناء مروره من إحدى النقاط العسكرية بمارب في ابريل 2008، واصابته6 من مرافقيه بينهم طفل.

وقال السراجي لـ«النداء» في اتصال هاتفي ان المشائخ الذين يبذلون مساع منذ مطلع الاسبوع لتحرير الرهينتين لم يستجيبوا لمطالبه بتسليم الضباط إلى القضاء لمحاكمتهم وتعويض المصابين عن الغرامات المالية الناجمة عن الاعتداء.

وتفرض السلطات الامنية حصاراً على منطقة الخاطفين، التي تبعد عن صنعاء بحوالي 90 كيلو متر، وقالت تقارير لوزارة الداخلية ان الاجهزة الامنية ضبطت 16 شخصا من مديرية بني ضبيان من المتورطين في جرائم اختطاف سابقة بينهم 6 من المتورطين في اختطاف الخبير الهولندي وزوجته.

واكد السراجي ما اعلنته السلطات عن حصار المنطقة وقال إن الحشود العسكرية تطوق بني وافي من 4 جهات على مداخل محافظات مارب، ذمار، صنعاء، البيضاء، حيث تقع المنطقة في الوسط.

وحذر السراجي من لجوء السلطة لاستخدام القوة لتحرير الرهينتين، وحملها المسؤولية الكاملة عما قد يلحق بهما في حال لجأت لاستخدام القوة.

واضاف عندما كان يتحدث للصحيفة عصر الثلاثاء نحن في منطقة جبلية نائية، ونضطر بين الحين والآخر لنقل الرهينتين تحسباً لأي اجراء حكومي.

وخطف مسلحون من قبيلة آل سراج الهولندي «جان هندركس» وزوجته الثلاثاء قبّ الفائت من احدى ضواحي صنعاء، ردا على ما يقول الخاطفون إنه رفض الدولة اتخاذ اي اجراءات قانونية ضد المسؤولين عن الاعتداء عليهم قبل عام.

وقال زعيم الجماعة التي نفذت العملية إنه لجأ إلى السلطات الرسمية للمطالبة بانصافه من الضباط الذين اطلقوا الرصاص عليه، ابتداء من ادارة امن محافظة مارب وصولاً إلى النائب العام لكنه لم يلقى اي استجابة غير الوعود.

وقال السراجي إنه التقى بوزير الداخلية في وقت سابق لمتابعة الأمر ووعد الوزير باتخاذ اجراءات لكنه لم يفعل واضاف: سلمنا ملف لمنظمة «هود» ووجهنا رسائل للنائب العام الذي وجه نيابة مارب باتخاذ الاجراءات القانونية، لكنها لم تحرك ساكناً.

واكد المدير التنفيذي لمنظمة «هود» القاضي خالد الانسي في اتصال مع «النداء» تسلم المنظمة ملفاً بالقضية.

وقال السراجي: «نحن في منطقتنا متعاونين مع الدولة احنا واهلنا ولا يوجد لدينا اي مطلوب، فلماذا يسفكوا دماءنا، ويرفضوا ان يخضعوا للقانون. هذا عمل لا ترضاه وهو مخالف للدستور والقانون والشرع»، وطالب بتسليم الجناة «وتعويضنا» عما لحقناه للعلاج.

واضاف لدينا طفل عمره 14 سنة يمشي على العكاز ويتبرز بجهاز صناعي بسبب الاعتداء الذي تعرضنا له من ضباط الأمن.

وإذ عبر عن اسفه للإقدام على عملية الاختطاف قال إنه اضطر وجماعته إليها باعتبارها الطريقة الوحيدة التي تفهمها الدولة.

وفي المؤتمر الصحفي الاسبوعي قال الناطق الرسمي للحكومة وزير الإعلام إن الدولة تبذل جهوداً كبيرة لإطلاق الرهينتين دون ان ترضخ لمطالب الخاطفين.

وقال حسين اللوزي للصحفيين الثلاثاء إن الدولة ترفض رفضا قاطعا الخضوع لمطالب واملاءات الخاطفين غير انه قال إن الحكومة حريصة على تسليم المختطفين احياء على ان يسهم اي اذى مشيدا بجهود الوساطة المبذولة لحل المشكلة.

ومن ضمن مطالب الخاطفين المقدمة للوسطاء العفو عنهم، لكن الناطق الرسمي قال إن الحكومة لن تلبي اي مطالب للخاطفين وسيخضعون للمساءلة امام القضاء كما ارتكبوه.

وعن الحالة الصحية للرهينتين قال الزعيم القبلي انهما بخير وان السفارة الهولندية اتصلت بهما عصر الثلاثاء للاطمئنان عليهما.

محامو...

عدد المتهمين الذين اقتحموا المستشفى 7 اشخاص تقر 5 منهم لم يتم التحقيق معهم بمواجهتهم وختم الاوراق من مخاطبة الهجرة والجوازات للتأكد مما إذا كانوا قد غادروا اليمن أم لا، ونحن نعلم بانهم مازالوا داخل البلاد.

وبناء على إيضاح الحكيمي قال المحامي المحمدي ان النيابة "ذهبت إلى إحالة ملف القضية إلى المحكمة الموقرة دون ان تحقق مع المتهمين، الذين قالت إنهم مازالوا طلقاء من وجه العدالة"، مستدلا على عدم جواز إجراء النيابة بشخص المادة 110 من قانون الإجراءات التي تقرر انه "لا يجوز للنيابة ان تحرر جريمة واقعة إلا بعد تحقيقها".

واضاف "المعلوم ان القوام القانوني للتحرير يتمثل في الاستجواب، وهذا امر لا يتصور ان يتم مع متهم غائب".

وطالبت هيئة الادعاء المحكمة بإعادة ملف القضية إلى النيابة للتحقيق مع من لم يتم التحقيق معهم من المتهمين وتشكلت هيئة دفاع عن اولياء الدم برئاسة المحامي احمد الوادعي.

وعلب الاستماع قررت المحكمة تاجيل القرار بشأن طلبات الادعاء ودفع محامي المتهمين إلى الجلسة القادمة الاثنين المقبل.

إلى ذلك استانفت نقابة الاطباء والصيادلة الاعتصام امام مقر الحكومة بصنعاء الثلاثاء الفائت بعد اكثر من شهر على تعليق الفعالية للمطالبة بالقبض على بقية المتهمين بقتل الطبيب درهم الراشدي الذي قتل على يد عناصر مسلحة نهاية ديسمبر الفائت عندما كان يؤدي وظيفته في المصاة المركزي بمستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وتوجه الاطباء عقب الاعتصام في مسيرة إلى مبنى النواب لإبلاغ المجلس بنقاعص الأجهزة الامنية في التحقيق على قتلة الراشدي.

وطالب امين عام نقابة الاطباء والصيادلة عبدالكريم الشميري، في كلمة له اثناء الاعتصام بسرعة القبض على الجناة. وقال إن الفرصة التي إتاحتها النقابة لوزارة الداخلية لم تؤت ثمارها مقدر ما اظهرت تقاعس وتساهل في عمل الأجهزة الأمنية.

ودعا كافة الاطباء إلى استئناف الإعتصام الإسبوع كل ثلاثاء امام مكاتب الحكومة في امانة العاصمة ومكاتب المحافظات. مشيرا إلى أن أي تقاعس من الجهات المختصة سنتخذ وفقا لما تتخذه الأجهزة الامنية من إجراءات.

دفعات...

ونقل المركز الإعلامي التابع لوزارة الداخلية عن الإدارة الأمنية بمناب ان المديرية الداخلية استقبلت خلال اليومين الماضيين 140 لاجئا صوماليا بينهم 36 امرأة وطفلا على 4 مجموعات متتالية إلى مناطق مختلفة من مديرية.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سنيافون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

طرح الهجري مسألة اللجوء للبرلمان الدولي لحماية البرطي... ومداخلات تخللتها آيات قرآنية تطلب العدل

لباس برلماني واحد منذ أسبوعين غادره الدعيس وتحرر من لونه الباشا

■ هلال الجمرة

● الدعيس

● باشا

● البركاني

● البرطي

للأسبوع الثاني على التوالي ما يزال البرلمان عالقاً في مناقشة سلامة الإجراءات المتخذة في اعتقال النائب المؤتمري أحمد البرطي، ممثل الدائرة 40 في المجلس. وفي كل جلسة يعيد النواب في نقاشاتهم الانتقاد نفسه للنيابة ووزارة العدل والسلطة التنفيذية، ويتوعدونهم بالمحاسبة وسحب الثقة من وزير العدل أيضا.

مرت جلسات الأسبوعين الماضيين دون سماع صوت برلماني معارض للإجماع الذي خيم على القاعة في قضية النائب المحتجز، حتى من الكتل المعارضة أو كتلة المستقلين.

وفي أواخر جلسة الأحد الماضي سأل النائب المؤتمري -الهادئ عادةً- عبدالقادر الدعيس، زملاءه، بصوت رجل رصين وعاقل: "لماذا نستجوب وزير العدل؟". وأخذ يفهمهم أنه لا سلطة دستورية للوزير على مجرى القضاء.

ولكي يؤكّد لهم أن مطالبتهم باستجواب الوزير ليست عادلة قرأ عليهم المادة 97 من الدستور اليمني، والتي تقول ما مؤداه: يختص مجلس القضاء الأعلى وحده بمحاسبة أي قاض.

واجه الدعيس هجوماً من الأعضاء، وهاجمه أحدهم بشراسة متهماً إياه بأنه يحاول "الظهور على حسابنا". وطلب الجميع عدم التعمق في الموضوع، والسير في الطريق الذي بدؤوه.

في جلسة الأحد الماضي كاد النقاش الروتيني أن يجرهم إلى إعادة الكلام ذاته، بل لقد تكرر فعلاً في مداخلات النواب: علي اللهبي، علي العنسي، عبده بشر، عبدالعزيز جباري، ومحمد الحزمي، وبالسياق ذاته، لولا التدخل المناسب الذي لحقهم به النائب نبيل باشا، بطرحه نقطة هامة لم يتنبه إليها زملاؤه.

في الفترة الأخيرة لوحظ أن الباشا لم يعد يتحدث في كل المواضيع، وبدأت مشاركاته تنخفض، لكنها تبدو أكثر تركيزا. وفي بداية كلام الباشا كانت القاعة مشغولة عنه بأحاديث جانبية، لكن الصورة تغيرت تماماً، فلاقى حديثه إطراءً كبيراً من الجميع، وتركزت كل الأضواء عليه، بما في ذلك كاميرا القاعة. لقد نبّههم إلى المخاوف التي تضمنها الخبر الذي بثته الفضائية اليمنية، مساء السبت الفائت، حول القرار الذي اتخذه مجلس القضاء خلال اجتماعه بتقديم أحمد البرطي، عضو مجلس النواب، للمحاكمة بدءا من الأحد. وقال إن مجلس القضاء اتهم البرلمان بالتدخل في شؤون القضاء، ومؤكداً أنه لا سلطان على القضاء.

وإذ لفت إلى أن مجلس القضاء الأعلى يعتبر هيئة إدارية، وأن المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية، استغرب من إصدار مجلس القضاء أحكاماً تستبق أحداث محاكمة البرطي: يدينه بارتكاب جريمة القتل، ويؤكدّ سلامة إجراءات النيابة بأنه تم اعتقال النائب وهو في حالة تلبس.

وأضاف: "مجلس النواب لم يتدخل بشؤون القضاء، بل أراد منه تصحيح إجراءات غير سليمة اتخذتها النيابة ضد البرطي، لكن مجلس القضاء -يوم أمس- تدخل بشؤون القضاء دون وجه حق". متسائلاً عن مصير حيادية القاضي: "كيف سيقوم القاضي بدوره في النظر بالقضية بشكل حيادي ومجلس القضاء يتدخل بشؤونه".

ونبّه النواب إلى أن هناك إشكالية في القانون، إذ يفترض ألاّ يكون رئيس المحكمة العليا هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، لأن الثاني هيئة إدارية، والأول هيئة قضائية. مجلس النواب هو الذي سنّ هذا القانون، لكنه لم يدرك ذلك إلاّ الآن، إذ استعان الباشا بأمثلة للتوضيح: لو تم إبعاد قاض من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى فإلى من يشكو!؟ فرئيس اللجنة الدستورية هو رئيس المجلس أيضا، ولا يجوز الخلط بين الموقعين.

لا يتعصّب الباشا مع البرطي، هذا ما أعلنه في الجلسة، ووجه نصيحته للأعضاء قائلا: "لا نطالب أن تحمينا الحصانة، بل القانون، وكأي مواطن. ونؤكد للقضاء أننا لن ندافع عن مجرم، حتى لو كان نائباً. والبرطي هو مواطن في الأخير، ولا يجوز أن يصطف الجميع ضده، بما في ذلك القضاء".

بعد أن أكمل الباشا مداخلته استرخى قليلاً على مقعده لاستقبال إطراءات زملائه بدءا بالهجري الذي جاء وجلس إلى جواره للحديث معه قبل أن يأتي دوره في الكلام. وعلى الرغم من محاولات النواب الحثيثة لرصد سبق آخر يوازي ما طرحه الباشا، إلا أن النقاشات ظلت تعيد ما قاله الباشا وتثني عليه. وكان الأخير يسمع ذلك من مقعده الدوار خلف القاعة فخوراً بما حققه من نصر.

جاء اسم سلطان البركاني -في قائمة طالبي الكلام- بعد الباشا مباشرة، وأشاد بما قاله نبيل الباشا، أولا، ثم أسف على ما تضمنه بيان السلطة القضائية، من تعقيد للأمر مع البرلمان. وأضاف: "تواصلت مع مجلس القضاء للوصول إلى حل، لكنه نسف المبادئ الدستورية، ومنها حق مجلس النواب في التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة حيال أي من أعضائه، وليس من واجبه اللجوء للقضاء في هذا الأمر".

وإذ اعتبر أن مجلس القضاء لم يتعامل مع البرطي كسلطة وإنما كمواطن يستهان به، حذر البرلمان من الانجرار للمهاترات الإعلامية مع مجلس القضاء، لأن الدائرة الدستورية صارت طرفا في الأمر.

تعمّد الهجري عدم تكرار ما أورده الباشا، وركز حديثه في رفضه لأن يقف المجلس عاجزاً أمام ما أسماه بـ"الاصطفاف ضد البرطي؛ القضاء ضده والأمن ضده والنيابة ضده" قال، مقترحاً على النواب اللجوء إلى البرلمان الدولي للتدخل لحماية البرطي وإيقاف الانتهاك الذي يتعرض له.

وقال إن "ممتلكات البرطي ومحلاته التجارية في خدير ومعداته الزراعية نهبت وتنهب،ومواطنين يسجنون بالهوية! لسنا في اسرائيل حتى تنهب خدير باسم مقتل الشوافي"، مطالباً بسرعة تقديم الجناة للعدالة.

وفي غمرة هذا السجال ردت الحكومة على طلب البرلمان استجواب وزير العدل، الذي يطلب سحب الثقة منه برسالة قرأها أحمد الكحلاني، قال رئيس الحكومة إنهم سيجتمعون يوم الثلاثاء (أمس) لمناقشة موضوع الاستعجال في مجلس الوزراء، وسيتم على ضوء ذلك الاتفاق بين المجلس والحكومة وتحديد الموعد بحسب الدستور والذي يشترط موافقة الحكومة في حال الاستعجال.

وفيما ذهب رئيس الوزراء إليه وافقه النواب في حديثهم على ضرورة الاتفاق بين الطرفين في الاستعجال، وانتقدوا التفاصيل النهائية للرسالة من احتمال عدم موافقة الحكومة على الاستجواب وقالوا إنه أمر محسوم دستورياً.

ولأن من المقرر أن يرفع البرلمان جلساته اليوم فقد تقدم النائب محمد الحزمي بمقترح تمديد أعمال المجلس لمدة أسبوع حتى يتسنى لهم الإفراج عن البرطي واستجواب وزير العدل وسحب الثقة منه.

وفي الجلسة اتهم النائب عبده بشر القضاء بأنه فاسد، ولوحظ أن مداخلة الأعضاء تضمنت آيات قرانية وأحاديث شريفة تندد بالقضاء وتنادي بالعدالة لم يتمكن البعض منهم من قراءتها بشكل صحيح، مما اضطر النواب إلى التعديل عليهم.

وأكدوا على تمسكهم بحصانة البرطي، محملين المسؤولية كل من خالف الدستور والقانون. فيما اتهم رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح، عبدالرحمن بافضل، الإعلام بـ"ترويج العراك بين البرلمان والقضاء، وهذا لا يوجد"، قال إن قضية المجلس ليست مع القضاء، بل مع السلطة التنفيذية، في الإجراءات الخاطئة التي اتخذتها ضد البرطي.

وصف البرلمان بكارثة البلد وأنه يؤدي دور الكمبارس وحذر المواطن من أن يرتجي خيراً من المجلس

شيبان ينتقد إدارة البرلمان، والهجري يفوز في تصحيح قانون السلطة القضائية

● الهجري

● شيبان

قدمت لجنة التربية والتعليم في البرلمان تقريرين هامين، الأول حول التقارير الدورية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والثاني حول أوضاع المعلمين المنقولين من بعض المحافظات إلى ديوان وزارة التربية والتعليم والمنقولين من محافظة صعدة إلى محافظات أخرى. تم قراءة التقريرين في جلسة أمس، على أن تكون المناقشة بحضور الجانب الحكومي خلال اليومين القادمين وفقاً للائحة الداخلية للمجلس.

عقب قراءة التقريرين لفتت انتباه النائب عبد الكريم شيبان مسألة تجاهل التقارير بعد قراءتها، فقال: "قرأنا التقارير وستضم إلى جانب التقارير السابقة، ونرجو أن يتم استدعاء الجانب الحكومي لمناقشة هذه التقارير".

وأفاد شيبان لـ"النداء" بأن الدور الرقابي للبرلمان جُمّد تماماً منذ نحو عام، وأصبح دور المجلس محصوراً في دائرة مغلقة تتمثل في مناقشة مشاريع القوانين، وأن إدارة المجلس ألغت كل التقارير الرقابية للنزول الميداني وأسئلة موجهة إلى الوزراء، 100 سؤال وقد تزيد.

ولفت إلى أنه خلال هذه الأسابيع تكرر نزول التقارير الرقابية في جدول أعمال الجلسة، لكن الحكومة لا تبلغ بالحضور؛ اعتقد أنها خطة مدروسة هدفها تهميش دور المجلس الرقابي وشلّ حركته تماماً وأصبح المجلس عبارة عن "كمبارس ليس إلاّ" يكلف الدولة الكثير من المال والجهد والوقت بلا فائدة. وحمّل إدارة المجلس مسؤولية غياب 90% من النواب وإحباط البقية، لما تمارسه من إضعاف لدورهم. "الآن كل الأعضاء يعلمون أنهم لن يقدموا للمواطن أي شيء ولن يحلوا مشاكله المتفاقمة وأزماته الكبيرة، والمجلس يخطو إلى الخلف".

ووصف البرلمان بأنه "كارثة البلد، وكل مصائب الشعب تأتي منه، فهو من يمنح الفساد والاعتمادات الإضافية الصبغة الشرعية"، ولن يستطيع بموجب صلاحياته الدستورية تقديم فاسد واحد للقضاء، وكل المليارات التي تصرف له عبارة عن عبث بأموال الدولة. وحذر المواطن من أن يرتجي خيراً من هذا المجلس في ظل الأغلبية الكسيحة.

وصوّت مجلس النواب، في جلسته التي انعقدت أمس برئاسة نائب رئيس المجلس، أكرم عطية، على إحالة مشروع قانون السلطة القضائية، المقدم من النائب عبدالرزاق الهجري، إلى اللجنة المختصة لرفع تقريرها النهائي عنه، ومن ثم تقديمه إلى القاعة للتصويت الأخير عليه خلال الأيام القادمة.

على خلفية إشكالية بعض مواد القانون في القضاء، اقترح الهجري على القاعة، في جلسة الاثنين، إنزال مشروع قانون السلطة القضائية الذي قدّمه إلى المجلس قبل نحو سنتين وتم إحالته إلى اللجنة الدستورية، التي وافقت عليه من حيث المبدأ، إلا أنه ظل محتجزاً لدى هيئة الرئاسة حتى الآن.

وبحسب الهجري فإن مشروعه المقدم يتضمن معالجات هامة للعديد من الاختلالات في المواد القانونية في السلطة القضائية.

وطرح نائب رئيس مجلس النواب، حمير الأحمر، مقترح الهجري للتصويت على إدراجه في جدول أعمال جلسة الاثنين وحظي بأغلبية كاسحة.

لم يعترض النواب على مشروع الهجري، عدا وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، أحمد الكحلاني، حيث قال: "هناك مشروع قانون في هذا الشأن وافق عليه مجلس الوزراء وستقدمه الحكومة الى البرلمان قريباً وأرى أن إنزال هذا المشروع مخالفة". لكن حمير ردّ عليه بقوّة شخص يفهم القانون والدستور: "القانون يقول إن الأولوية لعضو مجلس النواب، ولو قدم النائب والحكومة مشروعهما في نفس الوقت يحالان معا إلى اللجنة المختصة وهي التي تقرر".

اللجنة الدستورية والقانونية في البرلمان كان رأيها في المشروع المقدم للمجلس أنه تم صياغته كمشروع بديل يجسد المبدأ الدستوري في استقلال القضاء ويعكس نص المادة 149 من الدستور في استقلالية السلطة قضائياً ومالياً وإدارياً بصورة جلية. ولاحظت أهمية النظر في المشروع، لما يحتويه من نصوص تهدف إلى الاستقلالية الكاملة للسلطة القضائية. واقترحت إحالته إلى اللجنة المختصة لدراسته وإجراء التعديلات اللازمة على نصوصه، بما من شأنه استيعاب الملاحظات المقدمة من اللجنة الدستورية.

متى سيردّ وزراء التربية والداخلية والأشغال على هذه الأسئلة

تعميم على 2000 شخص من آل طعيمان.. وطريق بلاد الروس معطل من 3 سنوات

في جلسة السبت الفائت استمع البرلمان إلى سؤالين مأربيين وثالث ريمي. أما فيما يتعلق بمأرب فقد قدمهما النائب جعبل طعيمان، الأول إلى وزير التربية: ما هو السوغ القانوني لنقل المدرسين والمدرسات الذين أخذوا درجات من محافظة مأرب وترك مدارس المحافظة بدون مدرسين؟

والثاني شخصي نوعاً ما ويتعلق بأبناء قبيلته وموجه إلى وزير الداخلية: ما هو السوغ القانوني للتعميم على أكثر من ألفين شخص من آل طعيمان في جميع منافذ الجمهورية اليمنية؟

ووجه النائب محمد صالح البرعي سؤالاً إلى وزير الأشغال والعامة والطرق: ما هي أسباب تعثر العمل في مشروع طريق "بلاد الطعام – برع" مركز المديرية منذ 3 سنوات والذي تقاوله شركة اليمن، ومضى على العقد أكثر من 6 سنوات؟

هذه أسئلة تستدعي الإجابة عليها الآن، لا أن ترمى في الأرشيف حتى تفقد حيويتها، أو يتم تعيين وزير آخر بدلا من الوزير الموجه إليه السؤال، وهذا كان مصير جملة من أسئلة النواب في الدورة السابقة لم تنزل إلا في جدول أعمال المجلس لهذه الدورة.

المحرر: ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

الاربعاء 12 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 8 ابريل 2009 العدد (191)
Wed. 12/4/1430 - 8 April 2009

الحكومة أمام شركائها المانحين: معدل النمو المحقق 4.3% ولم نصل للمتوقع!

■ ياسر المياسي

كانت قاعة الاجتماعات في فندق موفنبيك، السبت الماضي، تعج بـ250 مشاركاً من الحكومة، والبرلمان، وممثلي الدول والمنظمات والصناديق الإنمائية المانحة، في اللقاء التشاوري الثالث، لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية والمراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2008 – 2010.

اللقاء كشف قضايا متعددة في ما يخص مدى التزام الحكومة اليمنية بتنفيذ الخطط التي بموجبها منح ذلك الدعم لليمن في مؤتمر المانحين لندن وما تلاه من منح.

في اللقاء اعترفت الحكومة اليمنية، وعلى لسان رئيس الوزراء، علي محمد مجور، ونائبه عبدالكريم الارحبي، أن النمو الذي تم تحقيقه لم يتجاوز 4.3% رقما لم يحقق معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الثالث الماضية والمتوقع له 7.1% حسب الخطة المرسومة سابقاً بين الحكومة والمانحين عقب مؤتمر لندن، والذي تم فيه إقرار المنح المقدمة للنهوض بالتنمية في اليمن.

الرقم المعلن من قبل الحكومة كمعدل للنمو، 4.3%، رقم بسيط دافعت عنه الحكومة، أمام مجتمع المانحين، بشدة، وبحجج لم تكن مقنعة، حيث أرجعت الأسباب إلى الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية، وكوارث السيول، والأعمال الإرهابية وحرب صعدة، مع إضافة الأزمة المالية والاضطرابات في القرن الأفريقي وبروز ظاهرة القرصنة وتدفق اللاجئين... أسباب يرى الكثير من المراقبين أن معظمها غير واقعي ويبتعد عن الحقيقة، بل ويظهر مدى ضعف الأداء الحكومي وعدم الالتزام بخطط تعد هامة ومنقذة لاقتصاد البلد.

وبجانب طرح المشاكل والتحديات، طرحت الحكومة حلولا قالت إنها ستنتهجها، ومنها تنشيط عوامل النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع الاستمرار في تطوير بنية الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير مقومات الأمن والأمان.

غير أن الطرح الحكومي لم يلقَ ترحيباً كبيراً من قبل المانحين، فقد كشف البنك الدولي –على لسان المسؤول في البنك، مانول– أن الحكومة حققت نمواً اقتصادياً لا يتجاوز 3.5%، أي أقل من نصف النمو المتوقع، 7.1٪، وهو رقم مناقض تماماً ويشكك بقوة في الرقم المعلن من الحكومة!

وأكد أن اليمن مازالت تواجه تحديات عدة في مجال الحد من التضخم وتوسيع قاعدة الحكم الرشيد وإدارة الموارد البشرية، وأنه سيتحتم على الحكومة أن تتخذ إجراءات جديدة لخفض النفقات.

رد مسؤول البنك الدولي لم يكن مختلفاً عن ردود المانحين والحاضرين الاجتماع العاصف، حيث لم يخلُ طرح دول مجلس التعاون الخليجي من الاستياء من إدارة الحكومة اليمنية للقروض والمنح. ذلك ما جاء على لسان أمين عام المجلس، عبدالرحمن العطية، والتي ألقاها نيابة عنه عبدالعزيز العويجة. حيث ذكر في بداية حديثه أن حجم تعهدات دول مجلس التعاون الخليجي والصناديق التابعة لها، للمشاريع في اليمن، بلغ نحو 3.7 مليار دولار خصصت للمشاريع المقترحة للفترة 2007– 2010، وهو الدعم الأكبر ضمن المنح المقدمة لليمن، وأنه تم تخصيص 3 مليارات دولار منها حتى الآن، أي بنحو 90% لأكثر من 50 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً. وطالب العطية الحكومة اليمنية بمضاعفة الجهود لضمان استكمال البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الثالثة في الوقت المحدد، 2010، مما يعني تعزيز قدرات الأجهزة التنفيذية لتمكينها من القيام بهذه المهمة. وشدد على ضرورة استكمال تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والقدرات الفنية لإعداد المشاريع وبرمجتها ومتابعتها وفق جداول زمنية محددة.

الأمم المتحدة لم يكن طرحها مختلفاً في نقد الحكومة، حيث أكدت ممثلة الأمم المتحدة، سيلفر، أن على الحكومة تبني استراتيجية جديدة لمواجهة المشاكل الطارئة ووضع خيارات سياسية للحد من النمو السكاني وتحسين الخدمة المدنية بناء على الجدارة والاستحقاق. وطالبت بوضع حد للاشتباكات في صعدة، حيث قالت إن تجدد الاشتباكات ينذر بأجواء غير جيدة للاستثمار.

اللقاء، الذي حمل الحكومة اليمنية مسؤولية تنفيذ التزاماتها بإدارة ناجحة للمنح حتى يحقق الأهداف التنموية التي وجدت من أجله، كشف كذلك مدى الضعف والارتباك وعدم التنسيق بين مختلف الجهات الحكومة. فهل استوعبت الحكومة الملاحظات، وأن هناك فرصة أمامها يجب استغلالها حتى تحقق الهدف التي قدمت تلك المساعدات من أجله؟!

	الحكومة	مجلس التعاون	البنك الدولي	الأمم المتحدة
وجهة نظر الحكومة اليمنية والمانحين في أعمال اللقاء التشاوري الثالث لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين والمراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2008–2009 والذي تم في صنعاء يوم السبت 5/ 4/ 2009	– الاعتراف بعدم تحقيق معدل النمو الاقتصادي المتوقع 7.1% خلال الأعوام الثلاثة الماضية وتحقيق 4.3% من الفترة 2006–2008. – الأسباب: الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية، كوارث السيول، أعمال الإرهاب والتمرد في محافظة صعدة، إلى جانب الأزمة المالية والاضطرابات في القرن الأفريقي وبروز ظاهرة القرصنة وتدفق اللاجئين. – الحلول: تنشيط عوامل النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، استمرار تطوير بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار وتوفير مقومات الأمن والأمان مع تكثيف التنسيق والتشاور مع شركاء التنمية لتحسين آليات.	– يرى مجلس التعاون أن البرنامج الاستثماري للخطة التنمية الثالثة يجب تنفيذه حتى 2010 حيث يتطلب مضاعفة الجهود لضمان صرف تلك المساعدات على المشاريع التي تم الاتفاق عليها وفق برامجها الزمنية مما يعني تعزيز قدرات الأجهزة التنفيذية لاستكمال برنامج الإصلاحات الاقتصادية والقدرات الفنية لإعداد المشاريع وفق جداول زمنية محددة. – 3.7 مليار دولار حجم تعهدات دول مجلس التعاون لمشاريع التنمية من 2007– 2010 خصصت 3 مليارات دولار منها حتى الآن وبنمو 90% لأكثر من 50 مشروعاً وبرنامج تنموياً.	– كشف أن ما حققته الحكومة من النمو الاقتصادي لا يتجاوز 3.5%، أي أقل من نصف النمو المتوقع، 7.1%. – اليمن ما زالت تواجه تحديات عدة في مجال الحد من التضخم وتوسيع قاعدة الحكم الرشيد وإدارة الموارد البشرية. – يتحتم على الحكومة أن تتخذ إجراءات جديدة لخفض النفقات. – اليمن خسرت بعض التمويلات المالية والاستثمارية الأجنبية المباشرة بسبب الأزمة المالية.	على الحكومة اليمنية: – تبني استراتيجية جديدة لمواجهة المشاكل الطارئة. – وضع خيارات سياسية للحد من النمو السكاني. – تحسين الخدمة المدنية بناء على الجدارة والاستحقاق. – وقف الاشتباكات في صعدة، حيث إن عودة الاشتباكات تسبب ركود التنمية.

موجز

■ وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس على مشروع القرار الجمهوري بإنشاء معهد الطيران المدني والأرصاد، بعد مراجعته من قبل لجنة وزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار مشروع القرار.

ويهدف المعهد إلى تلبية الاحتياجات من الكوادر الفنية والإدارية التخصصية في حقل الطيران المدني والأرصاد والمجالات ذات العلاقة، بما في ذلك المساهمة في رفع كفاءة الأداء والتحسين المستمر لجودة الخدمات التي تقدمها الهيئة، عن طريق إتاحة فرص التأهيل الفني والتدريب المستمر لهذه الكوادر، والارتقاء بقدراتهم ومستويات أدائهم، لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

كما وافق المجلس على اتفاقية القرض المبرمة بين الحكومة وبنك التصدير والاستيراد الكوري، للمساهمة في تمويل مشروع المعهد الفني العالي اليمني الكوري بمبلغ 15 مليونا و380 ألفا و287 دولارا.

■ **قال مدير عام شركة "ميدكو" الاندونيسية، التي تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط في اليمن وعمان، احمد سيف الدين، إن الشركة ستنفق نحو 30 مليون دولار خلال المرحلة الأولى من عملية استكشاف النفط في القطاعين 82 و83، اللذين فازت بهما في المنافسة الدولية الثالثة.**

واستعرض سيف الدين، خلال لقائه، السبت الماضي، وزير النفط والمعادن، أمير العيدروس، خطة عمل الشركة في اليمن حول استكشاف وإنتاج النفط في القطاعين.

■ المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعي أقامت، السبت الماضي، ندوة عن "الفساد في الإدارة العامة ووسائل مكافحته". الندوة تناولت جوانب متعددة في ما يخص جوانب الفساد في الإدارة العامة.

■ **دشنت "طيران السعيدة"، الأحد الماضي، أول رحلة إقليمية وصلت إلى مطار صلالة بمحافظة ظفار العمانية.**

المدير التنفيذي للشركة، المهندس محمد العراشة، قال إن تدشين الخط الجوي الجديد لـ"طيران السعيدة" إلى محافظة ظفار العمانية يهدف إلى تسهيل عملية التواصل الاجتماعي والأسري بين البلدين، مبينا أن الشركة ستنفذ أربع رحلات جوية إلى مطار صلالة أسبوعيا، وذلك في يومي الأربعاء والجمعة.

■ بحث وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، الاثنين، مع سفير اليونان غير المقيم بصنعاء، ديميتريوس ليتسيوس، مجالات التعاون التجاري وإمكانية تعزيز الاستثمار اليونانية في اليمن.

الجانبان أكدا ضرورة إقامة شراكات وتعاون بين الغرفتين التجاريتين في البلدين والمشاركة في المعارض التجارية الدولية للشركات اليمنية واليونانية، بالإضافة إلى دعم مساعي وجهود اليمن في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في إطار المفاوضات على المستوى المتعدد الأطراف، بما يساعد على تسريع انضمام اليمن للمنظمة.

■ **أعلنت الشركة الوطنية الصينية لمصائد الأسماك تخصيصها سبعة ملايين دولار لإعادة تأهيل ميناء الاصطياد في محافظة عدن وإقامة منشآت سمكية أخرى في المحافظة.**

جاء ذلك في اللقاء الذي عقد، الاثنين، بصنعاء، برئاسة وزير الثروة السمكية، محمد شملان، وضم مدير عام الشركة الوطنية الصينية لمصائد الأسماك في منطقة غرب آسيا، ليو جا، وممثل الشركة في اليمن، ليوجا يونج.

■ صدر، الاثنين، القانون رقم 15 لسنة 2009، بشأن بنوك التمويل الأصغر.

وتهدف بنوك التمويل الأصغر إلى تحقيق: تقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي في الجمهورية، توفير قرض متساوية لجميع الفئات المستهدفة وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

وتوفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة عن طريق تقديم التسهيلات المالية للفقراء، والتي تسهم في الحد من البطالة والفقر من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة وصولاً للاعتماد على الذات.

وقد احتوى القانون على 23 مادة موزعة على ستة فصول شملت: التسمية والتعاريف، وإنشاء البنوك وأهدافها، وضوابط العمل فيها، ونظامها المالي، بالإضافة إلى العقوبات وأحكاما عامة.

كما صدر القانون رقم 16 لسنة 2009 بتعديل القانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية.

وقد نصت المادتان الأخيرتان من هذين القانونين على العمل بهما من تاريخي صدورهما ونشرهما في الجريدة الرسمية.

■ **حدد الفريق الفني المكلف بدراسة المناطق الصناعية اليمنية، برئاسة وكيل أول وزارة الصناعة والتجارة بجمهورية مصر العربية، سمير أبوالنجا، مديرية "الفرع" بمحافظة إب لإقامة الدراسات الخاصة بالمجمعات الصناعية لمواد البناء فيها بإشراف وزارة الصناعة والتجارة التي تقوم بتنفيذ أعمال البنية التحتية للمجمعات.**

574 مليون ريال تراجع أرباح بنك الإنشاء والتعمير

أرجع رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير، عبدالله سالم الجفري، السبب في تراجع أرباح البنك العام الماضي 2008 بمقدار 574 مليون ريال، إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تضرب العالم منذ الربع الأخير من العام الماضي 2008.

واستعرض الجفري، في الاجتماع السنوي الـ46 للجمعية العمومية للبنك الذي عقد بداية هذا الأسبوع بصنعاء لمناقشة البيانات المالية للعام الماضي، الأنشطة والفعاليات التي تم تنفيذها العام الماضي، الرامية إلى تطوير وتفعيل العمل المصرفي، أهمها: إدخال نظام حاسوب جديد، واستكمال بناء وتجهيز شبكة الاتصالات الموسعة لنقل المعلومات بين جميع فروع البنك في مختلف مناطق الجمهورية والإدارة العامة.

وكان الاجتماع، الذي ضم المساهمين وممثلي وزارتي المالية والصناعة والتجارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والبنك المركزي اليمني، استعرض تقرير مجلس إدارة البنك وتقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008، وتم التصديق على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية وتقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

كما تم الموافقة على توزيع الأرباح حسب مقترح مجلس الإدارة.

وأظهر التقرير السنوي للحسابات الختامية لنشاط البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008، ارتفاعاً في حجم ودائع العملاء لدى البنك في عام 2008، إلى 84 مليارا و527 مليون ريال من 79 مليارا و7 ملايين ريال في عام 2007.

وحسب التقرير فإن موجودات البنك ارتفعت أيضا من 96 مليارا إلى 626 مليارا في العام 2007، إلى 101 مليار ريال العام الماضي.

وأظهر التقرير تراجع الأرباح الصافية للبنك، العام الماضي، بمقدار 574 مليون ريال، لتصل إلى مليارين و621 مليون ريال، مقابل 3 مليارات و195 مليون ريال في عام 2007، مبينا أن ربح السهم من صافي أرباح السنة الماضية تراجع هو الآخر إلى 262 ريالا مقابل 319 ريالا في العام السابق.

يذكر أن اليمني للإنشاء والتعمير، الذي تأسس كأول وأقدم بنك تجاري وطني في اليمن عام 1962، هو البنك التجاري الوحيد في اليمن المملوك كشركة مساهمة بين الحكومة بنسبة 51% والقطاع الخاص بنسبة 49%.

ويزاول البنك نشاطه المصرفي عبر 41 فرعاً منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية.

اختتام مجلس رجال الأعمال اليمني - العماني والمطالبة بتسهيل التبادل التجاري

اختتم مجلس رجال الأعمال اليمني العماني أعمال اجتماعه الثاني، أمس، بصنعاء، الاجتماع الذي استمر يومين وأوصي باستخدام أجهزة الفحص الإشعاعية لفحص البضائع العابرة في منفذ شحن بدلا من إنزالها وتسهيل مرورها إلى مقاصدها.

كما أوصى بالترتيب لقيام وزيري الصناعة والتجارة في البلدين وأعضاء المجلس بزيارة المنافذ الجمركية بالتنسيق مع الجهات المعنية وحصر الصعوبات التي يواجهها كل جانب وتزويد المنسقين بها.

وأوصى أيضا الشركات اليمنية والعمانية التي لديها الرغبة في إنشاء المشروعات المشتركة بعمل دراسات الجدوى لتلك المشروعات والعمل على تنفيذها. مؤكدا ضرورة حل الإشكاليات التي تواجه رجال الأعمال في البلدين، باعتبار ذلك دورا أساسيا للمجلس، وتوفير قائمة بالسلع الوطنية القابلة للتصدير من الجانبين.

وتضمن محضر الاجتماع، الذي وقعه رئيس الجانب اليمني في المجلس عمر باجرش، ورئيس الجانب العماني أنور بن علي بن سلطان، تأكيد أهمية متابعة مستوى تنفيذ اجتماعات اللجنة اليمنية العمانية المشتركة، وما تم تحقيقه، والصعوبات في مجال التبادل التجاري. مشيرا إلى ضرورة تمثيل القطاع الخاص في اللجنة المشتركة.

واتفق الجانبان على عقد الاجتماع الثالث للمجلس نهاية سبتمبر القادم في مدينة صلالة العمانية.

وأوضح رئيس الجانب اليمني في المجلس أن حجم التبادل التجاري بين اليمن وعمان في العام الماضي 2008 بلغ 129 مليونا و500 ألف دولار، بزيادة عن العام الذي قبله 18 مليون دولار. مبيناً أن الميزان التجاري بين البلدين مازال يميل لصالح سلطنة عمان.

وقال: "إن قيمة الصادرات اليمنية إلى عمان في 2008 بلغت 16 مليون دولار بزيادة 90% عن العام الذي سبقه، ومع ذلك تظل هذه النسبة ضعيفة جدا كونها لا تمثل سوى ما يعادل 4% من حجم واردات سلطنة عمان".

وأضاف: "نحن في القطاع الخاص نتطلع إلى زيادة التبادل التجاري والصادرات وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وخصوصا في المجالين الصناعي والزراعي".

ولفت إلى أهمية تدشين "طيران السعيدة" لرحلات مباشرة من عدن والمكلا إلى سلطنة عمان، الأمر الذي يسهم في خدمة حركة التواصل بين الشعبين وتطوير حركة التبادل التجاري.

بدوره أكد رئيس الجانب العماني أهمية الزيارات المتبادلة بين رجال الإعمال في البلدين، داعيا إلى الاستفادة من الفرص المتاحة لتنمية وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين.

وأكد أهمية الموضوعات التي سيبحثها الجانبان خلال هذه الاجتماع لتقوية فرص التكامل والشراكة بين القطاع الخاص اليمني والعماني. لافتا في هذا الخصوص إلى أهمية إيجاد منطقة تجارة وصناعية مشتركة.

ونوه بما تمتلكه اليمن من فرص ومزايا استثمارية، فضلا عن تميز وجودة منتجاتها الزراعية.

أول يمنية تتخصص في تربية النحل وفي الاستفادة العلاجية من العسل

فائزة صالح عبد الله: المستخلصات النباتية لمكافحة أمراض النحل طرق فعالة لمنع تلوث البيئة ومنتجات النحل

■ نادرة عبدالقدوس

تُعد فائزة صالح عبد الله أول امرأة يمنية، وعلى مستوى الدول المجاورة، مختصة في تربية النحل ومنتجاته. وكانت التحقت بكلية ناصر للعلوم الزراعية بجامعة عدن كمعيدة في قسم وقاية النبات عام 1976، ثم تدرجت في الألقاب العلمية في الجامعة حتى تحصلت على لقب أستاذ في مايو 2006. وتقوم حالياً بتدريس المواد العلمية، كعلم الحيوان العام وعلم تربية النحل وأمراض وآفات نحل العسل وغيرها من المواد العلمية للمستويات الدراسية المختلفة في الكلية.

لها 34 بحثاً علمياً عن النحل ومنتجاته، نُشرت في مجلات علمية محلية وخارجية، كان أبرزها "تأثير التغذية بالمحاليل السكرية على إنتاج الشمع لدى طوائف نحل العسل" (المجلة الزراعية) بلوفديف 1990 باللغة البلغارية. كما صدر لها خمسة كتب علمية عن تربية النحل ومنتجاته أهمها "منتجات نحل العسل.. قيمتها الغذائية والعلاجية" عام 2000 عن المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي، وفيه حصلت على جائزة جامعة عدن عام 2001 كأفضل كتاب في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وآخرها كتيب إرشادي للنساء المستهدفات في تربية النحل تحت إشراف منظمة "كوبي" عام 2008.

وللـ أ. د. عبد الله حضور بارز في محافل علمية إقليمية ودولية ضاهى مستويات علمية للعديد من المختصين والباحثين في تخصصها؛ فكان أن برز اسمها بين قلائل من الباحثين والمختصين في مجال تربية النحل ومنتجاته، كان آخر مشاركاتها العلمية في المؤتمر الدولي السادس لاتحاد النحالين العرب من 17 حتى 19 مارس المنصرم، والذي نظمته الجمعية السعودية للعلوم الزراعية بجامعة الملك سعود بالتعاون مع اتحاد النحالين العرب في فندق قصر أبها في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية.

عن بحثها العلمي الذي قدمته في المؤتمر المذكور والموسوم بـ"مكافحة الفاروا لـ"النداء": "الحلم أو الفاروا مرض يسبب مشاكل كبيرة في خلايا النحل يعاني منها النحالون في جميع أنحاء العالم؛ وعملية مكافحة هذه الآفات بالمبيدات الكيماوية تسبب تلوثاً للبيئة وتؤثر على منتجات النحل، لذا فإن بحثي يهدف إلى استخدام المستخلصات النباتية كالزيوت الطيارة، الكبزرة، الكافور، ورق السدر، وغير ذلك، كطرق فعالة لمكافحة آمنة للأمراض المختلفة التي تصيب النحل ولمنع تلوث منتجاته".

تحصلت أ. د. فائزة عبد الله على درع جمعية النحالين العراقيين في المؤتمر تقديراً لها على بحثها، كما تحصلت على شهادة تقديرية من رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي السادس للنحالين العرب تقديراً لمشاركتها الفاعلة في المؤتمر.

وعما استفادته من مشاركتها في هذا المحفل الدولي الكبير تقول: "المشاركات العربية والدولية فرصة سانحة للمشاركين والمهتمين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية لتبادل المعارف والخبرات. أما عن مشاركتي في المؤتمر الدولي السادس للنحالين العرب، فقد اطلعت على الكم الهائل من الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر، كما تم التبادل المعرفي بين الباحثين والعلماء من الدول العربية وغيرها من دول العالم، وتمكنا من إقامة علاقات زمالة وصداقة بيننا لتبادل المعرفة والاستفادة من الخبرات في مجال تربية النحل وتنمية منتجاته، وهذا مكسب هام لنا كباحثين وعلماء في هذا الميدان، خاصة أنني أيضاً مشرفة على رسائل الماجستير والدكتوراه لبعض الطلاب السعوديين في كلية ناصر للعلوم الزراعية، وهناك أيضاً طلاب يمنيون يدرسون في الجامعات السعودية، وهذا بحد ذاته يوطد العلاقة الأخوية بيننا كأساتذة جامعيين وكباحثين مشتركين في التخصص والاهتمام ذاته. ولأن المؤتمر السادس حفل أيضاً بمعرض ثمين لمنتجات النحل؛ فقد ساعد ذلك على التعرف على الشركات العالمية التي تنتج الأجهزة المتطورة في مجال تربية النحل وتطوير منتجاته، للتواصل معهم مستقبلاً والاستفادة من تجاربهم، إذ إنني أقوم بالإشراف على تربية النحل والنحالة في محافظة الضالع منذ عام 2008 حتى اليوم لمدة 3 أشهر في صيف كل عام، وقمت قبل ذلك بعملية المسح الميداني الشامل في 9 مديريات بالمحافظة لتصنيف الأشجار والمراعي المنتشرة فيها وتشخيص أنواع الخلايا الموجودة في المديريات وأمراض النحل المنتشرة فيها".

تبذل فائزة مع عدد من الأساتذة في كلية ناصر للعلوم الزراعية جهوداً جبارة للارتقاء بالعمل الأكاديمي وللحفاظ على منحل النحل المتواضع في الكلية وعلى تربية النحل فيه ودرء المخاطر عنه. وبسبب شح إمكانيات الكلية يجد طلاب الدراسات العليا في الكلية صعوبات جمة في القيام بالتحليلات العلمية في أبحاثهم التي تشرف عليها.

دمت السياحية تصرخ: مكانني ضماآاااااااان

■ دمت - فؤاد مسعد

تعيش مديرية دمت بمحافظة الضالع، هذه الأيام، موجة جفاف ألقت بظلالها على الجميع، لاسيما المدينة والقرى المجاورة لها. ولم يعد أبناء دمت يكترثون لما كانوا يصرخون منه سابقا، والمتمثل في الاستنزاف المستمر لمياهها الكبريتية؛ فقد غدوا مشغولين بما هو أكبر من مياه حارة تعود فوائدها باردة إلى جيوب خاصة ليست معنية بما تعانيه المديرية من نقص في الخدمات وتردٍّ في الأحوال المعيشية؛ حيث تنتصب حاليا أزمة خانقة في مياه الشرب، المشروع الرئيسي لتزويد المدينة والقرى المجاورة، وإلى الآن لا يزال خارج الخدمة بعد تكسير عدد من معداته وعجز إدارته ومعها السلطة المحلية عن إصلاحها أو توفير البديل.

يقول مدير فرع مؤسسة المياه إن الصعوبات التي تواجههم كثيرة، وفي مقدمتها أن ضخ المياه حاليا يجري في بئر واحدة ويتم تشغيلها لعدد محدود من المنتفعين، فيما تحرم المدينة ومعظم القرى التي كانت مستفيدة من المشروع.

وفيما يتعلق بالبئر الثانية يقول عبده الحدي: "لقد قمنا بتركيب الغاطس الجديد والمولد عاطل، ونحاول الآن إعادة تشغيل المحرك السابق وتكاليف إصلاحه كبيرة". ويقترح أن تقوم قيادتا المديرية والمحافظة بمخاطبة المؤسسة العامة للمياه لسرعة تزويد الفرع بمحرك ديزل وبصورة إسعافية وعاجلة، لأن توقف المحرك تسبب في تأخير إعادة ضخ المياه إلى المدينة والقرى المجاورة لفترة طويلة.

وبخصوص الإيرادات يقول عبده الحدي إن ما جرى تحصيله خلال الفترة الماضية تم إيداعه إلى حساب فرع المؤسسة وهناك مديونية لدى المشتركين مُرحَلة منذ سنوات وتقدر بحوالي واحد وعشرين مليون ريال، "لا نستطيع تحصيلها في هذا الظرف لأن المشروع متوقف، فالمواطنون يقولون: كيف ندفع والماء غير موجود!؟".

وتحضر مسألة الحفر العشوائي بين أسباب الجفاف الموجود في المديرية، خصوصا في الأماكن القريبة من فوهة البركان، وهو ما أدى إلى إهدار المياه ونضوب كثير من الآبار. وهذا في نظر مواطنين يعد خطرا كبيرا، كونه يجري دون مراعاة أهمية تلك الكميات التي كانت مخزونة، باعتبارها مخزونا استراتيجيا، ولعل ذلك بسبب الطفرة التي شهدتها مدينة دمت جراء التوسع العمراني، إضافة للاهتمام بزراعة القات الذي ازدهرت تجارته على حساب المخزون الذي يوشك على النضوب.

مصادر محلية أفادت "النداء" بأنه بلغ إجمالي الآبار الارتوازية حوالي أربعمائة وثمانين بئرا، تستنزف في إضافة لنضوب كثير من الآبار التي كان يعتمد عليها إلى وقت قريب، وغدا لسان الحال يقول: لا يهم أن تبقى المياه الكبريتية أو تنفد ما دمنا نواجه مصيرا مجهولا جراء الجفاف وانعدام مياه الشرب النقية.

قبل بضعة أشهر تطرقت "النداء" إلى ما سيجره توقف المشروع الرئيسي لتزويد المدينة والقرى المجاورة، وإلى الآن لا يزال خارج الخدمة بعد تكسير عدد من معداته وعجز إدارته ومعها السلطة المحلية عن إصلاحها أو توفير البديل.

يقول مدير فرع مؤسسة المياه إن الصعوبات التي تواجههم كثيرة، وفي مقدمتها أن ضخ المياه حاليا يجري في بئر واحدة ويتم تشغيلها لعدد محدود من المنتفعين، فيما تحرم المدينة ومعظم القرى التي كانت مستفيدة من المشروع.

وفيما يتعلق بالبئر الثانية يقول عبده الحدي: "لقد قمنا بتركيب الغاطس الجديد والمولد عاطل، ونحاول الآن إعادة تشغيل المحرك السابق وتكاليف إصلاحه كبيرة". ويقترح أن تقوم قيادتا المديرية والمحافظة بمخاطبة المؤسسة العامة للمياه لسرعة تزويد الفرع بمحرك ديزل وبصورة إسعافية وعاجلة، لأن توقف المحرك تسبب في تأخير إعادة ضخ المياه إلى المدينة والقرى المجاورة لفترة طويلة.

وبخصوص الإيرادات يقول عبده الحدي إن ما جرى تحصيله خلال الفترة الماضية تم إيداعه إلى حساب فرع المؤسسة وهناك مديونية لدى المشتركين مُرحَلة منذ سنوات وتقدر بحوالي واحد وعشرين مليون ريال، "لا نستطيع تحصيلها في هذا الظرف لأن المشروع متوقف، فالمواطنون يقولون: كيف ندفع والماء غير موجود!؟".

وتحضر مسألة الحفر العشوائي بين أسباب الجفاف الموجود في المديرية، خصوصا في الأماكن القريبة من فوهة البركان، وهو ما أدى إلى إهدار المياه ونضوب كثير من الآبار. وهذا في نظر مواطنين يعد خطرا كبيرا، كونه يجري دون مراعاة أهمية تلك الكميات التي كانت مخزونة، باعتبارها مخزونا استراتيجيا، ولعل ذلك بسبب الطفرة التي شهدتها مدينة دمت جراء التوسع العمراني، إضافة للاهتمام بزراعة القات الذي ازدهرت تجارته على حساب المخزون الذي يوشك على النضوب.

مصادر محلية أفادت "النداء" بأنه بلغ إجمالي الآبار الارتوازية حوالي أربعمائة وثمانين بئرا، تستنزف في الثانية الواحدة ما يقارب 1400 إنش، ناهيك عما تستهلكه الآلات من عشرات الآلاف من لترات الديزل. هذا الأمر يثير تخوف الكثير من أبناء مديرية دمت وخشيتهم من خطر داهم يهدد الحياة والإنسان.

يقول مدير عام فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بمحافظة الضالع، المهندس فهمي أحمد محرم، إن المحافظة تعاني بشكل عام من شح المياه وبعض المناطق والمديريات التي توجد بها أحواض مائية صغيرة وبعض المصادر (آبار ارتوازية، آبار يدوية، عيون، غيول...) تعاني من التلوث، بسبب ارتفاع نسب تركيب العناصر التي تجعل هذه المصادر ملوثة. ويضيف قائلا: "مديرية دمت تعاني من ارتفاع نسبة الحديد والكبريت، بشكل رئيسي، في أغلب المصادر، وكذا الاستنزاف الجائر للمياه إذ يتم استغلالها في ري أشجار القات بنسبة 90%، وكذلك الحفر العشوائي الذي أدى إلى الهبوط الحاد في منسوب المياه، والذي بدوره يهدد المحافظة بصورة عامة بالجفاف. ويتراوح الحفر في بعض المناطق في أعماق تصل إلى ما بين 650–700 متر، علماً بأنه يوجد على مستوى المحافظة كثير من الآبار، يدوية وارتوازية". ويوجز في تصريحه إلى صحيفة "الجمهورية" الحلول والمعالجات بالآتي:

– إنشاء الحواجز المائية الاستراتيجية والحواجز المائية الصغيرة.

– إنشاء خزانات حصاد مياه الأمطار في المناطق الجبلية المرتفعة والوعرة.

– إعادة تأهيل المصادر السطحية، من آبار يدوية وعيون وغيول... للاستفادة منها واستغلالها بصورة جيدة.

– تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة للحد من الحفر العشوائي.

– إعداد وتنفيذ خطة واستراتيجية للتوجيه وحث وتشجيع المواطنين على استخدام طرق الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه، والتشجيع على زراعة الحبوب والزراعة المطرية.

– الحد من زراعة القات، الذي يستهلك حوالي 90% من المياه.

– عمل دراسات دقيقة عن الأحواض المائية في المحافظة.

– العمل على توعية وتأهيل وتحفيز المجتمعات على أهمية الحفاظ على المياه ونشر التوعية بالمخاطر المستقبلية لنضوب الأحواض المائية بالمحافظة.

المتيمون بخيرات الوحدة

صالح مبارك الغرابي

لا أحد منا يقدر على وصف ذلك الشعور الجميل الذي كان بين جوانحنا، بل في كل حواسنا، عند سماعنا بالترتيبات والمشاورات واللقاءات التي سبقت قيام الوحدة بين شطري اليمن. فالحقيقة كنا مستبشرين خيرا، وقلنا يومها، نحن أبناء الجنوب، إننا لا نتجاوز الثلاثة ملايين نسمة، وسيضاف إلينا إخواننا لكي يعطونا قوة وهيبة بين الأمم، وأن الوحدة ستعيد أمجاد اليمن العابرة ومملكاتها الشهيرة... أحلام كثيرة راودتنا في تلك الأيام، وما إن تحققت الوحدة، حتى بان المخبأ وانكشف المستور، ابتداءً بالاغتيالات، مرورا بالاعتكافات المتكررة من قبل من راح للوحدة طواعية دون خوف أو ترتيب أو مقاصد في عقله، فهو كما عرفناه لم يكن في باله أنه وحزبه سيكونان في خطر محدق، وأن من اتفقوا معه على تحقيق الوحدة سيكونون لهم بالمرصاد ويتحينون الفرصة للتخلص منهم، عندها لم يجد السيد علي سالم البيض الاعتكاف في عدن حتى يعرف الجميع، خصوصاً أبناء المحافظات الشمالية، فالفرصة تهيأت لهم لكي يأخذوا حقهم غير منقوص، فالمفترض منهم أن يخرجوا في مسيرات عارمة منددين بكل ما يحصل للقيادات الجنوبية، ولو قام الإخوة في المحافظات الشمالية بالواجب المفروض عليهم لما وصلت البلاد إلى ما هي إليه الآن من فساد وضياع. المهم حصل ما حصل، وانتصر صاحب النوايا المبينة، فاجتاح الجنوب بمساعدة أبناء الجنوب أنفسهم، الغاضبين على الحزب الاشتراكي، وهاهم اليوم يلعنون اليوم الذي قاموا فيه بمساعدة ومؤازرة خصم الجميع، الذي أوصلنا إلى هذه الحالة المزرية وهذا الفقر المدقع، كل قادم من أرض الشمال إلى الجنوب ما إن يسمعك تتكلم عن النظام والانتهاكات والمظالم وحالة الفوضى العارمة حتى يبادر من تلقاء نفسه بالرد عليك أن الوحدة زينة وهي التي جاءت بالخيرات على الشعب، وأن كل شي تمام التمام، فنحس ونلحظ من كلامه أن ليس شي جديد فيه، كل ما فيه أنه جاء يشقى أو كما يقولون شاقي، وإن لاحت له فرصة لنهب فهو لم يرفضها، بل يسرع الخطى حتى لو كان سينهب مواطنا مثله، وهذا ما هو حاصل لعمري لم أر واحدا من هؤلاء القادمين يقول كلمة حق، كل خوفهم على الوحدة، مع أنهم غير جادين في حمايتها، يقول لك: سأحمل عفشي واسافر. عجبي لهؤلاء الناس، راضون ومرتاحون بالوضع حتى وأن البعض منهم يتظاهر وكأنه هو من شارك في حرب 94 مع أنهم في تلك الأيام كانوا في مناطقهم، وما إن هدأت الأوضاع عادوا ومارسوا مهنهم المختلفة ومن 94 إلى اللحظة لم نر أي حراك أو مناصرة في المحافظات الشمالية لإخوانهم في الجنوب، هم ينتظرون الفرج أن نأتي به نحن أبناء الجنوب، وهم عليهم أن يقطفوا الثمار، كيف سيكون الحال لو أن الإخوان المتواجدين بيننا ينقلون كل الحقائق الحاصلة هنا إلى أهلهم في الشمال ويدعونهم للخروج في مسيرات عارمة في كل المدن الشمالية؟ حتماً سيتغير الحال، وسيتم الاعتراف بأن هناك قضية جنوبية يجب الاعتراف بها وحلها في القريب العاجل، وإن حلت القضية الجنوبية سيأتي الدور على كل القضايا الموجودة على الساحة. أما أنهم يقفون موقف المتفرج وكأن شيئا لا يعنيهم فهذه هي مصيبة والعياذ بالله، هم لم يكونوا أحسن حالا منا، ولكن كما قال عادل إمام "متعودة... دايماً". كثيرة هي الفرص التي سنحت لهم وضيعوها، فلو قاموا بالواجب وناصرو الاشتراكي، وليس حبا فيه، ولكن لكي يعيدوا لهم العدل والمساواة وقيام دولة النظام والقانون مثلما أقامها هنا في الجنوب قد يقول القائل إن الشمال شعب قبلي، فنحن مثلهم قبائل وقبائل معروفة ولكننا رضخنا للحزب ورضينا بقيام العدل والمساواة، لهذا عليهم أن ينظروا إلينا قبل قيام الوحدة وينظروا إلينا الآن كيف سرنا ثمانية عشر عاما أثرت فينا كثيراً وأتت لنا بعادات غريبة ودخيلة لن أدخل في تفاصيلها فهي موجعة وقد تغضب البعض.

ختاماً، أدعوهم باسم الأخوة والعشرة التي قربت على العقدين، إن كانوا صحيح محبين للوحدة عليهم الحفاظ عليها من كل ما نراه ويراه الناس من حولنا غير قابل للحفاظ على الوحدة وهو الفساد والفوضى والمظالم وكل ما هو على أرض الواقع نعيشه في كل لحظة، إن كانوا صحيح محبين للوحدة عليهم قول الحق ونصرة المظلوم لا الظالم، وإن كانوا متيمين بالخيرات التي أوجدتها لهم الوحدة فهي زائلة لا محالة طال الزمن أم قصر.

والسلام

في قضية مقتل طالب جامعي برصاصة جندي

هل تنتصر العدالة على فوضى الإجراءات؟

■ رغدة جمال

في أي قضية جنائية قلما يوجد متعاطف مع الطرفين. لكن في اليمن الوضع يختلف، فقبل حوالي ثلاثة أسابيع استيقظ طلاب جامعة صنعاء على فاجعة مقتل طالب في كلية التجارة برصاصة أطلقها عسكري من أمن الجامعة، وعلى إثرها قامت قبيلة همدان (قبيلة الطالب) باحتلال جامعة صنعاء وإغلاق بوابتي الجامعة، مطالبة بالقصاص الشرعي لقاتل ابنها.

في حوالي الساعة الثامنة والربع من، صباح الثلاثاء 17 مارس، حدثت مشادة بين العسكري شكري الصبري، المكلف بحراسة البوابة الغربية لجامعة صنعاء، وطالب المستوى الأول صالح حاتم الحوثي، على إثر طلب العسكري من الطالب وأخيه تصريح دخول سيارتهما. ولأنهما لا يمتلكان تصريحا، أصر العسكري على أخذ بطاقة الطالب الجامعية. وخرجت الأمور عن نطاق السيطرة، بعد تدخل عسكري آخر وأحد أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي دفع سائق السيارة، علي الحوثي، للدخول عنوة إلى ساحة الجامعة، ليفقد العسكري أعصابه ويطلق من سلاحه طلقة واحدة محاولا إصابة (إطارات) السيارة، حسبما أفاد المحققون، لكن الطلقة إياها أصابت الطالب في مقتل.

بعد الحادث الفاجعة، وبعد إقناع رئاسة الجامعة، ممثلة في رئيس جامعة صنعاء خالد طميم، ووزير التعليم العالي صالح باصرة، مشايخ همدان بأن القاتل تم تسليمه للنيابة، قامت القبيلة بالانسحاب من الجامعة في عصر اليوم ذاته.

الآن، وعند مطالعة محاضر تقارير النيابة يحار المرء جراء المفارقات الواضحة والروائح المفعمة بالتحيزات العصبوية لدرجة تجعله يقف متسائلاً: أي منحدر يُساق نحوه هذا البلد؟

في قضية الطالب الشهيد، نتعاطف مع الطالب ذي العشرين ربيعاً، الذي لم يُرد سوى دخول الحرم الجامعي. ونتعاطف مع عروسه، ذات السبعة عشر عاما، التي فقدت زوجا على حين غرة.

تعاطفنا ذاك لم يلبث أن خدش لحظة احتلال قبيلة همدان لجامعة صنعاء، حين نرى التجسيد الحقيقي لسطوة القبائل في بلادنا. هنا، وهنا فقط، تصدر أشارات سلبية من الطريقة التي عُومل بها القاتل.

في محاضر التحقيقات وردت ثلاثة أسماء، بحسب شهادة أخ المجني عليه، الأول اسم العسكري شكري الصبري الذي أطلق النار، الثاني اسم جندي زميل للعسكري كان يقف هناك وقام بضرب المجني عليه، و الثالث اسم عضو هيئة تدريس قام بمساعدته.

العسكري الذي أطلق النار –وهو من محافظة تعز– انه بعد مشادة كلامية مع الطالب و أخيه من اجل الحصول على تصريح دخول سيارتهم، وبعد تدخل الشخصين الثاني والثالث (الجندي الآخر وعضو هيئة التدريس). حاول المجني عليه الفرار إلى داخل سور الجامعة. عنصر التوتر والعصبية دفع الجندي (الجاني) إلى استخدام سلاحه محاولاً إصابة (إطارات) السيارة، ولكن الطلقة أصابت الطالب في مقتل، وعليه فقد قام بتسليم نفسه لمكتب أمن جامعة صنعاء الذي قام بترحيله إلى البحث الجنائي فورا ومن ثم إلى النيابة، وهذا ما أكده مدير مكتب الأمن الجامعي شخصياً، حسب مصادر موثوقة.

هنا نقف لحظات لنسأل عن مصير الاسمين الثاني والثالث. الثاني، وهو لجندي في الأمن المركزي من "بني مطر"، أدلى بشهادته المطابقة لأقوال شكري في "محضر جمع الاستدلالات والتحري" يوم 21 مارس ثم هرب!

وهنا قد يأتينا سؤال مشروع: إذا كان البريء لا يهرب، وعضو النيابة يعتمد على هذا الاستدلال، فلماذا لا يُعتبر تسليم شكري الصبري نفسه نقطة في صالحه؟

ناتي للاسم الثالث الذي ذُكر كمتهم في "مذكرة العرض بالرأي" الصادرة بتاريخ 23 مارس من قبل عضو النيابة نفسه، الاسم الذي تم تجاهله تماما، لأنه وبحسب ما ذُكر في المذكرة ذاتها، أنه عدا القرينة البسيطة التي تمثلت في دعوى المجني عليه لا يُمكن للنيابة تقديمه للمحكمة، فتلك القرينة، التي إن كانت كافية لإسناد التهمة للمتهم، إلا أنها لا تكفي لإقامة الدعوى الجزائية قبله! بالإضافة إلى عدم اكتمال اسم المتهم الثلاثي والذي منع تقديمه للمحاكمة!

ما يدعو للاستغراب أن المدعو هو دكتور معروف في جامعة صنعاء ذُكر في التحقيقات المنصب الذي يشغله في الكلية التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى أن انتماءه السياسي والمناطقي معروف للطلاب كمعرفتهم لاسمه الثلاثي الكامل.

بعد ذلك نجد كل المحاضر المتعلقة بالقضية تتهم العسكري شكري الصبري بالقتل العمد وتصف المتهم المطري بالفار من العدالة (ماذا فعلت النيابة لجلبه إلى ساحة العدالة؟) وتتعامل مع الاسم الثالث كشاهد مُطالب بوجوده في المحكمة؛ المحكمة التي عُقدت منها جلستان بدون حضوره!

كأنَّ كل التناقضات الواضحة في المحاضر لا تكفي لجعل الصورة واضحة، فالضابط المسؤول عن العسكري شكري في إدارة مكتب الأمن الجامعي يؤكد أن شكري تعرض لضغط كبير من قبل عضو النيابة أثناء التحقيقات، وهذا واضح لمن يقرأ شهادة شكري. كما أن محامي المتهم أفاد في الجلسة الأولى للمحاكمة بعدم شرعية إجراءات النيابة ضد العسكري، ليُؤجل النظر في القضية إلى الجلسة القادمة.

بعد كل هذا لم يعد المرء منا يدرك من يلوم؛ أيلوم رئاسة جامعة صنعاء لتسليحها عسكرا لا جدوى من تسليحهم إن كانوا سيفرون فور احتلال الجامعة من قبل أي قبيلة؟! أم يلوم العسكري ذا الحظ العاثر الذي ارتكب خطأ لا يغتفر؟ لا أعتقد أننا نستطيع لوم قبيلة ثكلى على فقيدها، إن لم يكن عدم لومنا تعاطفاً فسيكون لأسباب أخرى.

لنترك اللوم جانباً، ولننتظر وقائع المحكمة التي ستستأنف جلساتها اليوم، لنرى كيف سيتسنى للعدالة تخطي عوائق إجراءات النيابة القاصرة وتشويهات المجتمع المتخبط بالفوضى.

تربية الامانة توجه بإغلاق العديد من المدارس الاهلية بمديرية معين تعمل دون ترخيص

وجه مدير عام مكتب التربية والتعليم بامانة العاصمة بإغلاق عدد من المدارس الاهلية في مديرية معين واتخاذ كافة الاجراءات بحقها.

وقال مدير تربية الامانة في مذكرته لمدير عام مديرية معين ومدير التربية بالمديرية أن مدارس الاعلام «الفرع»، الامراء، سمارت كيدز، روافد، تعمل خلال العام الدراسي الحالي دون الحصول على ترخيص إنشاء إضافة إلى مدارس أخرى غير مرخصه ولم يتم اخطار المكتب عنها.

وتاتي قضية المدارس الاهلية في مديرية معين على خلفية شكوى من ولي أمر طالبين تم منعهما الدراسة من قبل مدير مدرسة الامراء.

وقال عبدالرحمن الشميري ولي أمر التلميذين في الصف الخامس الياس ومعتصم إن مدير مدرسة الامراء أوقف نجليه عن الدراسة ومنعهم من دخول المدرسة احتجاجاً على شكوى تقدم بها إلى نيابة غرب الامانة ضد الادارة لسماحها اكثر من مرة لولية أمر أحد الطلاب بالدخول إلى حرم المدرسة وتهديد نجليه وسبهما دون أن تتخذ إي اجراء رادع لمثل هذا التصرف.

وأضاف الشميري أن ادارة المدرسة وفي 31 مارس الماضي قامت بإخراج الياس والمعتصم أثناء تأديتهما الامتحان الشهري لمادة الرياضيات بصورة مستفزه، وأنه سبق أن أوقفتهما في الإدارة أثناء الدراسة ومنعتهما من حضور الحصص دون أي مبرر.

واعتبر الشميري الاجراء المتخذ بحق نجليه والذي سبق الامتحانات النهائية بشهر جريمة اعتداء بحق الطفولة ويؤثر سلباً على نفسية التلميذين ووضعهما التعليمي ويضر بمستقبلهما الدراسي.

متهم بالقتل يحضر محاكمته بملابسه الشخصية!

تحولت جلسة المحاكمة في قضية مقتل صفوان المنتصر من مديرية الشعر، التي عقدتها محكمة جبلة بمحافظة إب، بداية الأسبوع، إلى تظاهرة واحتجاج من قبل أبناء مديرية الشعر، إثر قرار قاضي المحكمة الإفراج عن يحيى الجبري، المتهم بالقتل، لغرض العلاج.

وفي بداية الجلسة فوجئ أولياء الدم ومحامي الادعاء بحضور المتهم إلى المحكمة بملابسه الشخصية، فتقدم محامي الادعاء باحتجاج إلى القاضي، كون المتهم لم يحضر بملابس السجن، معتبراً ذلك تحدياً واستهتارا بالقضاء. وخلال الجلسة قدم محامي الدفاع مذكرة طبية للقاضي طلب فيها الإفراج عن المتهم بالضمان لتلقي العلاج، وهو ما رفضه محامي الادعاء وأولياء الدم، الذين ضجت بهم قاعة المحكمة، ليفاجئهم القاضي نهاية الجلسة بقراءة قرار الإفراج عن المتهم لتلقي العلاج. وقبل أن ينهي القاضي حديثه انتفض أولياء الدم، الذين كانوا بالعشرات داخل القاعة، وقاطعوا القاضي وخرجوا من القاعة إلى ساحة المحكمة وهم يتوعدون المتهم، ومتهمين القاضي بالتواطؤ.

وكانت النيابة العامة اتهمت يحيى الجبري مع آخرين بالتحريض وقتل المواطن المنتصر أثناء عودته من صنعاء في 28 أبريل 2008، عندما أطلقوا عليه النار أثناء ما كان مستقلاً سيارته في "مفرق جبلة". وبعد أن ألقي القبض على المتهمين تم الإفراج عن ستة منهم وتم الإبقاء على يحيى الجبري في السجن لتقديمه للمحاكمة.

حوار الاجيال غداً الخميس

تحت شعار «من أجل جيل متزن ينهض بالأمة» تعقد غداً الخميس بأمانة العاصمة ندوة نقاشية بعنوان «حوار الاجيال» يشارك فيها نخبة من الاكاديميين والمتخصصين والاعلاميين واولياء الامور والشباب.

وتتضمن محاور الندوة التي ينظمها الاتحاد النسائي الاسلامي العالمي ثلاثة محاور الأول الحوار الاسري من منظور اسلامي، والثاني الحوار الفعال وأثر الاعلام والتقنيات الحديثة في الحوار بين الاجيال، والثالث محطات التسليم للاجيال.

حق الرد

طالعتنا صحيفتكم الغراء في العدد رقم «189» يوم الاربعاء الموافق 2009/3/25 بعنوان توجيهات النائب العام– الصفحة الثامنة للمحرر هلال الجمرة، وفيها من التجنيات ضدنا نحن نجيب رزاز الفهيدي «أمين سر الشعبة الجزائية» باستئناف تعز– بأننا قمنا بإضافة كلمة الإفراج بالضمان– عن المتهم المدعو أحمد علي جسار، وذلك في محضر الجلسة، مع أن الافراج عن المذكور من قبل فضيلة العلامة رئيس محكمة الاستئناف القاضي يحيى بن عبدالله العنسي– كان غير مشروط بالضمان. ونحن إذ نكذب ما ورد على لسان المحكوم عليه المدان أحمد علي جسار في صحيفتكم– وذلك من خلال الحكم المرسل اليكم ستجدون أن الافراج عن المذكور من قبل هيئة الشعبة الجزائية مشروط بالضمانة المالية حسبما دون في صلب الحكم، فكيف يتأتي لنا الإضافة خاصة وأن المدعو أحمد علي جسار مدان بحكم ابتدائي بخيانة الامانة والحكم مؤيد من محكمة استئناف تعز وعليه حقوق والتزامات للغير؟ والمعلوم قضائياً وقانوناً أن الافراج في مثل هذه الحالة لا يكون إلا بالضمان الاكيد وبما يتقرر شرعاً وقانوناً، وكان الاولى بصحيفتكم الغراء أن تتصل مباشرة بإدارة المحكمة أو بنا نحن المعنيين للاستفسار حول صحة ما يدعيه المذكور من عدمه امتثالاً لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة». إلا أنكم لم تتبينوا وحاولتم إصابة الاخرين جزافاً وعليه وعملاً بحق الرد نرجو نشر هذا التكذيب بنفس الصفحة.

مقدم الرد: نجيب الفهيدي

بسبب عدم التزام مدير السجن احضار المتهمين

شرق إب تؤجل جلسة النظر في قضية تعذيب نزلاء في سجن إب

■ إب - إبراهيم البعداني

أرجأت محكمة شرق إب جلستها إلى الاسبوع بعد القادم للنظر في قضية التعذيب واستعمال القسوة ضد عدد من نزلاء السجن المركزي.

وكانت النيابة العامة قررت إحالة المتهمين بتعذيب السجناء إلى محكمة شرق إب التي حددت يوم الاثنين 2009/4/6 موعداً لعقد أولى جلساتها بخصوص هذه القضية إلا أن القاضي أمر بتأجيل الجلسة لمدة أسبوعين نظراً لعدم التزام مدير السجن المركزي بإحضار المتهمين إلى المحكمة رغم علمه بموعد الجلسة.

وفي تصريح لـ«النداء» طالب فيصل الحميدي رئيس فريق منظمة «هود» بإب التي تتولى الدفاع عن المجني عليهم بإعادة ملف القضية إلى النيابة لإدراج مدير السجن ضمن المتهمين في القضية على اعتبار أن الوثائق الثابتة في ملف القضية مع تعددها تعتبر كافية لمحاكمته قضائياً بدلاً من توصية الجهة التي يعمل فيها بمعاقبته إدارياً سيما أن العقاب الأداري غير معلوم.

وأضاف الحميدي أن فريق «هود» استند إلى المادة 32

اجراءت جزائية والتي بموجبها يجب إدراج مدير السجن ضمن قائمة الاتهام.

ويترافع الحميدي عن المجني عليه نبيل الشرعبي فيما يترافع المحامي جميل الخولاني عن بقية المجني عليهم.

يذكر أن النيابة العامة كانت قد أوصت في محاضر التحقيقات بمعاقبة مدير السجن إدارياً، وهو ما ترفضه هيئة الادعاء عن المجني عليهم.

بعد أكثر من 20 محاولة فاشلة للاستيلاء عليها

أراضي "كود قرو" بعدن اعترفت حكومة التاج البريطاني بملكية الأهالي لها وملكتهم إياها مشيخة العقربي وحكومة اشتراكي الجنوب

■ عدن - ماهر الشعبي

شهدت قرية "كود قرو" بمديرية "البريقة" بعدن، أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء الماضية، مواجهات ساخنة بين الأهالي وعشرات من رجال الأمن والنجدة والشرطة والأمن المركزي، على إثر محاولة رجال الأمن التصدي لأهالي القرية وتفريق تجمعاتهم الاحتجاجية الرافضة لقيام مجموعة من المتنفذين بالاستيلاء على أراضيهم الواقعة في منطقتي المقدر ووادي الصامت (بين منطقتي صلاح الدين وحتى نهاية الجبل المجاور لمصافي عدن).

وقال شهود عيان لـ"النداء" إن مواجهة ساخنة اندلعت بين الجانبين طوال الأيام الثلاثة، استخدم فيها رجال الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي، في محاولتها الحثيثة لتفريق الأهالي، وتمكين المتنفذين من مسح المنطقة بالجرافات التي حضرت إلى المكان بصحبة عدد من الأطقم العسكرية المحملة بعشرات الجنود الذين تولوا إطلاق الرصاص بكثافة فوق رؤوس الأهالي وسكان القرية، قبل تنفيذهم حملة اعتقالات واسعة طالت أكثر من 36 شخصا و13 من النساء في اليوم الأول، إضافة إلى 15 امرأة في اليوم الثاني، وجرح واحدة من الـ8 الأخريات اللاتي تم اعتقالهن في اليوم الثالث على خلفية اعتصامهن في تلك الأراضي، قبل أن يتم الإفراج عنهن مساء وصباح أيام اعتقالهن من سجن البريقة.

وأصل الصراع الدائر بين السلطة وأهالي "كود القرو" حول تلك الأراضي الواقعة في تلك القرية التي يسكنها أهالي القرية منذ أكثر من مائة عام على إقامة شيخ أهالي القرية الأول، نبيل أحمد سالم قرو، فيها، منذ عهد الاحتلال البريطاني لعدن، الذي فاوضه لشراء ما يقارب ربع مساحة تلك الأراضي لإيقافها مقبرة نصرانية ثانية للقتلى الانجليز في عدن، بعد مقبرة القلوعة، إضافة إلى بناء مصافي عدن في جزء من تلك الأراضي، مقابل توظيف ما يقارب 150 شخصا من سكان القرية في المصفاة، ودفع مبلغ مالي شهريا للشيخ وسكان القرية الذين ظلوا يتسلمونه بصورة منتظمة حتى قيام الوحدة اليمنية، ومرورا بالاعتراف القبلي للشيخ العقربي، وتمليك حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للشيخ قرو (خلافا لقانون التأميم حينها) كما تشير وثيقة التمليك المصروفة للشيخ صالح سالم قرو، في تاريخ 7 يناير 1921، من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (حصلت "النداء" على نسخة منها).

وأشار محام أهالي القرية، عارف الحالمي، إلى أن ما يقارب 20 محاولة حثيثة للسطو على أراضي موكليه والاستيلاء عليها بالقوة والنفوذ من قبل عدد من المتنفذين -حسب وصفه- كان أبرزها محاولة الاستيلاء بالقوة عام 2000 والتي تصدى لها أهالي القرية بقيادة شيخ القرية الأول نبيل القرو، قبل أن يلقى حتفه على إثرها في نهاية العام 2000 على يد علي العمراني، قائد معسكر عمران، المجاور للقرية، قبل أن تدينه محكمة عدن الصغرى (البريقة) بتهمة قتل الشيخ في قضية شهيرة، تعد ثالث انتصارا يحققه حينها في مهنته، والأولى في تاريخ القضاء اليمني يحكم فيها قاضي بالإعدام بحق قائد عسكري، بعد أن أصدر قاضي محكمة البريقة الابتدائية، محمد عوض الواكد، مطلع العام 2001، أول وآخر حكم إعدام بحق قائد عسكري في المحافظات الجنوبية -حسب محامي أولياء الدم- وقبل أن يسقط الحكم بذلك التحكيم القبلي بين الطرفين: أولياء دم الشيخ نبيل القرو وأهالي قريته من طرف، والسلطة ممثلة بقائد المنطقة الجنوبية مهدي مهدي مقولة من طرف آخر، والذي قضى في منطوقه الشيخ صالح ابن فريد العولقي (عضو مجلس النواب) والمحكم في القضية عام 2001 بإسقاط حكم الإعدام الصادر بحق القائد العسكري، مقابل دفع السلطة لأولياء دم الشيخ مبلغ 18 مليون ريال يمني كدية للشيخ الشهيد، وتمكين أهالي قرية كود قرو من محافر ومحارم القرية، في حدود منطقتهم الجغرافية، وتمكينهم من التصرف فيها واستغلال محافرها، وتمكين قبيلة قرو ملكية الأرض التي يعيشون عليها، والأرض المجاورة لهم من الوادي الصامت، حسب ما جاء في نص الحكم القبلي بين الطرفين الذي تلقت "النداء" نسخة منه.

وتجدر الإشارة إلى أن وادي الصامت هو المكان نفسه الذي جرت فيه مؤخرا أحداث الشغب ومحاولة الاستيلاء عليه بالقوة، من قبل متنفذين يدعون شراء تلك الأراضي من الدولة التي تدعي هي الأخرى أن تلك الأراضي ملكا لها، قبل أن تشرع طوال الأيام الثلاثة من الأسبوع الماضي بحملة عسكرية واسعة من قبل جنود من الأمن العام والمركزي والنجدة والشرطة بعدة محاولات لتمكين عدد من النافذين من تلك الراضي، ملقية عددا من القنابل المسيلة للدموع على سكان القرية الذين حالوا دون تحقيق السلطة ومتنفذيها مبتغاهم، لتشرع بعدها بحملة اعتقالات واسعة بين صفوف الأهالي لم يسلم منها النساء والأطفال، حسب محامي أهالي القرية.

صبراً آل المقدم

خالص العزاء والمواساه للاعزاء

فيصل عبدالخالق المقدم وعبدالعليم عبدالخالق المقدم ومحمد عبدالخالق المقدم

بوفاة المغفور لها «والدتهم».

تغمدها الله بواسع الرحمة واسكنها فسيح جناته.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالكريم الرازحي، خالد شاهر، منصور هائل

عزاء ومواساة

خالص العزاء والمواساه للاخ العزيز

عبده علي بورجي

وكافة أخوانه

بوفاة المغفور لها «والدته».

تغمدها الله بواسع الرحمة واسكنها فسيح جناته.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

د. وديع العزيزي، د. خالد الصوفي

اجمل التهاني والتبريكات نهديها للمهندس

مختار محمد صبره

بمناسبة ارتزاقه المولود الذي اسماه

«عمر»

جعله الله قرة عين لوالديه

المهنئون:

سامي المهلل، اسماعيل المهلل

احمد فوزي غالب

اجمل التهاني والتبريكات

نهديها للاخ **أبو عزيز**

بمناسبة ارتزاقه مولودته

البكر التي اسماها

«رابعة»

جعلها الله قرة عين والديها.

المهنئون:

موظفو شركة النقل الجماعي عدن

ماهر الشعبي

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com
الاربعاء 12 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 8 ابريل 2009 العدد (191)
Wed. 12/4/1430 - 8 April 2009

إعدام الرياضيين بسكين مراكز القوى والنفوذ

قرارات التعيين تتجاهلهم.. والانتخابات تستبعدهم!!

رعد حمودي رئيساً لأولمبية العراق... ومن سيكون عندنا؟

■ المحرر الرياضي

ما يميز غيرنا عنا أنهم يُعملون مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب" ويقدسون "اعط الخبز لخبازه". عندنا الوضع مختلف، حيث إننا نعمد إلى قتل الإبداع وذبح الموهبة ونعتمد على أصحاب الحظوة والنفوذ اعتماداً كلياً، بصرف النظر عن معايير التخصص وأبجديات الخبرة ومفاتيح الكفاءة.

واقعنا الرياضي يئن جراء غياب أهله، واقتحامه من قبل أناس لا علاقة لهم به، وإنما تم إقحامهم لتنفيذ سياسات معينة وتحقيق أهداف غير رياضية، بمعنى أنهم قد جعلوا من ميادين الرياضة قواعد للانطلاق بواسطة أدوات غير رياضية لخدمة توجهات وغايات محددة.

انظروا ملياً وتفحصوا الميدان الرياضي، بدءاً من الحقيبة الوزارية، مروراً بالأولمبية والاتحادات، وصولا للأندية. واحسبوا كم عدد الذين سقطت حبات عرقهم في الميدان وارتبطوا بالألعاب والجمهور. عندها سلموا لي على الرياضيين منهم!

من الأمور المسلم بها أن قرارات التعيين لا تأتي بالأصلح غالباً، وتلك مصيبة. على أن المصيبة العظمى أن الانتخابات، ومنها الرياضية، كوسيلة للتغيير هي الأخرى تعرضت لتدخلات أفرغتها من مضمونها النبيل ومقصدها الأسمى؛ مما حدا بالرياضيين إلى العزوف عن خوضها وتركها لـ(الغرباء) أصحاب الحظوة والنفوذ ليعملوا ما يشاءون!

فهذا يترأس اللجنة الأولمبية، وذاك عضو فيها، والآخر رئيس اتحاد رياضي أو عضو في مجلس إدارته، والأخير رئيس ناد أو عضو في هيئته الإدارية!! والرياضيون الحقيقيون خارج أسوار المؤسسات الرياضية غير مرغوب فيهم، ومن حظي منهم بشرف الوصول إلى أي منصب رياضي تجده بلا صلاحيات وإنما مجرد "ديكور" يزين المبنى ولكي يتفاخر به أصحاب النفوذ "لدينا فلان رياضي يتولى المنصب العلاني"!

اللجنة الأولمبية اليمنية ستشهد سباقا انتخابيا جديدا، ونجد أنفسنا مضطرين لطرح تساؤل عن إمكانية وصول نجم رياضي إلى رئاستها، فهل ستتحقق أمنية الرياضيين في أن يشاهدوا أحد النجوم السابقين يترأس اللجنة الاولمبية؟ أم أن السياسة ستفرض نفسها بقوة كالعادة استناداً إلى المبدأ الفاسد الذي يعمل البعض على تسويقه "المناصب الرياضية لا بد أن تكون للمقربين من الأسرة الحاكمة والحزب غير الحاكم"؟!!

وبما أننا نتحدث عن انتصارات لرياضة الآخرين وانتكاسات وخيبات وسقطات متواصلة لرياضتنا فإن السر يكمن في "أعط الخبز لخبازه" الذي اهتم به الآخرون ونبحناه نحن مع سبق الإصرار والترصد بسكين سلطة بليدة!!

انتخابات اللجنة الأولمبية العراقية والتي جرت، يوم السبت الماضي، بإشراف المجلس الاولمبي الآسيوي، واللجنة الأولمبية الدولية لم تفرز نتائجها ظهور اسم غير رياضي، بل إنها أعادت إلى واجهة المشهد الرياضي العراقي أحد نجومه الأفذاذ أصحاب التاريخ الرياضي المشرف، إنه النجم رعد حمودي، وقد حصل حمودي على عشرين صوتا، من أصل 33 هم قوام الهيئة العامة للجنة، فيما حصل منافسه العداء السابق ورئيس الاتحاد العراقي لألعاب القوى، طالب فيصل على 12 صوتا...

انظروا الفائز حارس مرمى شهير.. ومنافسه عداء سابق.. إنهم رياضيوووون!! وعندنا يتنافس النافذوووون!

تقول السيرة الذاتية لرعد حمودي إنه قد بدأ ممارسة اللعبة من المدرسة ثم انظم إلى فريق "برازيل البياع" الشعبي ثم التحق بعد ذلك بفريق كلية الشرطة عام 1972، على أن بدايته الحقيقية كانت عام 1975 مع نادي الشرطة الذي انطلق منه إلى عالم الشهرة والنجومية واللعب الدولي، فبزغ نجمه لأول مرة عندما وقف يحرس مرمى المنتخب المدرسي العراقي في دورة القاهرة وكان له الدور البارز في الفوز بالوسام الذهبي بعد أن استطاع أن يصد ضربة جزاء ويسجل هدفا في مرمى الفريق المصري في نهائي البطولة.

وتضيف السيرة الذاتية لرئيس اللجنة الأولمبية العراقية (في كل تلك المدة كانت عيون المدرب داني ماكلين تراقبه بإعجاب فطلبه إلى المنتخب في خطوة عدت "جريئة" بل وراهن عليه وجعله يقف في المرمى ضد منتخب تركيا والتي انتهت بالتعادل السلبي، وهي المباراة التي يعتز بها رعد كثيرا ويحفظ تاريخها (9/ 2/ 1976) كونها فتحت له آفاق ملاعب الكرة ونقلته ليخوض مباريات بطولة كأس الخليج العربي الرابعة مع نخبة من خيرة نجوم الكرة العراقية، ولم يكتف بمنع الأهداف من الولوج إلى مرماه بل إنه أول حارس مرمى في الدوري العراقي يسجل أهداف من ضربات الجزاء، وقد بدأ ظاهرته بتسديد ضربتي جزاء بنجاح ضد فريق السماوة في موسم 75/ 1976، ولا ننسى أنه نفذ أقسى ضربة جزاء حاسمة في مرمى غريمه احمد الطرابلسي (حارس مرمى الكويت) في نهائي بطولة العالم العسكرية عام 1979 وسجل هدفا قاتلا.

وبلغة الأرقام فإنه استمر قائداً للمنتخب العراقي لأكثر من (7 سنوات) خاض أكثر من تسعين مباراة دولية إضافة إلى مباريات المنتخب المدرسي وشباب العراق في بانكوك، وحصل على لقب أفضل حارس مرمى آسيوي عام 1978، شارك في أولمبياد لوس انجلوس عام 1984 ونهائيات كأس العالم في المكسيك 1986، استمر في الملاعب حتى عام 1988 حيث كان آخر عهده مع الكرة التي ابتعد عنها مضطرا!

تلك هي قراءة سريعة لسيرة رعد حمودي حارس المرمى الشهير الذي بات اليوم رئيساً للجنة الاولمبية العراقية. وأتركك عزيزي القارئ لكي تفتش في السيرة الرياضية للقيادات الرياضية في بلادنا ومن بينهم بالطبع رئيس اللجنة الأولمبية اليمنية عبدالرحمن الاكوع!! ودقي يا مزيكاااا.

انتخابات اللجنة الأولمبية اليمنية على الأبواب، كما هي الدورة الانتخابية للاتحادات الرياضية والأندية، فهل ستتاح الفرصة للرياضيين لأن يقولوا كلمتهم بعيدا عن الوصاية والتوجيه عن بعد؟ أم أن الوجوه ستفرض سلفا من أروقة مطابخ مراكز القوى والنفوذ؟

ذلك ما سيكشفه قادم الأيام، على أن التفاؤل مفقود مفقود يا رياضي... وكان الله في عون كل رياضي أصيل.

أوسم ضالعي.. يتألم!!

يرقد حالياً على فراش المرض الزميل صالح الحميدي بعد أن عادت الآلام لتمارس قهرها وسطوتها على "كبده".

لصالح لقاءات كثيرة مع فراش المرض، وفي بعض منها كانت هناك أيادٍ حانية وقلوب رحيمة تسجل حضورها الإنساني وتمنحه فرصة لتلقي العلاج بعيداً عن مستشفياتنا.

اليوم يعيش صالح لحظات توجع ومعاناة، بينما يتلذذ أصحاب القرار بسادية على أوجاع الوطن! ما يتمتع بها الحميدي من روح مرحة، هي ذاتها التي تمده بالصبر على الوجع والثقة في الخالق عز وجل الذي ينظر إليه.

نرفع أكف الضراعة. سائلين المولى عز وجل أن يمن عليه بالشفاء، وأن يخرجه من محنته المرضية سالماً معافى. وتتملكنا ثقة بأن القلوب الرحيمة ما زالت تسكن أجسادا فاضلة تتوجع لأوجاع الآخرين!! وأنتم معشر القراء لا تنسوا صالحاً من الدعاء!

بدلاً من مساعدته قدموه كقربان للمفسدين!!

وزير الشباب يطيح بوادي صندوق النشء!!

صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة، تم إنشاؤه بحسب القرار الجمهوري بالقانون رقم 10 لسنة 1996 والقانون رقم 29 لسنة 96 بشأن تعديل بعض مواده، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 60 لسنة 96 بشأن اللائحة التنفيذية.

ومنذ لحظة إنشاء الصندوق الذي جاء لتحقيق عدد من الأهداف أهمها دعم رياضة الناشئين والمنتخبات الوطنية الرياضية واتحاد الطب الرياضي والمساهمة في علاج إصابات الملاعب والإسهام في إنشاء المرافق الرياضية والشبابية وصيانتها وتوفير مستلزماتها ودعم برامج التأهيل والتدريب والأنشطة الشبابية ومنح الحوافز والجوائز التشجيعية في المجال الشبابي والرياضي، منذ لحظات الميلاد والبعض ينظر إليه على أنه "بقرة حلوب" يجب استثمارها لخدمة الصالح "الخاص". عديدة هي الخلافات التي فاحت روائحها كاشفة عن فساد يعج به الصندوق وغياب الرقابة والمحاسبة، كما أن تنازع الصلاحيات بين وزارتي المالية والشباب والرياضة، إضافة إلى الاختصاصات المتنازع عليها داخل أروقة وزارة الشباب، فكل مسؤول يتم تعيينه يصل إلى الوزارة مباشرة لتفقد أحوال الصندوق. فكشوف المكافآت والحوافز وساعات العمل الإضافي تعج بأسماء أشخاص لم تطأ أقدامهم الوزارة وليس لهم أي علاقة بها سوى قرابتهم بهذا المسئول أو ذاك! ويجتهد كبار وزارة الشباب والرياضة، على أن تكون لكل منهم "كوة" صلاحيات ينفذ منها نحو "مغارة" علي بابا ليحصل على ما يريد. على أن الرياضيين يتم حرمانهم من حقوقهم المتمثلة في المساعدات العلاجية والتي تشترط لها اللائحة أن يكون طالب المساعدة قد لعب لأحد المنتخبات، وإن لم يكن قد مضى على اعتزاله إلا فترة وجيزة! ذلك نص مجحف بحق الرياضيين الذين لم تتح لهم فرصة تمثيل البلد، ومع كونه مجحفا إلا أن نجوم المنتخبات لم يحصلوا على حقوقهم، وإن حصلوا على شيء فإنه لا يتجاوز تذكرتي السفر وخمسمائة ريال، بينما يحصل مرافقو هذا القيادي أو ذاك على مبالغ كبيرة وهم البعيدون عن الرياضة! أليس في ذلك مفارقات عجيبة. لكن نعود للقول إنه واقع فرضوه ويريدون للجميع التعاطي معه دون أي محاولة للرفض أو حتى للاستفسار؟!

● عباد

● وادي

التدخلات في مهام الصندوق تجاوزت حدها، مما حدا بالمدير التنفيذي، عادل وادي، إلى فتح النار على الجميع من فوهة الوثائق والمستندات التي تكشف تجاوزات وفضائح أبطالها قيادات بالوزارة. وفي سياق تصريحات صحفية سابقة اشتكى عادل وادي من تلك التجاوزات، مؤكداً أنه يعمل وفق خطة عامة، لكنه لا يستطيع الالتزام بالبرامج المتفق عليها نتيجة للتدخلات التي تفرض عليه، وكشف أن الصندوق يسير عبر آخرين، وأنه يدار بالريموت كنترول وتتم مصروفات ليست من مهامه!!

وقد حاول عادل وادي إصلاح أوضاع الصندوق ورفض التجاوزات التي تتعرض لها عوائد الصندوق والتي تتجاوز 3 مليارات ونصف المليار ريال سنوياً.

وبدلاً من مساندته وتقديم المساعدة له من قبل وزير الشباب والرياضة فوجئ الشارع الرياضي بقرار وزير الشباب والرياضة بتعيين علي طه مديراً تنفيذياً لصندوق النشء خلفاً لعادل وادي وتقديمه كقربان على طاولة المفسدين والمتلاعبين بأموال الشباب والرياضة. وهو القرار الذي أثار تساؤلات عدة في الأوساط الرياضية. واعتبر مراقبون إبعاد الوادي عن صندوق إنما جاء ليخدم مراكز القوى والنفوذ داخل الوزارة، وبدوره الوادي لم يصمت، وإنما أكد أن لديه ملفاً أسود عن الصندوق سيقدمه لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وينتظر الشارع الرياضي "الملف الأسود" الذي وعد به المدير التنفيذي السابق ليطلع على حقيقة العبث الذي يطال أمواله، في ظل مخاوف من إن يغرق الملف في "وادي الفساد"!!

خالص التهاني والتربيكات
محملة بأريج الفل وفوح الياسمين
نهديها إلى الاخ العزيز
محمد ناصر راشد
بمناسبة أرتزاقه مولود جديد أسماه «عمار»
جعله الله من مواليد السعادة وجعله قرة عين والديه. ومبروك لك من عميق قلوبنا.
المهنئون
عمك: محمد صالح راشد، سليم الخطيب
محمد صالح عباس، محمد ناصر معصار
عبدالحكيم دراج، واخوك: علي ناصر راشد
وجميع الاهل والاصدقاء

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
علي باسعيدة

أندية حضرموت بين الفرح المنتظر ودعم السلطة الغائب!

21 يوما هو الحد الفاصل بين الفرح الغامر الذي تنتظره جماهير الكره بوادي حضرموت عبر ممثليها في دوري الدرجة الثانية لكرة القدم، سيئون والسلام، اللذين باتا قريبين جدا من تحقيق ذلك لإسعاد جماهير الوادي إزاء مسيرتهم الناجحة والمظفرة في مسابقه دوري الدرجة الثانية للموسم الحالي 2009/2008 والتي من خلالها أصبح الفريقان من ضمن المنافسين والمرشحين الأقوياء لتحقيق حلم الصعود للأضواء الذي طال انتظاره أكثر من 70 عاما هي المدة الزمنية التي من خلالها تأسس أول ناد في هذا الوادي المعطاء.

الفرحة المنتظرة واقتراب تحقيق الأمل والتعلق به جاء عبر شهادة إثبات ونتائج لافتة حققها سفيرا الوادي في هذه المسابقة، وهما السلام وسيئون، اللذان يعدان من فرسان هذه المسابقة، غير أنهما هذه المرة كانا غير، من خلال سلاح الإرادة والرغبة التي اتخذاها لإحداث بصمة واضحة لهما في مشوار هذه المسابقة، والذي نتج عنه تحقيق الفوز تلو الفوز وحصد النقاط من جولة لأخرى، عكس ما كان في السابق الذي كان فيه سفيرانا ما إن يقتربا من تحقيق هدفهما تراهما يسقطان في الأمتار الأخيرة، ليمثل ذلك كابوسا مزعجا لجماهيرهما، باستثناء مرة واحدة كان فيها السلام الغرفاوي قاب قوسين أو أدنى من الصعود، غير أن لعبة المكر والدوس على الأخلاق هي ما انقض على حلمه على تراب ملعب ذمار الترابي، إلا أن الغرفاوي في كل موسم يتجه نحو ذلك الهدف وها هو اليوم يقترب منه وبطريقه قد لا تتكرر في المواسم المقبلة.

وبما أن الصعود هو ما يتمناه الجميع وما يؤمله كل محبي الكرة ومتابعيها، وهو الأقرب اليوم من السلام الذي يقف خلف المتصدر في المجموعة الأولى وسيئون في المجموعة الثانية، فإن الدفع به وتقديم كل ما يصب في تحقيقه أمر مطلوب من الجميع وأولهم السلطة المحلية بالمحافظة التي عليها المهمة الأكبر في دعم مسيرة الفريقين ماديا ومعنويا، وذلك لتعزيز حضورنا في دوري الأضواء الذي اقتصر خلال عمر الوحدة وما قبلها على ممثل وحيد وهو شعب حضرموت.

نعم، السلطة المحلية مطلوب دعمها اليوم قبل بكرة وبشكل آني، ومعها كافة الأطر الأخرى، سواء إن كان مكتب الشباب والرياضة أم فرع الاتحاد أم من خلال رجال الأعمال وكل فئات المجتمع الذي تقع عليم المسؤولية كبيرة في دعم مسيرة الفريقين إلى جانب سمعون الذي هو الآخر ينافس وبقوة على تذاكر الصعود ومن بعدهم يأتي الريان الذي يصارع من أجل البقاء.

مع علم الجميع أن سفراءنا يعيشون ظروفا صعبة والسلام في مقدمتهم، الكل يعلمها ومعه سيئون يعلمها ومعه سيئون وسمعون وإن كان الأخيران يشكلان أفضل حالا من الأول.

لا نريد أن تبقى هذه الجهات متفرجة ومتعذرة بأن عندها مشاغل أو احتياجات أخرى، فتمثيل المحافظة في دوري الأضواء هو واجب وتشريف للمحافظة ولأبنائها الرياضيين الذين كانوا السباقين في رفع اسم المحافظة في أكثر من لعبة. فهل تتجاوب السلطة المحلية وتدعم مسيرة فرق المحافظة حتى يتحقق حلم ممثلي المحافظة وحلم جماهيرها في دخول دوري الأضواء هذا ما نثق فيه ونتمنى أن يحصل وبأسرع وقت. اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

نضال الرائدات سياسيا لم يشفع لهن بقاؤهن مجرد حريم، وكون راقية حميدان المرشحة اليمنية الوحيدة لنوبل فإن ذلك لا يعني أن أحدا من رجال الجهل يعتبرها أفضل منه، واسألوا نساء عدن

عن نقاش المشترك للمرأة.. التغيير يبدأ من منازلكم

ضمن لقاءاتها التي ترأسها جميعا حتى الآن الشيخ حميد الأحمر، جمعت لجنة التشاور الوطني التي شكلها اللقاء المشترك، الأحد الماضي، نخبة من المعارضين للسلطة الحالية للحديث عن دورة المرأة في مسيرة النضال الوطني.

تحدث كثيرون، بعد المشاركة الرئيسية لواحد من كبار مثقفي هذه البلاد: أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، الدكتور ياسين سعيد نعمان، إلى جانب آخرين من الرجال والنساء.

الموضوع هو المرأة، غير أن المحصلة أنه باستثناء مقولات صغيرة هنا أو هناك كان الحديث عن النشاط السياسي فقط. المرأة لم تكن إلا لافتة صغيرة.

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

المرأة.. سوط السياسة

ليسمح لي القارئ أن أقول له إن موضوع المرأة في اليمن لن يتغير "قيد أنملة" ما لم يتم التركيز عليها في فضاء أوسع من الدور والنضال السياسي. نعم، لن يتغير شيء ما لم نركز على ما يعتبره السياسيون "تفاصيل صغيرة غير مهمة". فقبل الحديث عنها مرشحة للبرلمان لنتحدث عن صوتها وصورتها في البيت والشارع، أمام مسؤول العمل وإلى جانب سواق التاكسي، عن كينونتها، عن سقف حريتها وأهمية مشاركتها للرجل الإنسان في الحياة أولا.

قبل الحديث عن كونها قوة انتخابية، لنتحدث عن أهمية تأمين الطريق العام بأخلاق قيمية مصدرها الإيمان بحقها في أن تصل إلى مركز الاقتراع، وأهمية ذلك لنا كمجتمع، وألا يستفز حضورها الرجل، أيا يكن، وأن من يستفز عليه هو الانسحاب وليست هي، وضرورة تحرير الدين والمرأة معا من سطوة التقاليد التي تزداد تشوها بدعم من خطاب ديني غير مسؤول وغير رشيد لا يدرك أن النفاق في المظهر وادعاء التدين فقط فيما يتعلق بإدارة حياة المرأة أكثر مصادر الانحلال وأسوئها تأثيرا.

قبل أن نراها صوتا سياسيا يجب أن نؤمن بحقها في رفع صوتها. نساؤنا حتى في البيت لا يحق لهن رفع الصوت. عليهن ألا يضحكن كما يضحك الرجال. ملابسهن في كل اليمن صارت واحدة. أفرغت منهن كل المناشط العامة، وصارت الحياة في اليمن -باستثناء ميادين السياسة وفعالياتها ومؤتمراتها الحزبية أو المهنية- لا تتسع إلا لجنس واحد، رجلا أو امرأة. ونتجت تبعا لذلك قواعد حياة لو لم ندر النقاش حولها لأوصلتنا إلى كارثة... قواعد حياة لا تبقي أخلاقا، ولا تحمي إنسانية، ولا تبني شراكة... قواعد حياة، المنفصلون يغرقون في الفصل حتى يكادون يقتربون من حياة الشذوذ. ومن يتعرضون للاختلاط يعيشونه دونما إدراك لمسؤوليته وواجباته. ولا فرق في ذلك بين مجتمع الاشتراكي ومجتمع الإصلاح، مجتمع المكلا ومجتمع خمر، تعز ورازح.

ومثلما في إدارة الأسرة، ففي الفضاء السياسي، لا اختلاف في سلوك أستاذ الجامعة عن خطيب المسجد، كلنا جملة واحدة، خطاب واحد. وحينما ترفع المعارضة من سقف حديثها عن المرأة، وتسبقها السلطة فإن ذلك لا يغير شيئا في حياة فتاة يمنية واحدة تريد أن تكون مثل أي فتاة في الدنيا وهي تتنقل في المواصلات العامة، وتدرس في قاعة المحاضرات، وتعمل تحت إمرة رجل أو رفيقة له.

سواء أقرت الكوتا أو القائمة النسبية أم لا، فما لم نتحدث عن المرأة/ الإنسان/ المأساة في هذه البلاد، فإننا لن نقدم شيئا لنا، للمرأة، للأسرة، للمستقبل، للوطن...

وكما ظهر من ورقة الأستاذة عزيزة شرف في تلك الندوة فإن كل مناضلات هذه البلاد اللواتي عددت منهن العشرات في كل ميدان لم تشفع لهن فعاليتهن في الميدان السياسي، من إبقائهن مجرد "حريم" في الوعي العام. ولا أظن المحامية الجليلة راقية حميدان، اليمنية الوحيدة التي رشحت لجائزة نوبل، تتلقى أي استشارة تجاه العمل العام.

سيظل كل الرجال يدعون كل النساء للمشاركة العامة، لكن قليلا منهم يحترمونهن كعقل وروح. أما الأغلبية فهم إما متدين تثير لديه المرأة الخوف على الآخرة لأنها مصدر الخطيئة، أو دعوة للزواج بها بأي شكل من أشكال عقود التمليك، وإما غير متدين يبذل كل جهده لينال منها ما يخاف أن ينال غيره من نسائه، أو يسقطها من حسابه كليا ومطلقا.

صدقوني لا فرق في وجهة نظرهم بين امرأة محافظة أو أخرى، متدينة أو لا، محجبة أو متبرجة، هن جميعا في اليمن "مرة"، لابسة البرقع في هذه البلاد مجرد عقل محجوب متخلف، والتي لا تلبسه مشروع نزوة.

المرأة الشريكة

سأبدأ من هذه النقطة التي يمكن اعتبارها النقطة الأكثر إقصاء في تربيتنا كرجال ونساء، وهي من ثم مصدر المخاوف، وهي مصدر المشاكل.

تمنيت أن كل رجل (ممن حضر تلك الندوة) قبل أن يتحدث يسأل نفسه: ماذا تعني لي المرأة؟ والمرأة هنا ليست اسم الجنس الجمعي، بل المقصود به "فلانة الفلانية". ليس في ثقافتنا اليوم شيء اسمه "امرأة حياتي"، طبعا، وبالمقابل فـ"رجل حياتي" لا علاقة لها بالرشد العاطفي. فلا رجل، حيث لا امرأة.

في هذه البلاد، يصدمك تصرفنا نحن الرجال مع النساء. طبعا هن يتحملن المسؤولية في هذا الاتجاه، بالتساوي -إن لم يكن أكثر- إذا قلنا إننا كرجال نتلقى نظرتنا للمرأة ونتربى على قواعد التعامل معها من أمهاتنا. وليت أمهاتنا يعلمن كم يغبن في وعينا ونحن نتعامل مع النساء لصالح المرأة النزوة، طمعا أو خوفا.

يظل الرجل -اليمني من حيث المبدأ- مراهقا حتى آخر عمره. المتدين يتجنب مجرد النظر إلى حتى ملابس أنثى في مكان ما. غير المتدين عنده كل النساء واحدة، كلهن يرغب بهن. ومن انتقل في علاقته بها إلى مستوى خاص (زوجة)، فقدته وفقدت كل تلك الرقة والتهذيب.

وهو من ثم، يخاف على نسائه أن يتعرضن للتجربة ذاتها، يربي الأب ابنته على أن الزوج هو "الله"، ليس حبا في تقوية الحياة الأسرية، بل للتخلص من مسؤوليته عنها. وفيما يمكنه أن يخوض حوارات في كل اتجاه ومجال مع كل النساء بالتلفون أو أي تقنية أخرى مهما كان الثمن، فإنه أولا لا يصبر حتى على كلمة ونصف مع نسائه، وثانيا يحاصر نساءه عن الحضور في أي مكان، حتى المكان الذي يتصدر فيه الحديث عن المرأة وحقوقها والعفة والشجاعة التي تتحلى بها المرأة!

يصدم الواحد منا، حين يرى أنه مهما كان الرجل كبيرا بأي معنى فإن تعاملنا مع النساء يسير بطريقة واحدة، مع فارق بسيط يتعلق بسرية ما نفعل وقدرتنا على الاحتقار العلني لمن يفعل ما نفعله نحن.

ولو أننا كففنا عن تزوير حياتنا الشخصية واعترف كل منا أمام نفسه بمؤشرات هذه الاختلالات، لوجدنا أن ما يظهر من اختلاف ينهار عند التعامل مع المرأة؛ ادعاء ظاهري وتفاهة جوهرية. التفاهة تجاه نسائنا هي أن كل الرجال مع نسائهم يفقدون قدرتهم على أن يكونوا كما هم أمام أخريات. لو احتاجت ابنتنا أو زوجتنا أو أختنا خدمة سنقوم بها كرها إن قمنا. لكن رنة تليفون من أخرى تكفي لنبذل كل الجهد لتلبية الطلب.

لا تذهبوا بعيدا! يمكن للواحد منا أن يظل في حديث مع امرأة ساعات طوال، ولكن من نسائنا إما يأتينا النوم سريعا وإما نضيق بعدم تفهم هذه النسوة لظروفنا!

دوما المرأة التي لا تعنينا، ملفتة لعيوننا وخيالنا. امرأتنا باستثناء لحظة الرغبة أو الحاجة لخدمة ما فليست شيئا. بناتنا لا يسمعن إشادة أو إطراء إلا من الآخرين - نحن من هؤلاء الآخرين، ولكن ليس لبناتنا.

بدون الوقوف عند هذه النقاط، لن يتغير من وضع المرأة شيئ. بل على العكس، كلما زادت المشاركة السياسية، زاد الانحراف الاجتماعي والفوضى الأخلاقية، ومن ثم تضررت المرأة والأسرة والمجتمع.

هذه تعاملات تخلق امرأة هشة ضعيفة مضطربة، امرأة تسقط عند أول تحدٍ. أو لا تفكر مطلقا في الحياة خارج ملعب أمها الذي يصير أضيق وأصغر مع كل يوم جديد تتطور فيه الحياة من حوله. وهذا لا قيمة معه للحديث عن المشاركة السياسية والشراكة النضالية.

المرأة.. الحرية

كل الحديث عن المرأة، يقفز على المشكلة الأهم التي مصدرها الاضطهاد الأخلاقي الذي تتعرض له اليمنيات باسم "المسؤولية". كل الرجال الذين يتحدثون عن النساء وحرياتهن وحقوقهن، يوقفون كل هذا الحديث أمام بوابة منازلهم، يخلعونه قبل دخول منازلهم كما يخلعون أحذيتهم. ولذا لا قيمة له.

أسأل كل هؤلاء الذين تحدثوا في هذه الندوة: هل لهم بنات أو أخوات أو زوجات؟ أين هن؟ لماذا لا يحضر كبراؤنا النشاطات العامة مع نسائهم؟

قال الشيخ حميد في هذه الندوة إن كثيرا من اليمنيين يعرفون أن نساءهم مجرد "جثث"، وهو بهذا يتحدث عن الفوارق بين الرجال والنساء. طبعا في هذا الكلام كثير من الصحة، ولكن حتى النساء المؤهلات تأهيلا عاليا من بنات أو زوجات وشقيقات كبراء القوم، ورغم أن أغلبيتهن يستترن بالحجاب أو الجلباب فلا تدري -إذن- لماذا يفعلن ذلك وهن لا حضور لهن في الحياة العامة! ثم كم من رجال يؤهلون نساءهم إذن؟ (لا أتحدث عن الدولة، فالطبقة الحاكمة اليوم هي أكثر أسباب تردي وضع المرأة، لأنها مشكّلة من رجال لا وجود للنساء في حياتها بالمعنى الذي نتحدث عنه هذا إن لم يكن وجودها فيها سلبيا للغاية).

غالب رجال هذه البلاد يحدثون نساءهم طويلا عن سلبيات العمل العام والمضايقات التي تتعرض لهن النسوة حين يخرجن. ولو أن امرأة اشتكت لرجلها من مضايقة ما في الشارع لنظر لها بنصف عين، بمعنى: تستاهلي! وأنت ليش خرجت؟ (خفف قاض في صنعاء الحكم على رجل عض امرأة في صدرها حتى قتلها، لأنه قال إن الرجل لم يكن ليفعل لو كانت المرأة جلست في بيتها! ولو أنها كانت محتشمة الملابس!! ولست أدري كيف يمكن الحكم على سارق رأى باب منزل مفتوح بنظر هذا القاضي).

في الأماكن العامة حيث لا نساء يعنينهم، يسهب الرجال في الحديث عن حقوق المرأة!! وفي أحيان كثيرة لا يكون هذا الحديث سوى شراك لاصطياد بريئة لم تُربَّ على الجمع بين احترام الرجال والحزم معهم، الاختلاط بهم دون إضاعة شخصية الأنثى التي خلقها الله بقوى لا تتوفر للذكر.

سيكون من الظلم للرجل والمرأة في هذه البلاد إن قالوا إنهم يحتقرون بعضهم بعضا، ولكن من الظلم والمخادعة ألا نقول إنهم يمارسون انفصاما أخلاقيا ونفسيا؛ يحترم صديقته في العمل، هو أيضا يتمنى لو نشأت علاقة بينهما (لا أتحدث عن الفرش هنا) يهديها بسببها وردة ويسمعها الغزل والحب ويحظى منها ببصمة أنثى تعوض وحدانيته في كل مكان في حياته التي ليست كلها بيته وجدران غرفه. لكنه حين يأتي للزواج فإنه لا يقترب إلا من امرأة تبقى هناك بعيدا عن ميادين حضوره العام. وإذا ارتبط بتلك التي كان شغوفا بها فإنه يصبح إنسانا آخر، يذيقها الويلات.

المرأة ليست جنسا يتحدث في حضوره عن الحرية. فقط هو للحديث عن المسؤولية. لتجيبوني عن المرأة في الأحزاب، هي بين نماذج:

إما أنها تعيش وتحضر حضور الرجال، وهذا ليس الذي يحقق التغير المنشود، فهو يلغي تمايز يكمل الحياة؛ وإما مجرد صوت خافت مخبأ داخل نظام صارم من المحظورات، تجلس في آخر قاعات الاجتماعات وتكتب ملاحظاتها، لأن صوتها عورة، والرجل كله هناك ليس أخا له، فهم جميعا آذان قد ترغب بها أو تحتقرها.

ولكني أعذر الأحزاب، فإن رجالا ونساء يخرجون من بيوت لا حضور فيها للنظام الاجتماعي الحر والمؤمن بأن الأنوثة هي نصف الحياة وأكثر، لا يمكنهم أن يصبحوا رجالا ونساء أخريات في المقر أو الشارع.

تنوع مهدر

بوصفهما أكبر رمزَيّ منصة تلك الندوة (الدكتور ياسين والشيخ حميد)، كان يمكن أن يقدما نموذجين مختلفين في حديثهما عن المرأة، اختلافا يجعل الندوة ثرية الرؤية تبعا لاختلاف نمط حياة الشخصيتين وحضور المرأة فيهما، وهي رمزية كاملة لو تم التركيز عليها للتجربتين في الشمال والجنوب، ليس بالضرورة أن حميد يمثل الشمال ولا ياسين يمثل الجنوب، لكن بمقاربة معقولة هما يمكن أن يحتميا بعضهما ببعض لتقديم رؤى صادقة عن المرأة ومشاكلها ووضعها (عجز الندوة عن تقديم هذا التنوع هو تكرار للاختلاف الذي يئده الاستيلاء السياسي على فكرة اللقاء المشترك).

ياسين، ابن عدن التي كانت فيها المرأة سيدة الحضور منذ بدايات القرن الماضي، حضورا يصدر الأخلاق والقيم وبخاصة الاجتماعية، حيث كانت نساؤها يمثلن نموذجا مشرفا في أنحاء اليمن، نموذجا لحضور المرأة شريكة الرجل في كل مكان بانضباط يفرضه الاختلاط العام؛ المرأة الأستاذة، المرأة المناضلة، المرأة الحبيبة، المرأة الأم، المرأة التي لا يفتقدها منزلها مهما كانت منشغلة بعملها الوظيفي أو السياسي، المرأة التي لا تعيش هذا الفراغ الذي يحيي مجالس الحشوش والتفرطة الفارغة كل يوم لغالب نسائنا اليوم...

ثم، المرأة التي تعرضت لظلم ذوي القربى، منذ تفجر الصراع السياسي بين المملكة العربية السعودية والحزب الاشتراكي اليمني، وبين اليمين واليسار.

لقد قمع الحزب التنوع في عدن، مما ساعد على تنميط صورتها بسلبية لدى الذهنية الشمالية، وبسبب اللا نزاهة في الصراع، والتطرف في الخطاب تحولت عدن كأنها هي مصدر النظرية والفكر الماركسيين، مع أنها كانت أبرز ضحايا سياسة دولته، صارت هي مصدر الإلحاد، هي مسكن الفساد الأخلاقي، ولأن النساء هن الجدار القصير، وهن الأكثر تمييزا لحياة عدن عن غيرها فقد دفعن ثمن ذلك حتى أصبحت نساء عدن في مرتبة أخلاقية أقل حتى من المرأة المصرية أو الأردنية أو الفلسطينية، وصارت هي تتحلل من حضورها.

كنا ننتظر أن يقول لنا الدكتور ياسين كيف كانت المرأة في مدينته، كيف كانت حياته مع المرأة كإنسان مستقل، كأخت، كحبيبة... ويقول لنا الآن كم خسر هو على الصعيد الشخصي، إذ صار ملتزما لفكر أحادي الجنس: مقيل رجالي، تسوق رجالي، قهوة مع رجال... نشاط يومي يمنع عنه أي حياة مع شريكته، صديقة أو أختا، أستاذة أو شاعرة، زوجة أو بنتا...

هذه أهم من الكوتا، ومن الصراع مع سلطة تكسب كلما غاب أي مشروع مناظر لها، ولن نقول نقيض.

وكان مثل هذا الحديث سيمنحنا فرصة لنسمع ونشاهد تصور حميد عن المرأة وحقوقها ووضعها. ويخطئ من يعتقد أن حياة المرأة اليوم هي نفسها التي كانت قبل ربع قرن على الأقل. لقد كانت المرأة في الريف تشارك وتحضر في الحياة أكثر مما تفعل بنت المجينة اليوم.

لو حدث مثل هذا النقاش، وأدارته اللجنة بحنكة ومسؤولية، لكنا خرجنا برؤية تنقل المرأة اليمنية إلى منطقة وسطى بين تطرف نقيضين. ولكنا سرنا الخطوة الأولى نحو التغيير الذي لا يمكن للسلطة أن تفسده مهما فعلت.

حذارِ من التفكير!

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

الغريب أننا لم ننزعج، ولم نرى سبباً للقلق، وأن القرار صيغ ثم صوت عليه، ونحن نتفرج.

والأغرب أننا لم نصرخ، وأن غيرنا لم يجد حرجاً في أن يشيح بوجهه، ككل مرة.

أما الفضيحة فهي أن من صوت على القرار يفترض فيه أن يدافع عن حقوق الإنسان!

القرار الذي أعنيه هو الصادر بتاريخ 27 مارس 2009 عن مجلس حقوق الإنسان في جلسته الأربعين، بعنوان "محاربة إهانة الأديان"، والذي تمكنت 21 دولة (منها دول عربية، على رأسها مصر والسعودية وقطر والأردن، وأخرى آسيوية مسلمة مثل ماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش والباكستان، وبدعم من جنوب أفريقيا والصين وروسيا) من تمريره رغم معارضة عشر دول، معظمها دول معروفة باحترامها لحرية الرأي والعقيدة، ككندا وسويسرا وبريطانيا، وامتناع 14 دولة عن التصويت.

انقسم المجلس، وفي انقسامه مؤشر إلى خطورة الموضوع. لكن الدول الإسلامية والصين وروسيا، وهي دول لها جميعاً سجل معروف في انتهاك حقوق الإنسان، تمكنت من إخراجه رغماً عن البقية.

ما الذي قاله مجلس حقوق الإنسان –إذن– في قراره؟ عبر المجلس عن "قلقه العميق من تزايد وتيرة حملات إهانة الأديان والتنميط الديني للأقليات المسلمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية"، في إشارة واضحة إلى رسوم الكاريكاتير الدانمركية للرسول محمد، وإلى إحساس الأقليات المهاجرة ممن تنتمي إلى الدين الإسلامي (خاصة في أوروبا) بأنها "تحت المراقبة" بسبب انتمائها الديني.

ثم أكد أن "احترام كل الأديان وحمايتها من الإهانة هو عنصر أساسي ضروري لممارسة حرية التعبير عن الفكر والعقيدة والدين". وزاد على ذلك أن شدد على أن "حرية التعبير عن الرأي وممارستها تحمل في طياتها مسؤوليات وواجبات، ولذلك يمكن أن تكون عرضة لبعض القيود المقننة والضرورية لحماية حقوق وسمعة الآخر أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق".

مجلس يفترض فيه أنه يدافع عن حقوق الإنسان، يخرج علينا بقرار يدعو فيه صراحة إلى تقييد حق التعبير عن الرأي! والأدهى أنه استخدم اللغة نفسها التي تستخدمها دولنا العربية العزيزة في تكميم أفواهنا وعقولنا، بدعوى "حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة (لم أفهم موضوع الصحة هذه) أو الأخلاق"!

ماذا ترك المجلس لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذن؟!

أن تشتكي الأقليات المهاجرة من مسألة تنميطها في أوروبا أمر أفهمه؛ فأحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية حولتها فجأة إلى أقليات "مسلمة" بعد أن كانت "عربية"، "بلقانية"، "تركية"، أو "باكستانية". فجأة أصبحنا جميعاً "مسلمين". وهذا التصنيف أفرح كثيراً الإسلاميين المقيمين في أوروبا، وهم كثر على فكرة؛ أفرحهم لأنهم أدركوا أن أمامهم فرصة يمكن أن يستغلوها، فما دامت الهوية أصبحت "إسلامية"، فليدفعوا –إذن– بمطالبهم "الإسلامية"، حماية للـ"أقلية المسلمة".

ومطالبهم كانت –وما زالت– مدروسة بدقة، تماما كما فعلوا في الدول العربية والآسيوية، تنطلق من رغبة في تغيير مجتمعي تدريجي، وهدفها استراتيجي بعيد المدى: "دعونا نركز على مسألة تثقيف النشء الصغير المهاجر وتعليمه أصول دينه". وهذه الأصول لا تخرج إلا من منظور حسن البنا وابن تيمية للدين، تدعوه إلى كره الغير، وتغييب وجود المرأة، ثم تؤكد له أن احترام الرأي الآخر ثم الاختلاف كفر صريح.

إذن، أن تشتكي الأقليات المهاجرة من مسألة تنميطها أمر أفهمه، خاصة وأنه أمر يصب في مصلحة الإسلاميين أولا وأخيرا.

لكني أدعوها، بدلا من الشكوى، إلى أن تكف عن الشكوى وتمثيل دور الضحية، وأن تقف موقفاً واضحاً من هؤلاء الإسلاميين، ومطالبهم.

كفوا عن النواح والنحيب.
كفوا عن الشكوى.
ثم خذوا موقفا.
اتخذوا قرارا!
في صف من تقفون؟

وعندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى العنف، بما يسميه الإسلاميون "الجهاد"، علينا أيضا أن نأخذ موقفاً واضحاً لا لبس فيه؛ موقفاً يسمي الأشياء بأسمائها:

الجهاد أدعوه إرهاب؛ لأنه –أعزائي– إرهاب.

لا أؤمن بالعنف أياً كان مبرره. وأرفضه. ثم آخذ موقفاً واضحاً منه. وأصر على ألا دين يحترم نفسه يمكن أن يتخذ من العنف كياناً له. ولا أخجل من قول ذلك في وجه من يدعو إليه.

لأنهم –عزيزاتي– يعتمدون كثيراً على صمتنا.

يعتمدون كثيراً على صمتنا.
فلا تصمتي.
ثم لا تصمت.
ارفع صوتك.
ثم سمِّ الأشياء بأسمائها.

ثم فليكن كل منكما عضوا فاعلاً في هذا المجتمع.

لست ضيفة في وطني سويسرا.
لست ضيفة فيه.
أعمل فيه، وأعمل، كالنحلة، كي أكون شيئا.
لا أعتمد على نظام الضمان الاجتماعي فيه، كما يفعل البعض من المهاجرين، يرون فيه بقرة حلوبا، يحلبونها ويمتصون حليبها، ثم لا يخجلون وهم يشتكون!
جزء منه، أنا، وفاعل أيضاً.
مصلحته من مصلحتي، وولائي لهذا الوطن أولا وأخيراً.

فالوطن الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان والمرأة، الوطن الذي أتنفس فيه حرة، يستحق هذا الولاء.

هذا الشق الأول من قرار مجلس حقوق الإنسان، المنزعج من تنميط الأقلية "المسلمة"، يمكن الرد عليه.

الثاني هو الطامة.

الشق الثاني يقول لنا بالعامية: "صحيح هناك حرية للتعبير، لكن يجب تقييدها حماية للمصلحة العامة. وتقييدها يصبح ضرورياً إذا استهدف الأديان"!

بعبارة أخرى، يحذر مجلس يسمي نفسه مدافعا عن حقوق الإنسان، يحذر الإنسان من "التفكير خارج دوائر التفكير الرسمية".

أية مصيبة هذه يا رب؟!

رسوم الكاريكاتير الدانمركية يعتبرها المجلس "إهانة للأديان"!

وأنا لا أعتبرها سوى تعبير عن رأي رسام لم يسمع في العقدين الأخيرين سوى دوي قنابل يفجرها أشخاص يبررون ما يفعلونه بدينهم الإسلامي. هل نلومه هو، أم هم؟

أن يرسم الرسام قنبلة على عمامة الرسول الكريم أمر قد يجرح فعلاً المشاعر الدينية للكثيرين؛ لكن حرية التعبير تتضمن هذا الحق أيضاً؛ الحق في قول الأشياء بلا مواربة، كما يراها، حتى لو كانت طريقته جارحة. والرد عليه لا يكون بتقييد هذا الحق، الرد عليه لا يكون بتهديده بالقتل، بل بالرأي والكلمة.

لاحظوا أن الدول التي تبنت القرار كلها معروفة بانتهاكها لحق الإنسان في التعبير عن الرأي. وهي تفعل ذلك بشكل منهجي منظم؛ تفعله لأنها تدرك جيداً أن فتح الباب للتعبير عن الرأي سيؤدي حتماً إلى قلب أنظمتها السياسية. لأننا إذا تحدثنا كما نفكر، لن ننسى أن نستهدفها بسهامنا، وأن نضغط بأصابعنا على موضع الجرح، وهي أصله. من هنا يأتي إصرارها على استهداف حرية التعبير والتفكير.

ولأنها كذلك فإنها تصر على أن هناك دوائر مغلقة للتفكير تتصل بثلاثة جوانب أساسية: الدين، المرأة، والسياسة. جوانب هي المنطلق الأول لأي إصلاح جوهري نتمناه لمجمعاتنا.

إهانة الأديان ستصبح اليوم البعبع الذي يخيفوننا به كي نكف عن التشكيك في الإسلام الرسمي للدولة، والإسلام السياسي للحركات الإسلامية، والإسلام الكلاسيكي الارثوذكسي السائد منذ القرن الحادي عشر.

إهانة الأديان ستصبح الشماعة التي تمنع الباحثين من كسر دوائر التفكير المغلقة، واقتحام مجالات يقولون لنا إلى اليوم إن من المستحيل التفكير فيها، أهمها طبيعة النص القرآني الكريم.

أتعرفون لماذا؟

عندما نبدأ في إثارة علامات الاستفهام على طريقة جمع النص القرآني، وكيف تمت، ومن قام بها، سنبدأ أيضاً في إثارة التساؤلات عن مدى إلزامية آيات قرآنية تدعونا إلى "طاعة ولي الأمر"!

أليس كذلك؟

"حذار، حذار من التفكير!".

هذا لسان حال الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، في مجلس حقوق الإنسان.

ولأنها معروفة بسجلها، فقد جاء قرارها مضحكا ومخزيا في آن واحد.

لكنها تخطئ كثيراً.

تخطئ إذا ظنت أنها قادرة على تقييد التفكير.

كل ما عليها فعله هو أن تنظر إلى نموذج الاتحاد السوفييتي، كيف انهار في لحظة كبرج من رمل، انهار بسبب قلة من أفراد، قلة فكرت... ولم تخف.

انتزاع الـ"هيبة" المفقودة من وزير أعزل

عجوز عقيم!!

سامي نعمان
saminsw@gmail.com

المتابع لمسيرة مجلس النواب اليمني لا يعقد عليه أملاً في حل ولا عقد، أغلبية بأيادٍ "خشبية" ترتفع بهواتف علوية ضداً على قناعاتها، ومعارضة تتولى مهمة "إسقاط الواجب" في المجلس، وعناصر من كتلة الأغلبية تكتفي باستعراض مهارة أن تكون "ظاهرة صوتية"، أو أن "تعارض الحكومة وأنت في الحزب الحاكم"، وتقتضي الظاهرة أن تعارض، ثم تصوت لصالح ما تعارضه. وعدا ذلك أقلية تحاول القيام بمهامها في بيئة مشوشة لا تملك حق الخيار، ولا أن يكون لها رأي مخالف، ومن فعل فهو "تعبان ابن تعبان".

يجهد مجلس النواب هذه الأيام في معركة يحسبها مصيرية، أو مسألة كرامة، يخوضها في آخر أيامه الدستورية، ولم يتمرس على خوض شبيهات لها بجدية حتى في قضايا هزيلة عرضت عليه. يتخبط النواب في تكتيكات المواجهة. كانوا علقوا إحدى الجلسات لعشر دقائق مهددين بتعليق عمل المجلس إذا لم تُلبَّ مطالبهم، ثم عادوا بعد أسبوع من تهديدهم ذاك ليعلنوا تمديد جلساتهم أسبوعاً كاملاً لمبارزة وزير العدل، ومقترح "عظيم" يتضمن كلمة "تمديد" يصوت عليه الجماعة بعيون مغمضة، ولا يحتاج معارضة بالمطلق!

كشر النواب عن أنيابهم في محاولة لاستعادة بقايا هيبة فرطوا بها طيلة سنوات ولايتهم، وعلى أعتاب الفترة "اللحقة" التي انتزعوها على حساب الدستور، يسعى النواب أن يخوضوها وقد أكملوا سنواتهم الشرعية باستجواب "يتيم" لوزير يؤدي حالياً مهمة "ساعي البريد" بين النواب والقضاء، ويبدو أنه يدفع ثمن إشهار مجلس القضاء الأعلى لمادة دستورية تذكر باستقلال القضاء وأن على المتضرر اللجوء إلى القضاء الذي لم يحدث يوماً أن أثيرت مسألة استقلاليته من عدمها، بشكل جاد في المجلس.

لكن النواب أفاقوا أخيراً، ليكتشفوا أن القضاء "فاسد" بإجماع الغالبية التي تحضر جلسات هذه الأيام لاستعراض عضلات البرلمان الهزيل ضد وزير أعزل إلا من ربطة عنق وحزمة نصوص قانونية، يصرون على إقالته، ليس لاختلالات تعانيها وزارته اكتشفها المجلس وهو يمارس دوره الرقابي، لكن لأن الوزير يحضر بالنيابة عن جهات تتبع وزارته اسماً، وقام بتحويل رسائل النائب العام إلى المجلس، بالإجراءات التي اتخذها باعتقال النائب أحمد عباس البرطي المحبوس على ذمة قضية مقتل مدير مديرية خدير أحمد منصور الشوافي.

يتباكى النواب اليوم على هيبة مجلسهم الضائعة، ويهددون باستقالة جماعية لانتهاك حصانة، معظمهم لا يحتاجونها أصلاً، لأنهم لا يمارسون الدور الرقابي الذي يستلزم حصانة النائب، وهم يدركون أنهم وهيئة رئاستهم كانوا سبباً كافياً لفقدان هيبة المجلس، ولم يستذكروها إلا بعد أن مسهم مباشرة سوء الإدارة و"فساد" القضاء، وتحول أجهزة الدولة إلى أدوات بيد النافذين. تذكر النواب اليوم هيبتهم، وهم، بالأمس من صوتوا، سلطة ومعارضة، بتعليمات الهاتف، على رفع الحصانة عن النائب يحيى الحوثي، وأعيدت الثقة بعد اتفاق الدوحة، ربما دون الحاجة حتى لكبس أزرار الهاتف.

تذكر النواب اليوم الهيبة المصادرة وتاريخ المجلس مليء بالعثرات، وقل أن تجد فيه وقفة مشرفة. بيْع الغاز "بيعة لصوص"، ولم يعد هناك ما يُفي أبناء البلد لطهي الطعام، وليس لتوليد الكهرباء، وعليهم أن يتأكدوا من النائب علي عشال.

تمرّر سنوياً الاعتمادات الإضافية ولا يكون للمجلس في ذلك موقف سوى شرْعَنَة انتهاك الدستور والقانون ونهب المال العام.

مُرّرت قوانين تتعارض مع نصوص الدستور بصمت وهدوء يتناسب مع تركيبة المجلس. وتتعامل الحكومة مع النواب باستهتار تام وبرضا هيئة الرئاسة. ذات يوم اقترح عشال قانوناً جريئاً قدمه للمجلس لينتصر به لجوهر عمله كمشرّع، فإذا بالحكومة تقدم لهم نقيضه ويسلك طريقه إلى جدول أعمال المجلس رغم أن المشروع السابق ما زال رهن المزاج المسيطر على المجلس. بعد ذلك يتم السخرية من مشروع القانون باعتباره "مسروق" من السلطة الفلسطينية، وكأن اليمن الدولة المستقلة ذات السيادة لزهاء خمسة عقود لا يستحق مواطنوها قانوناً يحترمهم كقانون السلطة الفلسطينية التي ما زالت بلا دولة حتى الآن، هذا إن صحت "أكذوبة" السرقة!

المجلس الذي يتشبث اليوم بغبار موقف يثبت به وجوده وقد مَسّ ما يحسبه انتهاكاً للدستور أحد أعضائه، أخفق مرات عديدة في الانتصار لعدد من مشاريع القوانين والمصادقات، لم يكن أولاً تراجعه السريع عن المصادقة على نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، بعد أن صادق عليه على حين غفلة من الرقيب وصاحب اليد العليا، وليس آخرها المداولات الأخيرة التي أعادت نقاش قانون يمنع "وطء" الصغيرات دون سن 17 عاماً، والذي يتبناه "علماء" ونواب يرفضون العلم والحياة خارج حدود القرن الأول للهجرة، ويستميتون في معركة لا تقبلها الفطرة ولا العلم ولا الدين، انتصاراً لبضع كلمات حفظوها ويرفضون التزحزح قيد أنملة عن فهمهم لها، ليشرعوا تزويج الأطفال في وقت هم أحوج ما يكونون فيه لروضة ترفيهية، أو مدرسة محترمة أو حتى طفولة آمنة تضمن حقهم في الحياة لا أكثر.

للأسف لم يكن للمجلس موقف واضح ولا هيبة عندما تعرض النائب أحمد سيف حاشد للاعتداء والضرب في مصلحة الهجرة والجوازات، وبدلاً من الانتصار لسلطتهم وحقوقهم جميعا، زُجّ بالنائب في روتين نيابي ثقيل يصبح التنازل معه عن الحق صوناً للكرامة أكثر من الخضوع له، بل تحولت معركة النائب إلى المجلس عندما أدخل عدد من النواب زميلهم في معركة حياة أو موت "اسلم تسلم"، وإلا فرفع الحصانة تمهيداً لتطبيق حد الردة!

أكثر من ذلك نشرت الصحافة وتحدثت الحكومة ووثقت منظمات حقوق الإنسان عدداً من الانتهاكات التي كان أبطالها نواب، وإن حدث أن تم مخاطبة المجلس بشأنه يتم تغطية القضية كإحدى جرائم الشرف، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأحد ناخبيهم ذوي وزن الريشة.

ثم بعد ذلك ينبري المجلس الهمام للدفاع عن حياض العدالة والقانون واستقلالية القضاء بإقالة وزير العدل، الذي قال لهم صراحة إنه لا سلطان له ولا لهم على القضاء، ومع ذلك يصرون على إقالته بخطيئة غيره، أو بالأصح كان الأولى أن يمثل بالنيابة عنه نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن ووزير الداخلية باعتبار مسؤوليتهما المباشرة عن كلا الاختلالات الأمنية التي شهدتها البلاد طيلة الفترة الأخيرة فقط. ألا تستحق قضية القدسي وقفة كهذه؟! وماذا عن مقتل ثمانية طلاب غرقاً في بحر الحديدة، واغتيال الطفولة أمام إحدى مدارس العاصمة وفي وضح النهار؟ وما موقفهم من الحروب التي تستعر مجدداً اليوم في صعدة؟ وكيف بحوادث القتل التي تحدث جنوبا هذه الأيام ولا يعلم إن كان ضحاياها فعلا مجرمين أم أبرياء؟ ماذا عن جرائم ترتكب يوميا في شتى المحافظات قتلا وتنكيلا وسجنا ونهبا؟ ألا تستحق مساءلة المسؤولين عنها؟ أم أن الأجدى البحث عن الحلقة الأضعف في الحكومة.

هناك تعديل وزاري وشيك، سيطال قرابة نصف أعضاء الحكومة، ناهيك عن إلغاء بعض حقائب الحكومة اليمنية "الصينية" التي تنبهوا أخيراً لعدم جدوى الكثرة فيها سوى إرهاق الخزينة العامة، وبحسب وزير التخطيط فإنهم سيقلصون الوزارات لكن سيعززون "الكفاءة"، وفي هذا التوقيت إن أصر النواب على استجواب الوزير وإقالته فإنهم يؤدون دوراً في الوقت الضائع لا يتجاوز حدود التذكير بأنهم ما زالوا هنا. وحتى إن أفلح المجلس في إقالة الوزير فإن ذلك لن يسترجع الهيبة التي فرط بها طيلة سنوات خدمته على حساب المصالح الذاتية التي تبرز بشكل واضح خصوصاً عند حضور الجانب الحكومي إلى المجلس. عززوا استقلاليتكم عن الحكومة أولا.

لا شك أن من حق النواب الدفاع عن زميل لهم تشير كافة الأولويات المتوفرة لديهم إلى أن القضية خضعت لتأثير مراكز القوى؛ لكن ينبغي أن يمارسوا دورهم ذاك بتجرد، ودون أن يكون هناك كباش فداء، وألا يزج بالسلطات التشريعية والقضائية، بقصد أو بدون قصد، في صراع مراكز القوى على حساب الوطن الذي يذبح يومياً من الوريد إلى الوريد.

توازيا مع قضية البرطي التي نأمل ألا يكون لها ضحايا غير المتورطين بها، نأمل أن ينظر المجلس في التصريحات الأخيرة لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية التي هدد العالم بها بـ"صولمة" شعب قوامه 24 مليون محارب شديد ليس لديهم ما يخسرونه. القضية تستحق وقفة لمحاسبة الحكومة، كتلك التي يقفونها لمحاسبة وزير أعزل.

قروض المانحين.. وحديث الملاسنة!!

علي النقي

لم يكن التلاسن الكلامي بين دولة رئيس الحكومة، ومواطنه وزير التخطيط على خلفية تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولا على إقالة مسؤول فاسد في وزارة أو إدارة، أو على برنامج اصلاحي اقتصادي اجتماعي تنموي، وإنما كان مشادة كلامية على «مال اليتيم»!! قروض المانحين، والذي دائماً ما يتم وضعه على مائدة اللئام!!.

الجديد، واللافت هذه المرة، هو في خروج التلاسن، وليس الخلاف، إلى العلن كسابقة نادرة الحدوث تلقفتها الصحف والمواقع الالكترونية على «الانترنت» لتسجل سبقاً صحفياً من داخل الغرف المغلقة ومن بين رفوف محاضر جلسات مجلس الوزراء التي عادة ما يتم حجبها، رغم أن اعلان مثل هذه (الحالة) شيء روتيني في اي بلد ديمقراطي يحترم فيه المسؤولون مواطنيهم خاصة وإن ما تم نشره ليس برنامجاً للتسلح النووي (!) تعتزم الحكومة إقامته، ولو كان كذلك لفاخرت الحكومة به ولاعتبره الناس إنجازاً، وحدثاً تاريخياً يحسب لصالح الحكومة وليس ضدها، ولتم الاعلان عنه كما أعلن فيما مضى عن مشروع توليد الكهرباء بالطاقة النووية.

وحول معطيات وحيثيات وأسباب إذاعة هذا التلاسن يبرز احتمال وجود «طرف ثالث» في الحكومة (ربما) لم يطق الصبر على صراع الحيتان على قروض المانحين التي عادة ما يتم (كلفتها)!! وبالتراضي والتوافق بين المتخاصمين!! ويبدو أن هذا الطرف قدر أكثر من غيرة خطورة الأزمة المالية العالمية، وتداعياتها على بلادنا، وكذا تحفظ المانحين على الأداء الحكومي في التعامل مع القروض المقدمة للشعب اليمني عبر حكومته فقرر تسريب هذا التلاسن للصحفيين ليبرئ ذمته!

والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل ما جرى تلاسن بين حريص ومفرط. أم خلاف على القسمة. أم: مجرد هنجمات، وعنتريات مفتعلة، ومتفق عليها. وتسريبها يندرج في إطار استكمال تمرير صفقة (ما) على المانحين وبعض الوزراء حديثي الخبرة، والتجربة كي تظل المسألة حصراً بين أيدي اللاعبين الكبار، ويبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر!! هذه التساؤل، وغيره جوابه برسم المتلاسنين!

وما اخشاه ان تلام وتلاحق الصحف على نشر خلفيات وتداعيات هذا التراشق الكلامي فيما بعد، باعتبارها شاهد بالصدفة وعجبي!

المحرر: وضاح المقطري
waddah803@hotmail.com

ما بين الرئيس والوزير والإدارة المعنية بتطويره

فن اللعب بالمسرح اليمني!

صدام الكمالي
alkamaliz@hotmail.com

(1)

حالة تخبط وتيه يعيشها المسرحيون في بلادنا والقائمون عليه، والوزارة المعنية بتطويره والعمل على الرقي بمستواه المخزي. كلنا لاحظنا هذا الشيء في حفل افتتاح مهرجان اليوم العالمي للمسرح، وكلنا شاهدنا وزير الثقافة غير قادر على مواجهة وضع المسرح اليمني، غير قادر على أن يقول إننا كدولة للأسف "بلا مسرح"، داعياً بعد ذلك رجال المال والأعمال والخيرين من أبناء هذه البلدة الطيبة إلى العمل مع الدولة للإسهام في إنعاش المسرح اليمني.

(2)

من غير المعقول على وزير الثقافة إطلاق هذه الدعوات لرجال الأعمال في ظل عدم وجود مسرح حقيقي في البلد يستطيع من خلالها تقديمه لرجال الأعمال كمشاريع فنية وتنموية مع تأكيد جودة هذه الدعوات بما يمكن مستقبلا من خلالها التأسيس معهم جنبا إلى جنب من أجل انتشال المسرح اليمني من حالته المزرية إلى حال أفضل، وبالتالي خلق مسرح يمني حقيقي يرتقي إلى مصافي الكبار.

(3)

من خلال عدة تصريحات وممارسات تؤكد الدولة حقيقة أنها لا تريد مسرحا وعلينا أن نعترف بهذا جميعاً.

هل الدولة فقيرة إلى حد أنها لا تستطيع بناء عدد من صالات العرض، وتفعيل دور المسرح بشكل أسبوعي؟!

لا يبدو الأمر هكذا مطلقا، لأنه في حين أن ميزانية الفن التشكيلي من وزارة الثقافة وصلت إلى 40 مليونا تقريباً، كانت ميزانية الأعمال ليوم المسرح العالمي 5 ملايين، وهنا نكتشف مدى استخفاف الدولة بالمسرح.

(4)

انطلاقاً من المقولة: "أعطني خبزاً ومسرحا أعطيك شعباً مثقفاً"، الرئيس أطلق نداءه المشهور هذه الأيام: "أين دور المسرح؟!"، وكأنه في كوكب والمسرحيين في كوكب آخر تماماً. الرئيس يعرف جيداً أن المسرح لا يكون إلا إذا أرادت الدولة ذلك، وطالما والدولة متحمسة هكذا للمسرح فعليه هو أن يجيب على السؤال الذي أطلقه: أين دور المسرح؟ وما الذي قامت به الدولة لبناء مسرح يمني حقيقي؟ أم أن كل ما نستطيعه هو تلقي "الشعارات"؟

(5)

شاهدنا يوم الافتتاح مسرحية مضحكة للغاية، أوضحت لنا كم نحن ساذجون! وكم نبدو أغبياء! كانت هناك لوحة تم تعليقها كوسام للمسرحيين في صالة المركز الثقافي.

في البداية يأتي فخامة رئيس الجمهورية ليقول: "أين دور المسرح؟!". سؤال يحمل في جعبته الحرقة والألم، والتحسر على المسرح. ومن الوهلة الأولى نشعر جميعاً أن الدولة صراحة تريد مسرحا، وإلا لما كان الرئيس قال ذلك! الدولة تريد، وتشجع المسرحيين، وتعمل من أجلهم... إذن، من الذي لا يريد، ومن وراء تغييب دور المسرح بهذا الشكل (شكله الشيطان عليه اللعنة)!

بعد ذلك مباشرة في الإعلان تأتي عبارة جميلة ورائعة صراحة لوزير الثقافة، وهو بالمناسبة شخص طيب للغاية، وأنا أحترمه كثيراً، يقول: "نحو مسرح يمني مستمر". هذه طبعاً هي إجابة على التساؤل السابق. الرئيس يسأل والوزير يرد، السؤال الأول طبعاً يدل على أنه لا مسرح أصلا، ليجيب الوزير: "نحو مسرح مستمر"، وهذه مفارقة كبيرة. الرئيس يمثل الدولة، والدولة تسأل عن المسرح ودوره في مناقشة الثقافات المجتمعية، والوزير يجيب بعبارة في وادٍ آخر ويتحدث عن الاستمرارية، لتأتي بعد ذلك عبارة هي في وادٍ بعيد عن "الواديين الماضيين" تماماً.

كانت العبارة للإدارة العامة للمسرح تقول: "المسرح اليمني خيمة للتضامن ووطن للإبداع". كلام كبير أكاد أجزم أن الذي كتبه لا يعي ما كتب، وماذا يعني هذا الكلام، لا يعي أننا للأسف بعد قرن منذ ظهوره في بلادنا توصلنا إلى حقيقة مفادها أننا كدولة بلا مسرح، ويبدو أنه لن يكون لدينا مسرح بتاتاً، طالما والعقليات التي تديره بهذا الشكل؛ عقليات لا يهمها مطلقاً أن يكون هناك مسرح أو عدى ذلك، القصة وما فيها "طلبة الله" والسلاااااااام.

(6)

قرنٌ من الزمن ونحن لا نزال نحبو في طريق "مسرح يمني حقيقي"، ما زلنا غير قادرين على التعامل معه كجزئية مهمة ومؤثرة في الحياة بكل مفرداتها.

أكاد أجزم أننا في نهاية المطاف، وبعد كل هذا "اللت والعجن"، وطالما والقائمون عليه بهذا البرود، والمماطلة، والتهرب من الواقع، لن نصل إلى طريق. وبالتالي المسرحي اليمني العادي ليس لديه وقت لإخراج مواهبه غير هذه الأيام (المباركة)! أيام محدودة سيتبارى فيها الفنانون والمخرجون والمعدون، وكل من له صلة بالمسرح، حد قول المخرجة إنصاف علوي.

(7)

قرنٌ من الزمن وما زلنا نفتقر إلى الفنان المسرحي المتمكن، القادر على انتزاع إعجاب الحاضرين بقوة. ما زلنا لا نمتلك الكاتب المسرحي القادر على التعامل مع محيطة بكل ثقة واقتدار. ما نشاهده من "السنة للسنة"، وبالتحديد في اليوم العالمي للمسرح، 27 مارس، لا يعد مسرحا، ما يعرض من "اسكتشات" طلاب المدارس يستطيعون أن يخططون وينفذون أفضل منها بكثير، وبإمكانيات غير متخيلة تماماً. هناك أعمال من التي تقدم جيدة، لكن الغالب سيئ للغاية!

(8)

ما يقدم لا يعد مسرحاً. ما يقدم لا يغير ثقافة. أين المسرح الذي تتحدثون عنه وأنتم تزعمون أنكم الرواد فيه؟! وفي ظل كل هذه المعاناة تأتي الإدارة العامة للمسرح لتقول إن المسرح اليمني خيمة للتضامن ووطن للإبداع (حسبي الله عليكم)!

(9)

ننساه طوال العام لنتذكره في يومه العالمي. نضع الزهور على ضريحه للتذكار فقط!

نصدر القرارات بتفعيله طوال العام، لنؤكد أنه سيكون ثمة عروض مسرحية أسبوعية. ونشدد وقتها على أهمية بناء دور للعرض، وأن من الضروري انتشال المسرحي من وضعه ومن حالة السلخ التي يتعرض لها.

يجتمع وزير الثقافة بالفنانين واعداً إياهم بـ"يمن جديد.. مستقبل أفضل"، لتعلو وجوههم حينها ابتسامة غريق تعلق بقشة!

لنعود بعد ذلك للنواح من جديد، ناسين كل تلك القرارات، محتفظين بها للأعوام القادمة، لنكررها على مسامع الجميع، وللأسف الشديد يسمعها المسرحي اليمني بكل سذاجة قائلا: "خير إن شاء الله"!

أنسى أنا بدوري المسرح والمسرحيين طوال العام لأتذكرهم في 27 مارس من العام القادم بمشيئة الله.

تصبحون على خير..

بعد محاولة الاعتداء عليها والمطالبة بمقاضاة المتضامنين معها

الشغدري تأسف لعدم الحيادية في قضيتها

أعربت الشاعرة سماح الشغدري عن أسفها لما وصفته انحياز أحد أعضاء لجنة التحقيق في حادثة محاولة الاعتداء عليها من قبل أحد زملائها في اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، متهمة عضو اللجنة بالانحياز لطرف من أطراف الخصومة بشكل مفضوح، وهو ما يتناقض ومبدأ الحياد الذي يجب أن يلتزم به أعضاء لجنة التحقيق.

وشكرت، في رسالة موجهة إلى زملائها في الاتحاد والصحافة، موقف المحامية نبيلة المفتي التي منعت من الكلام أكثر من مرة من قبل عضو لجنة التحقيق والقيادي باتحاد الأدباء الذي عمل على محاولة إفشال اجتماع لجنة التحقيق بعد سماعه لشهادة الشهود.

وكان رئيس فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بصنعاء، محمد القعود، دعا إلى مقاضاة منظمات المجتمع المدني التي تضامنت مع الشاعرة سماح الشغدري عضو اتحاد أدباء صنعاء والسكرتيرة في الأمانة العامة للاتحاد والتي تعرضت للشتم والسب ومحاولة التعدي عليها بالضرب من قبل الشاعر جميل مفرح عضو الهيئة الإدارية لفرع اتحاد الأدباء بصنعاء.

عاد نعمان يختتم فعاليات معرض الطفولة

اختتم الخميس الماضي المعرض الفني الخاص بأطفال اليمن، والذي احتضنته مدرسة عائشة الثانوية للبنات بصنعاء تحت شعار "من أجل مستقبل أفضل لأطفال اليمن".

ونظم الناشط الحقوقي عاد نعمان المعرض بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس، وعيد الأم 21 مارس، ويوم الطفل اليتيم 1 أبريل، وأسبوع اليتيم العربي 1-7 أبريل.

واحتوى المعرض على لوحات عن المرأة وحقوق الطفل، وشاركت فيه مدارس البنات في مديرية الثورة (عائشة، الزهراء، والبتول).

البيت الألماني يعرض فيلمي "الحب والكرامة" و"الولد بالبيجاما"

عرض البيت الألماني للثقافة بصنعاء، الأحد الماضي، فيلمين روائيين حول النازية، وذلك ضمن برنامج فعالياته الثقافية الأسبوعية.

وعُرض بمقر البيت بصنعاء الفيلم الروائي "الحب والكرامة" الذي يتحدث على مدى ساعتين عن آخر أيام جرائم النازية بكل أبعادها وتداعياتها بعد الحرب العالمية الثانية، بما فيها مطالبة جيل الأبناء بالقطيعة مع جيل آبائهم.

وأخذت قصة الفيلم من رواية للكاتب برنارد شلنك، وهي الرواية التي كانت ضمن أكثر الكتب مبيعا، كما نالت بطلة الفيلم، كاته ونزلت، جائزة "أفضل ممثلة لدور البطولة" ضمن جوائز الأوسكار لهذا العام. كما عرض البيت الألماني، أمس الثلاثاء، بصنعاء فيلم "الولد بالبيجاما المخططة"، والمستمد من رواية جون بوين.

ويرصد الفيلم خلال 94 دقيقه قصة طفل (برونو) ينمو دون منغصات كابن لضابط نازي في برلين خلال حكم هتلر، ولا يتغير وضعه إلا حينما يتم نقل والده للخدمة في الأرياف، حيث يصيبه الملل القاتل في دروسه الخصوصية، مما يوجه نظره إلى المزرعة القريبة منه، ويتساءل برونو: لماذا يلبس العمال في المزرعة دائما بيجامات مخططة؟ ولا يعلم أن المزرعة ليست سوى معسكر الاعتقال والإبادة النازي أوسشفنتز، الذي يتولى أبوه قيادته.

وكان البيت الألماني بمحافظة عدن نظم، الاثنين الماضي، معرض الخط والألوان اليمني الألماني المشترك، للفنانين اليمني يسلم محمد أحمد، والألماني بيرنو هيتمان.

وذكر مدير البيت الألماني بعدن، كريستيان هوكه، أن المعرض يعطي انطباعا عن بداية حوار قوي من خلال الأعمال الفنية المتميزة، وطريقة التعامل مع الأوان في أمال الرسم.

مطالب بإيقاف استفزاز المواطنين والشخصيات الثقافية والفنية

الشاعر الكاف يتعرض للاستدراج والتحقيق بسبب وشاية ضابط مرور

تداعى عدد من الشخصيات الاجتماعية والثقافية والفنية في حضرموت لاستنكار ما تعرض له الشاعر الغنائي عبدالقادر الكاف من استدراج للتحقيق معه في قسم الشرطة دون سبب.

وطالبت تلك الشخصيات قيادة الأمن في حضرموت بإيقاف استفزاز المواطنين والشخصيات الثقافية والعامة.

وكان ثلاثة جنود استدرجوا الشاعر الغنائي عبدالقادر الكاف، ظهر الاثنين الماضي، من سوق تريم إلى قسم الشرطة. وطلب الجنود الثلاثة من الكاف إيصالهم بسيارته إلى القسم، حيث فوجئ بهم يأمرونه بالدخول معهم بحجة أنه مطلوب للتحقيق.

وسأل الضابط المناوب في القسم الشاعر الكاف عن أصله، وأين كان، وماذا أكل، وماذا شرب... قبل أن يطلب منه فتح فمه لشمه. واعتذر الضابط المحقق إثر ذلك للشاعر الكاف، مبلغاً إياه أن ما حدث جاء نتيجة بلاغ من أحد ضباط المرور في المدينة.

وكان الشاعر الكاف التقى ضابط المرور في السوق، ولم تتجاوز المعرفة بينهما السلام.

وطالبت الشخصيات الثقافية والاجتماعية بمحاسبة المتسببين في الحادث، وإبلاغ الرأي العام بذلك.

غلاف

المستقبل العربي

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العدد 362 الخاص بشهر نيسان/ أبريل 2009 من مجلة «المستقبل العربي»، ويمكن الاطلاع عليه في موقع المركز على الإنترنت: WWW.Caus.org.Ib.

يتضمن العدد افتتاحية بعنوان «العراق...إلى أين؟» لرئيس التحرير الدكتور خير الدين حسيب، وثمانية بحوث، هي:

–1 فلسفة الحرية لـ حسن حنفي.

–2 الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون لـ علي خليفة الكواري.

–3 أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي لـ محمود صالح الكروي.

–4 إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب لـ عبدالواحد بلقصيري.

–5 الاتفاقات الدولية حول الاستثمار: السياق الأفريقي نموذجاً لـ محمد أوضبجي.

–6 استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان لـ بهاء الدين مكاوي.

–7 الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية لـ لمى مضر الأمارة.

–8 أطفال العراق: ماض مرعب ومستقبل مجهول (دراسة في وفيات الأطفال ما قبل وما بعد الحرب– مقاربة سوسيولوجية) لـ فراس عباس فاضل البياتي.

أما في باب «آراء ومناقشات» فقد كتب كل من:

– معن بشور عن: «الأمة العربية وتحديات العصر».

– علي خليفة الكواري عن: «لا تقوم الديمقراطية في ظل حكومة دينية– مناقشة لرأي الاستاذ راشد الغنوشي».

– محمود حداد عن: «هل النقد مسموح في عالم الثقافة العربية»؟.

وفي العدد أيضاً، مقالة مهمة مترجمة لـ المجموعة الدولية للأزمات بعنوان: «الاضطراب المتفاقم: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

وفي باب «كتب وقراءات»، مراجعتان للكتابين الآتيين:

– «وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجين» (بدرية البشر)، أعد المراجعة: ماجد صالح السامرائي.

– «لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة» (رغيد الصلح)، أعد المراجعة: مسعود ظاهر.

– إضافة إلى كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة، إعداد: كابي الخوري.

وفي باب مؤتمرات تقرير عن: «القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الكويت، 19– 20 كانون الثاني/ يناير 2009» أعده مصطفى العبدالله الكفري.

وموجز يوميات الوحدة العربية، وببليوغرافيا الوحدة العربية وفهرس مجلة «المستقبل العربي» للسنة الحادية والثلاثين.

الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية» (ندوة)، تنسيق وتحرير الدكتور علي خليفة الكواري.

يتضمن هذا الكتاب أعمال اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في الأقطار العربية، الذي انعقد في 18 آب/ أغسطس 2007، في جامعة أوكسفورد البريطانية.

في الكتاب إحدى عشرة ورقة بحثية، ومناقشات: شهدها اللقاء، تناولت في مجملها طبيعة الانتخابات التي أجريت في عدد من الأقطار العربية (الجزائر، الكويت، مصر، موريتانيا، فلسطين، لبنان، المغرب) من حيث مقاصدها ووظائفها، ومن حيث الكيفية التي تمت بها هذه الانتخابات، إضافة إلى دراسة خاصة بالديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية.

في البعد السياسي، لحظت أعمال اللقاء ما شهدته العقود الثلاثة الماضية، في الوطن العربي، من إجراء انتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، وإجراء انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة، في بعض الأقطار العربية. وعلى الرغم من ذلك، لم تفض تلك الانتخابات، بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة، أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم وممثليهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية.

في البعد النظري لمفهوم الانتخابات، لحظت الأوراق البحثية ضرورة توفر الإطار الدستوري والقانوني الذي تجرى في سياقه الانتخابات، من حيث تمكين المواطنين من انتخاب من يكلفونه تحمل إحدى السلطات الدستورية لمدة محددة، وفق إرادتهم الحرة، ودون وصاية من فرد، أو قلة، مهما تكن صفتها ومكانتها. وهذا هو شرط الفاعلية، ويضاف إلى هذا الشرط الجوهري شرطان يتكاملان معه، ويشكلان ضمانة لتحقيق مقاصد الانتخابات الديمقراطية، وهما شرطا الحرية والنزاهة.

يقع الكتاب في 430 صفحة.

وثمنه 15 دولاراً أو ما يعادلها.

الاربعاء 12 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 8 ابريل 2009 العدد (191)
Wed. 12/4/1430 - 8 April 2009

نقاش حجر العصر

عبدالباري طاهر

الكتابة عن مبدع كبير مبحر أبداً باتجاه الآتي أمر عسير. أما إذا كان هذا المبدع متعدد المواهب، ويمتلك أسرار التجديد كعبدالرحمن فخري فإن الكتابة تصبح بمثابة السباحة في محيط متلاطم الأمواج.

عبدالرحمن فخري واحد من المبدعين الكبار أتقن بمهارة أسرار صناعة الكلمة المبدعة، وكان منذ الستينات في طليعة كتاب القصيدة الحديثة، وقصيدة النثر.

وفخري يتعامل مع الكلمة المبدعة بتأنٍ وتدقيق. فهو مثقف عميق التفكير واسع الاطلاع. يمتلك خبرة حياتية ومعرفة نظرية متعددة الروافد والمآتي.

يمتشق جملته الأنيقة من عمق الحياة وبصيرة نافذة باللغة. فصوره الشعرية تخرج طازجة كالخبز ذي النكهة الشعبية، والرائحة الزاكية.

وهو متفرد بحق في صوغ قصائده بعيداً عن المعتاد والنمطي والسائد. ذائقته الفنية والإبداعية تجنح دائماً إلى الابتكار والإبحار منجرداً كعصى موسى.

بهذه الجملة يبتدئ فخري ديوانه الأول «نقوش على حجر العصر»... نقش أشعاراً خالدة لا تحمى ولا تنسى ولا تبلى.

يمتح فخري من بئر الموروث الشعبي اليمني والعربي، ويغترف من بحار ومحيطات وأنهار العصر وتجارب العالم، فهو مثقف موسوعي، يمتزج (في إبداعه) المثل والاغنية الشعبية والحكاية ويوصلها إلى البحار والمحيطات البعيدة لتأخذ المدى.

حبيبي ويأهلي ويا جيد
ليلة وصولك مثل ليلة العيد
حبيبتي
اعطيك من شموعي
نار الضلوع
أو حرقة الدموع..
يدعمها بـ:
عن ساكني صنعاء حديثك هات
وافواج النسيم
وخفف المسعي وقف كي يفهم القلب الكليم
من اغنية مشهورة للآنسي- عبدالرحمن

يتكئ الفخري على إرث الأغنية الشعبية والحمينية ليبحر بعيداً

يهرب من ظلي قدري
وعيون الدهر فالسر على شفتي أفعى
تتلظى جمر
من قبل ابوابي السبعة
يفتقد العمر

خبرة فخري بإرث وتقاليد وقيم القصيدة القديمة كناقد وكشاعر مكنّه من التجاوز. أليس الجديد قتل القديم بحثاً؟ ولا يستطيع الابحار بعيداً من لم يعرف السباحة، ويتدرب منذ الطفولة على حب البحر والغوص في أعماقه وإدراك أسراره كفخري... من قصيدة «بلقيس تبكي بدمعي» ديوان نقوش على حجر العصر صـ 9.

للنقش بعد عمق في الحضارة والموروث اليمني فجانب مهم منها أو أن الجانب الاكبر في حضارتها القديمة: السبائية، المعينية، الحميرية، قد ارتبطت بالنحت والنقش على الحجارة، وجانب مهم من تاريخ اليمن السعيد لا تقرؤه إلا في خط المسند الحميري الذي لم يكتشف منه إلا النزر، وكثيراً ما أشارت اليه آي الذكر الحكيم والشعر الجاهلي

تطول معاناة ومكابدة المبدع فهو ينقش والنقش على الحجر حرفة تحتاج إلى دربة ومهارة وإتقان فما بالكم إن كان النقش على حجر العصر.

النقش على حجر العصر إعجاز انساني لا يصل إليه إلا مبدع بقامة فخري

منجرا كعصى موسى
اشرب البحر قبلكم
كي اغسل الواحكم المحفوظة

وهي النقوش التي سبقت وأسست للنقوش في شمال الجزيرة: الثمودية واللحيانية والنبطية في القرن الثالث الميلادي، وهي النقوش التي اسست للغة العربية.

قرأ الناقد الكبير أستاذنا الدكتور عبدالعزيز المقالح نماذج من ديوان «نقوش على حجر العصر». قرأ اللوحة الأكثر ارتباطاً بالقصيدة النثرية، الابتعاد عن الإيقاع النبري، والارتباط بايقاع الموجة وعدم الاستسلام للذوق السائد، واعتبر الناقد النسيان أول مراتب الشعر وبداية التجاوز والتأسيس. كما قرأ الايقاع الداخلي بديلاً عن الايقاع المباشر وقدم نماذج من القصائد الخمس تعزز الرؤية النقدية وتبرهن عليها.

في حين أن الناقد المهم الدكتور حاتم الصكر قد قرأ جانباً آخر من اللوحة. قرأ المشاكسة والمفارقة والاختلاف على صعيد المحتوى الثوري والمشاكس الصادم، والشكل الذي يمزج فيه بين القصائد الموزونة والنثرية.

ويقرأ في قصديته الشهيرة «رسالة إلى العالم»: يقرأ فيها الخبيئ من الأدلجة وحتي الشطحات الثورية والتركيب النثري الجبراني. (قصيدة النثر في اليمن: أجيال وأصوات صـ31 و32 مع بعض التصرف) ويرى أن بعض نصوص فخري تعتمد على تشبيهات تقريرية مرتكزة إلى تقنية بلاغية شائعة هي التشبية مستشهدا ببعض المقاطع (نفس المصدر).

ربما كان الدكتور عبدالعزيز المقالح والدكتور حاتم الصكر أهم ناقدين اهتما بديوان فخري، وقرءا بعمق تجربته النثرية.

وفخري كرائد من رواد التجربة النثرية في اليمن قد زواج ومزج بين أكثر من أنموذج شعري، وحتى القصيدة العمودية لم يخل منها ديوان (من جعبة الفراسة)، والديوان يضم نماذج يعود بعضها إلى العام 65، ففي هذه المرحلة الباكرة زواج الفخري بين اكثر من انموذج شعري. بل إن الاتكاء على الأغنية الشعبية والحمينية وإن عبر عن احتفائه بالغنائية والوزن والقافية إلا أنه أيضاً قد تجاوز ذلك إلى النثرية بخصائصها وقيمها المختلفة.

التجاور بين أكثر من شكل في دواوين الفخري الثلاثة «نقوش على حجر العصر»، و«من الاغاني ما أحزن الاصفهاني»، و«من جعبة الفراشة»، وأحياناً داخل القصيدة الواحدة.

بعد 40 يوما من دموع أروى.. صار لبيت الموروث بيت

■ المحرر

عبرت رئيسة بيت الموروث الشعبي بصنعاء، أروى عثمان، عن تقديرها البالغ لتفاعل الجهات والمؤسسات والشخصيات الرسمية والمدنية والأهلية مع نداء الاستغاثة لإنقاذ مقتنياته ومفرداته المهددة بالتلف والاندثار بسبب وضع مقره الآيل للسقوط.

وأوضحت، في بلاغ صحفي، أن ثمرة التفاعل الإيجابي تجسدت بزيارة وزير الدولة أمين العاصمة، عبدالرحمن الأكوع، الاثنين الماضي، إلى مقر البيت، حيث عبر عن إعجابه بالجهود المبذولة من قبل البيت في الحفاظ على التراث الشعبي اليمني، وتوثيقه ودراسته ونشره في اليمن والمحافل الدولية، مؤكداً أن تلك الجهود تمكنت من تقديم اليمن إلى العالم بصورتها الثرية المتنوعة.

وشدد الأكوع، في زيارته، على أهمية توفير المقر الذي يليق بمتحف يعكس التنوع الثقافي وأطيافه في اليمن. وقد وقع الاختيار على المقر التابع لمكتبي الثقافة والسياحة للمحافظة، بشارع 26 سبمتبر، والذي كان مقر السفارة الألمانية سابقاً.

وأشاد بيت الموروث الشعبي بالموقف الإيجابي لرئيس الوزراء، علي محمد مجور، وأيضاً تفاعل وزير السياحة، نبيل الفقيه، الذي سارع منذ نشر بيان الاستغاثة إلى تلبية ندائه والتواصل مع الجهات المعنية لإنقاذ مقتنياته.

وشكر البلاغ وزير الثقافة، أبو بكر المفلحي، ممثلا بنائبه محمد سالم القاضي، ووكيل الوزارة سام الأحمر، اللذين زارا المبنى الحالي ووعدا خيراً. وأشاد البلاغ بالوقفة الجادة لرجال الأعمال والجهات والشخصيات الإقليمية والدولية، وبالدور الإيجابي الاستثنائي للصحافة اليمنية والأقلام الرائعة التي تحملت همَّ بيت الموروث بكل اقتدار للفت نظر الرأي العام والجهات المعنية إلى وضع بيت الموروث الشعبي، الذي يشكر ويحيي الجميع.

كان مقر بيت الموروث الشعبي منزلا قديما في قاع العلفي بصنعاء، ضيقا ومتآكلا، تتكاثر في جنباته الحشرات والفئران مهددة محتوياته بالتلف.

وكانت أروى عثمان تعي أن الحفاظ على الموروثات مسؤولية جماعية، لكنها رأت أن تبدأ هي تحمل المسؤولية، على أمل أن ينتبه الآخرون لذلك، ولكن كان يبدو ألا أحد سينتبه لولا أن أروى ذرفت دموعاً غزيرة من أجل ذلك.

جمعت أروى على مدى 20 عاما وأكثر الكثير من الأزياء والمقتنيات الشعبية، ولم يلتفت لما تقوم به سوى من تنقصهم الحيلة لمساعدتها. وبعد كل ذلك العتب كان ما جمعته عرضة للتلف أمام هجمات الفئران والحشرات.

كانت أروى ترى أن من الغريب أن تبنى القصور الشاهقة من أجل مؤسسات حكومية عديدة، فيما لا أحد يلتفت إلى الموروث الشعبي، الذي يكاد أن يقطن العراء أمام عوامل الإبادة، دون عناية من أحد. واستغربت أكثر عدم الالتفات إلى بيت الموروث الشعبي، باعتباره من أهم المراكز الثقافية والسياحية، والترويج له كما يتم الترويج للكثير من المهرجانات والفعاليات الثقافية.

ويوماً اضطرت عثمان لمناشدة رئيس الوزراء، ووزير التخطيط، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووزير الإدارة المحلية، وأمين العاصمة، ووزير الثقافة، ووزير السياحة، ومحافظ صنعاء؛ من أجل التفاعل الجاد لتوفير مبنى خاص لبيت الموروث الشعبي، وهو ما أثمر أخيراً بعد حوالي شهرين.

تقول أروى عن بيت الموروث الشعبي: "عند خوض هذه التجربة اكتشفت أني غامرت بالنهوض بمشروع قومي بإمكانات محدودة وجهود فردية، وانطلقت من منزل شعبي صغير، معتقدة أنه سيفي باستيعاب الثقافة الشعبية اليمنية، الموروث، الذاكرة الشفوية والمادية، ودراستها وحفظها بعيدا عن عوامل التعرية والاندثار. ولكن بعد إنجاز أولى فعالياتنا، وهي مهرجان المدرهة (تقاليد الحجاج في صنعاء) عام 2005 أصبح المكان أضيق مما تصورنا، ولم يعد يستوعب المطبوعات والملصقات، ولم يعد بمقدوره استقبال الأفواج الجماعية للزائرين والسياح، وأصبحت معضلة".

ثمة صور لم تجد مكانا للوقوف أمام الزائرين داخل مقر بيت الموروث الشعبي الحالي، وأزياء شعبية وجدت نفسها حبيسة صناديق في المخزن، فيما ثمانية آلاف صورة نادرة من مختلف مناطق اليمن لم تجد مكاناً للعرض، ومكتبة صوتية وفوتوغرافية داخل صناديق مغلقة إلى أجل غير مسمى، بالإضافة إلى المكتبة المتخصصة بقضايا التراث والفلكلور والثقافة الشعبية وتضم عناوين نادرة الوجود.

قالت أروى عن "بيتها" في حينه: "أصبح في موقعه الحالي عرضة للحصار والاختناق بأكداس القمامة من الأمام وبروائح الذبائح من المواشي والدجاج والأسماك من الخلف حتى لقد فكرت أكثر من مرة بإغلاقه".

وأعلنت يومها أن السفارة اليابانية قدمت منحة لدعم البيت بالعديد من أجهزة التوثيق ذات الكفاءة العالية، لكن لأن البيت ضيق لا يستوعب تلك الأجهزة الغيت تلك المنحة التي كانت تقدر بتسعين ألف دولار.

● دماج

● البار

● ابلان

إلى الأمانة العامة لاتحاد الأدباء:

رفع عتب وتحميل مسؤولية

الزميل المحترم د. عبدالله البار، رئيس الاتحاد، رئيس اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام العاشر.

الزميل المحترم الاستاذ احمد قاسم دماج، نائب رئيس التحضيرية العليا.

الزميلة المحترمة هدى ابلان، الامين العام نائب رئيس التحضيرية العليا.

لعناية الزميل المحترم مبارك سالمين: رئيس فرع عدن عضو التحضيرية العليا.

تحية طيبة وبعد:

يؤسفني كثيراً هذا المسكوت عنه من غياب الشعور بالمسؤولية لدى أغلب الأمانة العامة للاتحاد إزاء وثائقه وهيئاته فضلاً عن تاريخه وتقاليده، الأمر الذي يتأوَّل به توالي الهروب إلى الأمام -زمنياً- من ندوة الذكرى 35 لانعقاد أول مؤتمر عام للاتحاد في عدن: 21-24 فبراير 1974، بتأجيل عقدها مرتين حتى الآن: من السبت 21 فبراير قبل المنصرم إلى السبت 21 مارس المنصرم، ثم إلى السبت 16 ابريل الجاري (أي بعد أقل من أسبوعين) وليس في الأفق بعد أي بصيص عزم على عقدها في هذا الموعد الاخير، إلا إذا يُراد عقدها بصورة مرتجلة. الارجح أن سكرتارية فرع عدن لن تقبل بها، نظراً لتجربتها المشهود لها في عقد المهرجانات الادبية الناجحة بامتياز.

ما يثير الأسف أكثر أن اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام العاشر للاتحاد، في اجتماعها الثاني، صنعاء- الخميس 19 فبراير 2005، أخرت عقد الندوة بكل ما يتصل بها من حيث عنوانها، مواضيعها، أسماء المشاركين العشرين فيها- حسب مواضيعها الاربعة- وموعد عقدها في عدن على الرغم من الخلاف الملتبس- اجتماعئذ- حول (تبعية!) الندوة لمن تكون؟ للتحضيرية العليا أم للأمانة العام؟! مع أن هذه الامانة للأسف الشديد لم يخطر في بال أحد من أعضائها ولو مجرد الاستحضار الفردي، العابر والسريع لتلك الذكرى التاريخية المائزة في حياة الاتحاد.

المقلق أكثر في هذا الموقف السلبي من الأمانة العامة حيال الندوة (ضداً على التقرير القولي من الامانة لقيمة وأهمية الندوة وضرورة عقدها!) انطواء ذلك الموقف على رغبة- ما عادت مضمرة- في عرقلة أعمال التحضير للمؤتمر العام القادم، تحت ذريعة عدم دخول الامانة العامة كلها(!) في عضوية التحضيرية العليا، وبالنتيجة تأجيل انعقاد المؤتمر العام إلى اجل غير مسمى، لأن هذه الأمانة هي الـ«سوبر مستفيد» من هذا التأجيل المخل إخلالاً مزدوجاً بالنظام الأساس للاتحاد.

يلزم التنويه هنا أنه إلى 31 مايو القادم (بعد حوالي الشهرين) سيدخل التأجيل عامه الثاني! (انظروا شعار الاتحاد اعلاه، ثم انظروا يساره ويمينه). وعليه، أرجو قبول اعتذاري إذ لا أجد محيصاً مما يأتي:

أولاً: انسحابي من عضوية اللجنة التنفيذية للندوة، ممثلة بسكرتارية فرع عدن. لكن ليس من السكرتارية نفسها، وبه أخلي مسؤوليتي تماماً عن عقد الندوة بصورة مرتجلة، أو من باب سد خانة ورفع عتب.

ثانياً: تحميل الأمين العام للاتحاد ورئيسه مسؤولية التعاطي غير الموضوعي مع اللجنة التحضيرية العليا، في تذبذب الزميلة الأمين العام نائب رئيس اللجنة بين الاخيرة والامانة العامة- أو بالضبط بعض أعضائها- والسلطة التنفيذية، وتحرج الزميل رئيس الاتحاد رئيس التحضيرية العليا من الرفض الحازم والحاسم للطريقة القبلية والمتخلفة ببوس الشوارب ومسك اللحى في العلاقة بين هيئات الاتحاد.

والاثنان: رئيس الاتحاد وأمينه العام، هما المعول عليهما بالذات في الاتحاد حصراً- أكثر من غيره من المنظمات الابداعية والمهنية والنقابية- لقيادة قاطرة المجتمع المدني والديمقراطية والتحديث في اليمن- اليوم.

ثالثاً: تحميل الامانة العامة كل المسؤولية عن عرقلة أعمال التحضير للمؤتمر العام العاشر للاتحاد والسعي لتأجيل انعقاده اكثر مما سبق.

رابعاً: وضع الزملاء المحترمين في المجلس التنفيذي من غير اعضاء الامانة العامة والتحضيرية العليا في صورة رسالتي هذه.

خامساً: احتفاظي بحقي في نشر ما امكن مما يمت بصلة إلى المؤتمر العام العاشر، بما في ذلك هذه الرسالة، في الصحافة المقروءة، والالكترونية في الوقت الملائم.

ولكم خالص تقديري ومودتي.

ميفع عبدالرحمن

عضو سكرتارية فرع عدن

2009/4/4

عنوان الصدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الصدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 12 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 8 ابريل 2009 العدد (191) Wed. 12/4/1430 - 8 April 2009

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

"أرجو حذف ايميلي"..

يعني 99% من الايميلات أرد عليها هذا الرد. سابقا كنت أضيف للعبارة: "عفوا، المعذرة، ولو سوء أدب...". ولاحقا سيتم حذف كلمة "أرجو".

طبعا كثير من المهمين أمثالي لا تصلهم ايميلات تخصهم البتة، ويصبح صندوقهم الالكتروني سلة للرسائل المتبادلة بين أشخاص لا يعرفهم إطلاقا وعن مواضيع لا تهمه قطعا.

وكل العظماء عادة لا يراسلهم أحد، ويكون بريدهم مستودع بيانات وأخبار ومراسلات لمواضيع لا علاقة له بها، فقد كان هذا تماما حال إيميل طه حسين والعقاد ورفاعة الطهطاوي وعلي جمعة.. "ومن هو علي جمعة هذا!؟".

ولكن حتى اينشتاين كان يشكو من هذا برغم أنه لم يكن ينشر ايميله في الصحف التي تنشر نظرياته، كما نفعل نحن الكتب المرموقين.

وما يبدأ بالبيانات وينتهي بمقالات المدونين، ينم عن ذوق رفيع جدا في جعلك مطلع باستمرار على أحوال العالم من حولك، الذي لا يهمك أصلا. ويدل أن كل شيء أصبح مساره الكترونيا، وسمته عصرية، ويتعامل مع المتغيرات بسرعة مذهلة، وليس هذا مهما.

والأهم من الحديث عن حال الـ99% من ايميلاتي التي لا تهمكم، هو الحديث عن الـ1% من رسائلي الالكترونية التي لا تعنيكم بشيء.

فالـ1% هي ردود طلب الحذف: "عفوا! لا يمكننا حذف ايميلك، وإن أمكننا... فلن نفعل".

● المرة القادمة سنتحدث عن رسائل موبايلي

سلام

تأثير الانتماء السياسي للصحف على حجم تغطيتها لقضايا الفساد

يعقد مركز التأهيل وحماية الحريات الصحافية غداً الخميس في مقر نقابة الصحفيين مؤتمراً صحفياً للاعلان عن نتائج الدراسة التحليلية حول «مدى تأثير الانتماء السياسي للصحف اليمنية على حجم تغطيتها لقضايا الفساد».

الدراسة التي نفذها المركز بالشراكة مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية شملت 15 صحيفة هي السياسية، الجمهورية 14 اكتوبر، الوحدة،26 سبتمبر، الميثاق، الشورى، الصحوة، الوحدوي، التجمع، الأيام، النداء، الشارع، الأهالي، أخبار اليوم.

عودة الحاج علي محمد سعيد بعد تماثله للشفاء

يصل إلى محافظة تعز، غداً الخميس، الحاج علي محمد سعيد أنعم، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه، عضو مجلس الشورى، قادماً من القاهرة، بعد رحلة علاجية ناجحة في ألمانيا، دامت ثلاثة أشهر، وذلك إثر تعرضه للحادث المروري المؤسف نهاية ديسمبر الماضي.

ويمثل علي محمد سعيد واحداً من أبرز الشخصيات الوطنية التي تحظى بحب واحترام الجميع نظراً لدوره البارز في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية في البلاد، من خلال خدمة المجتمع والعمل الخيري والاستثماري من خلال إسهامه في تأسيس أكبر مجموعة اقتصادية في البلاد، إلى جانب كونه واحداً من أبرز مناضلي ثورة 26 سبتمبر ومن الذين ساهموا بفعالية في ترسيخ النظام الجمهوري.

وشغل علي محمد منصب أول وزير صحة في اليمن وعضواً في مجلس قيادة الثورة ثم عضواً في مجلس الرئاسة ورئيساً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير ووزيراً للدولة للشؤون الاقتصادية حتى استقالته في 5 نوفمبر 1967، عين بعدها مستشاراً لرئيس الجمهورية وعضواً في مجالس الشورى المتعاقبة حتى الآن.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

على أي نغم ستكون الرقصة

ما هو اللحن الذي سوف ترقص الحكومة المعدلة على أنغامه؟

ينطرح هذا السؤال في ضوء ما يتردد عن تعديل حكومي واسع يمكن أن يُعلن في أية لحظة، وقد كانت هذه الإشاعة من القوة بحيث ألقت بظلالها الثقيلة على الوزارات، وشلت عمل الوزراء وانقطع بعضهم عن الدوام في المكاتب، وحجزوا الملفات المتعلقة بمصالح ومعاملات الناس في بيوتهم، وأعادوا التذكير بسوابق سابقيهم الوزراء الذين لم ينخلعوا عن الكراسي إلا بعدما خلعوا الأبواب والنوافذ، وحملوا معهم الخفيف والثقيل والثمين من مكاتب الوزارات، أو بعد أن صدرت التعليمات إلى البنك المركزي بعدم قبول توقيعاتهم على الشيكات عشية احتدام شائعة التعديل أو التشكيل الوزاري.

وبالنظر إلى أن حراجة الوضع الذي يكتنف البلاد تستوجب تفسير أو تبرير التعديل الوزاري ينطرح سؤال النغم الجديد الذي سوف ترقص عليه الحكومة في صيغتها المعدلة.

وبالمناسبة أصبح الناس يحتاجون إلى من يبشرهم بتدخل «المهدي المنتظر»، أو أية معجزة خارقة وتلك هي مسؤولية الحكومة وبالأحرى المرجع الذي يشكل ويعدل ويغير ويبدل الحكومات!

وما الذي يمنع، مثلاً، من القول إن هذا التعديل يأتي في ضوء الاكتشاف المذهل الذي يقول بأن اليمن هي موقع سفينة نوح أو الاكتشاف التاريخي المبهر الذي يفيد بأن اليمن ستعيد تشكيل صورة العالم بعد برهه لا تزيد عن عشر سنوات؟!

ما الذي يمنع من وضع اليمنيين في صورة هذه الاكتشافات الكفيلة بقلب أحوال البلاد والعالم رأساً على عقب وعلى النحو الذي لا يدعو إلى تعديل وزاري فحسب وإنما...!

ولست في وارد الغمز من الدراسات التي قدمت إلى فعالية تنادت إليها عناصر زبدة «النخبة» في مركز «منارات»، تشارك في مناقشة قضايا منجزة ومحسومة ومؤكدة ومبنية على المصادر التاريخية وقراءة احداثيات خطوط الطول والعرض ووفقاً لما ورد في القرآن الكريم، تؤكد على أن نبي الله نوح سكن اليمن وأقام فيها ومن إحدى مناطقها انطلقت سفينته، وعلى أحد جبال محافظة صنعاء رست»!

ولست بصدد الانتقاص من ذلك الباحث التاريخي الذي تأبط قبل أيام اكتشافه التاريخي، ويمم وجهه صوب مركز الدراسات بشارع بغداد ليضع الدكتور عبدالعزيز المقالح، أعانه الله، في الصورة من اكتشاف علمي «اعجازي» سيغير صورة العالم وستكون اليمن هي محور ذلك التغيير في غضون عشر سنوات «بناء على مجددات تاريخية»!

سيكون من الوارد تفسير التعديل الوزاري بتلك الاكتشافات التي ستوجب إعادة هيكلة النظام وأجهزة تدبير الشأن العام خاصة في مثل هذه الظروف التي تمر بها البلاد.

والمعلوم أنه مع اندلاع الازمات يفقد الناس الأمن على الرزق والنفس ولا يفكرون بعقولهم بل بمخاوفهم وأهوائهم. ثم إن الانطلاق من المقدس الذي ينطلق بدوره من الاسطورة يساعد، ايضاً، في إدامة غيبوبة الوعي الجمعي.

وليس ثمة ما ينفع لمخاطبة انفعالات جمهور الحيارى غير الخوارق والوصفات السحرية وبيع الاوهام.

ولأننا بصدد خفة «النخبة» التي لا تحتمل فإن طغيان التصورات التقليدية والاسطورية الخرافية لا يرتبط بنرجسية القبيلة والعودة العارمة إلى «الينابيع» فحسب بقدرما يشير إلى هشاشة البنى السياسية والتعليمية والثقافية، وتفشي ثقافة الرداءة والفساد بدلالة أن الكثير من حملة «الدال» هم أكثر من يتهافت على موائد الجنرالات الذين جنحوا مؤخراً إلى إقامة مراكز الدراسات، وفرحوا عندما وجدوا أن الفزاعة التي تسمى «مثقف» في اليمن ليست أكثر من قشة، في أغلب الاحيان.

الهويات المدمرة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

الهدوء والعودة المفاجئة للخطاب القائم على الكراهية في المحافظات الجنوبية، وكذا تقلب الأوضاع في محافظة صعدة، التي تهدأ لفترات ثم تنفجر فجأة، لا يعكس سياقا طبيعيا للأحداث، بقدر ما يثير المخاوف والشكوك، عما إذا كان للأمر ارتباط بأطراف تعمل على تصفية حسابات قديمة مع اليمن؛ لأن الأداء الطبيعي لأصحاب قضية يناضلون من أجل تحقيقها، لا يستقيم على توزيع العداوات وإكثار الخصوم.

منذ بداية حركة الاحتجاجات في الجنوب بررت الغالبية العظمى من الناس الطرح "الجهوي" وشعارات وخطابات استعداء أبناء المحافظات الجنوبية ضد أبناء المحافظات الشمالية اعتقادا منهم أن الحكم لن يستجيب لمطالب إزالة آثار حرب 94 ووقف الإبعاد من الوظائف والسطو على الأراضي إلا بمثل هذا الخطاب، خصوصا وأن تجربة الحزب الاشتراكي في رفع تلك المطالب طيلة أربعة عشر عاما كانت مؤلمة، لأن أحدا لم يلتفت له؛ لكن تطورات الأحداث تكشف لمختلف الأطراف، بما فيها النخبة السياسية والثقافية، أن هناك عملا ممنهجا غرضه الأساس هو إيجاد هوية مضادة للهوية الوطنية التي لم يختلف عليها اليمنيون حتى أيام التشطير والحروب.

ومع أن عددا من العمال البسطاء ومسافرين أو زائرين لبعض المدن قد نالهم قدر وفير من الشتم والاعتداء، لأنهم شماليون، إلا أن ما يجري خلال الأيام الماضية زاد من قوة هذه الشكوك، وظهر المدى الذي يبتغيه أصحاب هذا المشروع، والذي بدا بتنظير عن عاداتهم وتقاليدنا، ولون بشرتهم ولون بشرتنا... الخ.

الأسبوع الماضي خصصت صحيفة "الأيام" افتتاحيتها للرد على صحيفة "22 مايو" الناطقة بلسان حزب المؤتمر الشعبي، لكنها صدّرت الافتتاحية بعنوان يعزز من ذلك الخطاب، إذ قالت إن "هدف 22 مايو هو الجنوب وأبناؤه"، وهذه سقطة مهنية ما كان ينبغي لصحيفة مؤثرة الانزلاق إليها.

لم أنكر، وغيري كثير، أن هناك آثارا كارثية لحرب 94 على المحافظات الجنوبية، ولا أن هناك إقصاء للآلاف من الكوادر في مختلف المؤسسات ممن اعتبروا امتدادا لدولة الحزب الاشتراكي، ولا يمتلك أحدا حق القول بأن ما تم في المحافظات الجنوبية له مماثل في محافظات عديدة في شمال البلاد، لأن في الجنوب كانت هناك دولة، والظلم في منطقة لا يعني تبرير وقوعه في مكان آخر، لكن الإصرار على خطاب الكراهية والتحريض على أسس جغرافية يستدعي التأمل والسؤال؛ التأمل في مغازي ذلك الخطاب والنتائج التي ستترتب على التحريض والكراهية، من حيث إيجاد اصطفاف شمالي مقابل اصطفاف جنوبي، كما توضح ذلك مشاريع تقسيم الحزب الاشتراكي. والسؤال: لماذا الابتعاد عن نقد نظام الحكم الذي يفترض أنه متهم بارتكاب كل تلك الممارسات، إذا كانت الغاية هي إصلاح الأوضاع، وإعادة الشراكة الوطنية التي دمرتها الحرب؟ ومن المنطق أن نسأل لمصلحة من تحريض الناس بعضهم ضد بعض، والاستبسال في إدانة الحزب الاشتراكي واستهدافه، إذا لم تكن الغاية هي الانتقام المتأخر من الحزب وتصفيته لكي ينجح المشروع الذي أجهضته ثورة 14 أكتوبر؟

ما هي العلاقة بين إنكار الهوية اليمنية لأبناء المحافظات الجنوبية، وإزالة كل ما خلفته حرب 94؟ وإذا لم تكن هناك مشاريع انفصالية قائمة على الانتقام والكراهية استنادا إلى المناطق الجغرافية، فكيف نفسر حديث صلاح الشنفرة عن "الجراثيم الشمالية" التي تسللت إلى دولة الجنوب وتولت أرفع المناصب فيها، وتعهده بأن يبني وطنا جنوبيا خاليا من الجراثيم الشمالية...؟

أين تذهب ميزانية محميات الأراضي الرطبة في محافظة عدن؟

■ عادل عبدالرشيد*

بالرغم من أن ميزانية الدولة ضعيفة عموماً، وتتجه في أغلبها إلى مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية ذات الأولوية، إلا إنها مع كل ذلك لم تغفل حماية البيئة، فرصدت لها بحسب الإمكانية بعض المبالغ، ومنها لمحميات الأراضي الرطبة في عدن.

فقد تم بحسب البرنامج الاستثماري لمحافظة عدن لعام 2007 رصد مبلغ (اثنين مليون ريال يمني) لمحميات الأراضي الرطبة في عدن، بينما في عام 2008 تم رصد مبلغ (اثنين مليون وثمانمائة الف ريال يمني). وفي عامنا هذا تم رصد مبلغ (اثنين مليون ريال يمني).

ومن المفترض بالطبع أن هذه الميزانيات يتم الاستفادة منها، وإنها تحقق أشياء ملموسة على أرض الواقع، ونقصد أرض محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن وهي: محمية الحسوه، محمية بحيرات البجع، محمية الوادي الكبير، محمية خور بير أحمد، محمية المملاح.

ولكن في حقيقة الأمر، إذا ذهبت إلى محمية الوادي الكبير أو محمية خور بير أحمد فلن تجد أمامك حتى لوحة أو علامة واحدة تدل على إنهما محمية. أما إذا كررت الزيارة لهما فستلاحظ أنهما يزدادان سوءاً بعد سوء. وإذا ذهبت إلى محمية المملاح فستجد هناك مؤسسة الملح منهمكة في نشاطها الاقتصادي في استخراج الملح ولا يوجد هناك ما يثبت بأنها محمية. أما إذا اتجهت إلى بحيرات البجع التي لم يبق إلا الثلث من حجمها الاصلي، فستجد هناك فقط بقايا مشروع أقامته جمعية مبرة عدن لحماية هذه البحيرات ولكنه لم يكتمل! بينما عمليات الاقتصاص من الجزء المتبقي مستمرة.

وأخيراً إذا ذهبت إلى محمية الحسوه فستجد الوضع مختلفاً تماماً، فهناك لوحات وعلامات متعددة دالة بأنها محمية إلى جانب وجود برج الطيور والمشتل وغير ذلك، ولكن لا داعي للاستغراب فهذه المحمية تم بناؤها من الألف إلى الياء من قبل مشروع برنامج الإدارة المستدامة المدعوم دولياً، ومع ذلك فإن هذه المحمية مع انتهاء المشروع بدأت تشكو، وخاصة العاملين فيها من أعضاء جمعية الحسوة الذين يعانون من ضعف أجورهم بالرغم من أن المحمية تدر دخلاً من عائدات تذاكر الدخول!

والسؤال: أين تذهب إذاً ميزانية الدولة المخصصة لتلك المحميات؟ أولاً يجب أن نعرف أن هذه الميزانية ينطبق عليها المثل القائل السمك الكبير يأكل الصغير، حيث تستقطع الهيئة العامة لحماية البيئة في صنعاء الجزء الأكبر من تلك الميزانية لحسابها الخاص، وتعطي فرعها في عدن (المرصود له أصلاً هذه الميزانية) الجزء الأقل، ففي عام 2007 كان نصيب الفرع مبلغ ستمائة ألف ريال يمني فقط من أصل المبلغ المرصود (اثنين مليون ريال يمني)، بينما في عام 2008 كان نصيب الفرع مبلغ (مليون ومائتاي ألف ريال يمني) من أصل (اثنين مليون وثمانمائة ألف ريال يمني).

ترى ماهي الأسباب التي تجعل الهيئة في صنعاء تستأثر لنفسها الجزء الأكبر من هذه الميزانية، وتحرم محميات الأراضي الرطبة فرص الاستفادة منها بالرغم من أنها مرصودة في الأصل لهذه المحميات وهي في أمس الحاجة إليها؟

بالنسبة إلى الجزء الأقل الذي يخصص لفرع الهيئة بعدن، من الغريب أن مدير عام فرع الهيئة بعدن يستلمه من صنعاء شخصياً نقداً وباليد وفي نهاية السنة، ويتصرف به دون تسجيل في الدفاتر المحاسبية ودون شيكات تؤكد عمليات الصرف.

ومع الوضع الحالي للمحميات التي تزداد سوءاً ويزداد أطماع الطامعين في الاستيلاء على أراضيها، مازلنا نتساءل هل الميزانية التي رصدت من قبل الدولة لمحميات الاراضي الرطبة قد أصابها شيئاً من الرطب فتعفنت وانتهت، وهل ميزانية 2009 وميزانيات الأعوام القادمة سيكون لها نفس المصير؟

* رئيس الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة.